



المشروع السنوي للأداء لمهمة المالية لسنة 2020

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية
نوفمبر 2019

الفهرس

1	التقديم العام.....
1	- تقديم مهمة المالية.....
7	- استراتيجية مهمة المالية.....
18	- برامج مهمة المالية.....
24	- ميزانية وزارة المالية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط.....
28	1- البرنامج عدد 1: الديوانة.....
29	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
35	- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج الديوانة.....
51	- نفقات برنامج الديوانة.....
54	2- البرنامج عدد 2: الجباية.....
55	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
58	- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج الجباية.....
62	- نفقات برنامج الجباية.....
69	3- البرنامج عدد 3: المحاسبة العمومية.....
70	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
77	- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج المحاسبة العمومية.....
90	- نفقات برنامج المحاسبة العمومية.....
96	4- البرنامج عدد 4: مصالح الميزانية.....
97	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
100	- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية.....
107	- نفقات برنامج مصالح الميزانية.....
111	5- البرنامج عدد 5: الدين العمومي.....
112	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
114	- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاص ببرنامج الدين العمومي.....
121	- نفقات برنامج الدين العمومي.....
124	6- البرنامج عدد 6: القيادة والمساندة.....
125	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
127	- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاص ببرنامج القيادة والمساندة.....
145	- نفقات برنامج القيادة والمساندة.....
148	7- الملاحق.....

التقديم العام

1- تقديم مهمة المالية:

تعنى مهمة المالية بإعداد وتنفيذ وتطوير السياسات المالية والنقدية والجبائية للدولة. وتتعلق السياسات المالية بمجالات المالية العمومية وبتنمية الإقتصاد عامة.

ويندرج دور المهمة في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة وبالتالي أهداف التنمية.

وتتنزل مهمة المالية في المشمولات التالية:

1. إقتراح السياسة المالية للدولة بمشاركة الهياكل المختصة،
2. الإشراف على الشؤون المالية والجبائية وذلك في حدود القوانين النافذة والسياسة العامة للدولة،
3. إعداد مشاريع قوانين المالية الأصلية والتكميلية،
4. ضمان ديمومة ميزانية الدولة قصد الإيفاء بالتعهدات والإلتزامات والمحافظة على التوازنات،
5. ضبط تقديرات ميزانية الدولة في إطار مخططات التنمية والميزان الإقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى،
6. إعداد مشاريع النصوص ذات الصبغة الجبائية والديوانية والسهر على تنفيذ التشريعات الجاري بها العمل ذات العلاقة،
7. إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بمحاسبة الدولة والجماعات المحلية مع مراعاة مقتضيات اللامركزية واتخاذ كل التدابير الضرورية لتطبيقها،
8. إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير، وإسناد التراخيص لمؤسسات التمويل الصغير بعد أخذ رأي سلطة رقابة التمويل الصغير،

9. مراقبة المحاسبين العموميين فيما له مساس بممارسة المهمة المسندة لهم بمقتضى القوانين والتراتب الجاري بها العمل،
10. تولي الإشراف من الناحية المالية على الجماعات العمومية المحلية بمشاركة الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية وإبداء الرأي خاصة في الشؤون البلدية أو الجهوية التي تكون لها إنعكاس مالي وذلك مع مراعاة مقتضيات اللامركزية،
11. تولي التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة خاصة من خلال:
- تعبئة موارد الإقتراض لتغطية حاجيات الميزانية من التمويلات مع السعي إلى ضمان ديمومة الدين العمومي،
 - إحكام التصرف في سيولة الخزينة،
 - تنويع مصادر الدين وآلياته والضغط على كلفته والتصرف في المخاطر المتعلقة به،
 - العمل على تطوير السوق الداخلية لرقاع الخزينة.
12. منح، بمشاركة الوزارة أو الوزارات المعنية، مساعدة الدولة للمؤسسات حسبما هو وارد بالنصوص التشريعية والترتيبية الجارية بها العمل. ولهذا الغرض، فهي مكلفة بالخصوص بتنفيذ أحكام مجلة التشجيع على الإستثمار فيما يخص الإمتيازات الجبائية والمالية،
13. تحديد وتنفيذ السياسة التي ترسمها الدولة في ميدان التمويل بصفة عامة والمشاركة في الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل الأخرى في نطاق التشريع والتراتب الجاري بها العمل،
14. مراقبة تصرف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية والشركات التعاونية المركزية والتعاونيات والهيكل الأخرى التي تنتفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدولة أو الجماعات المحلية، وتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية، عن طريق هيئة الرقابة العامة للمالية،

15. مراقبة التصرف في ميزانية الدولة وحسابات المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمنشآت العمومية والشركات ذات الإقتصاد المشترك وبصفة عامة المنظمات التي تطالب بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساعدة الدولة أو إحدى الجماعات العمومية من خلال الهيكل المكلف بالرقابة العامة للمالية،

16. ضبط وتنفيذ السياسة التي تسلكها الدولة في الميدان النقدي وفي ميدان التمويلات الخارجية وذلك بمشاركة البنك المركزي التونسي حيث تقوم الوزارة المكلفة بالمالية بـ:
- إعداد النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالصرف بعد أخذ رأي البنك المركزي التونسي،

- المشاركة في إعداد وإبرام إتفاقيات الدفع،

- متابعة تطور ميزان الدفعات مع البنك المركزي التونسي،

- إبداء الرأي بشأن حركات رؤوس الأموال مع الخارج،

- المشاركة في المفاوضات الخاصة بالقروض الخارجية وضبط برامجها.

17. إبداء الرأي بشأن كل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية أو الإجتماعية المعروضة،

18. إعداد معايير المحاسبة العمومية والخاصة والإشراف على المهن المحاسبية.

وعلاوة عن المشمولات التقليدية لمهمة المالية، أحدثت لجنة وطنية لدى وزارة المالية تتولى التصرف في الأموال والممتلكات العقارية والمنقولة المعنية بالمصادرة وتلك التي يتم استرجاعها لفائدة الدولة من الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير مشروعة. وتتمثل مهام هذه اللجنة خاصة في:

- اتخاذ جميع الإجراءات المتعلقة بالحقوق والإلتزامات المرتبطة بالأوراق المالية

والحصص والسندات المعنية بالمصادرة أو الإسترجاع،

- التصرف في محفظة الأوراق المالية والحقوق المرتبطة بها والحصص

والسندات والممتلكات العقارية والمنقولة المعنية بالمصادرة والإسترجاع،

- اتخاذ الإجراءات المستوجبة المتعلقة بالعقود الجارية وخاصة لضمان مواصلة

تنفيذها،

- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المحافظة على السير العادي للشركات ذات المساهمات المعنية بالمصادرة أو الإسترجاع.

وتتمثل الهياكل المندرجة ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة في:

1. الكتابة العامة،
2. الديوان،
3. الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع،
4. الإدارة العامة للتأجير العمومي،
5. الهيئة العامة للتأمين،
6. الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة،
7. الإدارة العامة للديوانة،
8. الرقابة العامة للمالية،
9. الإدارة العامة للأداءات،
10. الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي،
11. الإدارة العامة للمساهمات،
12. الإدارة العامة للتمويل،
13. الإدارة العامة للموارد والتوازنات،
14. الإدارة العامة للتصرف في الدين العمومي والتعاون المالي،
15. وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف،
16. خلية الظرف الإقتصادي والدراسات ومتابعة الإصلاحات المالية،
17. الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات،
18. الإدارة العامة للتصرف في الوسائل البشرية،
19. الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص،
20. الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية،
21. الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة،

22. وحدة الشؤون القانونية،

23. الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العمومي والخاص،

24. الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية.

أما الهياكل المتدخلة في برامج المهمة والتي تكون تحت إشراف الوزارة فهي:

1. المدرسة الوطنية للمالية،
2. ديوان مساكن أعوان وزارة المالية،
3. مركز الإعلامية لوزارة المالية،
4. الهيئة العامة للتأمين،
5. سلطة رقابة التمويل الصغير،
6. معهد الإقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر،
7. المركز الطبي للديوانة،
8. الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد،
9. مصنع التبغ بالقيروان،
10. البنك الوطني الفلاحي،
11. الشركة التونسية للبنك،
12. بنك الإسكان،
13. البنك التونسي للتضامن،
14. بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
15. وكالة الكحول،
16. الوكالة التونسية للتضامن،
17. شبكة تونس للتجارة،
18. الشركة التونسية للضمان،
19. شركة "البنيان".

وتشمل مهمة الإشراف على المنشآت والمؤسسات العمومية المذكورة أعلاه خاصة الأعمال التالية:

- المصادقة على محاضر جلسات الإدارة والجلسات العامة،
- المصادقة على الميزانيات التقديرية وعلى القوائم المالية،
- المصادقة على البرنامج السنوي للانتدابات ومتابعة تنفيذها،
- المصادقة على عقود البرامج وعقود الأهداف.

وفيما يخص البنوك العمومية، يتم الإشراف عبر آلية عقود الأهداف.

II. إستراتيجية مهمة المالية:

1. الإطار العام:

اختصت فترة الإنتقال التي تعيشها تونس بتحولات عميقة سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو حتى الثقافي آلت إلى ظهور العديد من الرهانات وخاصة في ظل مناخ إجتماعي وأمني دقيق التي نذكر من بينها:

- صعوبة الظرف المالي والاقتصادي وتصادم المطالب الاجتماعية،
- تقادم عجز الميزانية وحجم الدين واختلال التوازنات المالية،
- هشاشة القطاع المالي والبنكي،
- ارتفاع نسبة التهرب الضريبي والتجارة الموازية وتراجع الثقة في مناخ الاستثمار.

وتتفاقم حدة هذه الرهانات في إطار المحيط الدولي والجيوسياسي المتحرك بدوره خاصة تحت ضغط ندرة الموارد والتنافسية والمقتضيات الاجتماعية والمدنية مما يدفع إلى ضرورة تدعيم الجهود لتحقيق أهداف الرقي المرجوة على جميع الأصعدة.

وتطرح هذه الدينامكية فرصا وإمكانيات للإصلاح والتطور في ظل مناخ سياسي ديمقراطي ومقتضيات دستورية جديدة وخاصة منها:

- سعي الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات والإستغلال الرشيد للثروات الوطنية،
- تكريس قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة في الإدارة وإحكام جودة الخدمات المسداة لفائدة المواطن،

- تدعيم اعتماد الإدارة العمومية لقواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة في خدمة المواطن والصالح العام،
- توفير نظام جبائي عادل ومنصف،
- ضمان استخلاص الضريبة ومقاومة التهرب والغش الجبائيين.
- حرص الدولة على حسن التصرف في المال العمومي واتخاذ التدابير اللازمة لصرفه حسب أولويات الإقتصاد الوطني مع العمل على منع الفساد وكل ما من شأنه المساس بالسيادة الوطنية.

وقد كرس الدستور والعديد من النصوص القانونية والترتيبية الصادرة في الخمس سنوات الأخيرة مبادئ الحوكمة على غرار حق النفاذ إلى المعلومة والحوكمة المفتوحة والنزاهة وتم إدراجها ضمن الإصلاحات المبرمجة في إطار مخطط التنمية الجديد.

2. التوجهات الإستراتيجية لمهمة المالية:

تعكس إستراتيجية مهمة المالية الرؤية التي تم تحديدها ضمن الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية للفترة 2016-2020 وتوجهات الحكومة فيما يخص السياسات المالية. وتتمثل أولويات مهمة المالية في التحكم في توازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية وإضفاء نجاعة أكبر على مستوى السياسات المالية وتدعيم حوكمة التصرف في المالية العمومية. وعلى هذا الأساس، تمت مواصلة الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بهذه المجالات والتي تهدف بالأساس إلى إصلاح المالية العمومية وإصلاح النظام الجبائي والديواني وتدعيم مقومات وصلابة القطاع المالي وتدعيم الثقة في مناخ الأعمال بهدف إستعادة نسق النمو والإستجابة لإنتظارات المؤسسات الاقتصادية والمواطنين من خلال تبسيط الإجراءات وتدعيم جودة الخدمات وتعصير الإدارة بالإتجاه نحو الرقمنة وتجديد وتعصير المنظومات المعلوماتية. وتتلخص هذه الإصلاحات الهيكلية في:

- الإصلاحات على مستوى المالية العمومية،

- تبسيط النظام الجبائي وتحقيق العدالة الجبائية،
- تعصير الديوانة،
- إصلاح القطاع المالي،
- الرقمنة وتجديد وتعصير المنظومات المعلوماتية.

(1) الإصلاحات على مستوى المالية العمومية:

تواصل مهمة المالية سياستها لتدعيم تعبئة الموارد والتحكم في التوازنات المالية قصد ضمان ديمومة الميزانية والحد من المديونية وذلك من خلال مواصلة:

- **التحكم في عجز الميزانية:** بوضع وتنفيذ خطة عمل تهدف إلى التحكم في التوازنات المالية بالنسبة للثلاث السنوات المقبلة 2020-2022 حيث سيتم العمل على التقليل في عجز الميزانية إلى 3% سنة 2020 و2.4% سنة 2021 و2% سنة 2022.
- **دعم تعبئة موارد الدولة الذاتية:** من خلال العمل على مواصلة تطوير مردود إدارة الجباية والإستخلاص والديوانة ومقاومة التهرب الجبائي وهو ما مكن من المحافظة على النسق الإيجابي للإستخلاصات الفورية أو المثقلة حيث تطورت الموارد الذاتية للدولة خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2019 بنسبة 17%.
- **تنوع مصادر الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في المخاطر:** في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية تم إرساء إستراتيجية الدين على المدى المتوسط (2017-2021) والتي تهدف إلى تنوع مصادر الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في مخاطره والسعي للتحكم في مخاطر الصرف وهو ما مكن من التخفيض بحوالي أربعة نقاط في نسبة المديونية لتبلغ خلال الثمانية الأشهر الأولى لسنة 2019: حوالي 73% مقابل 77% سنة 2018.

• **ترشيد التصرف في نفقات الدولة:** من خلال الإرساء الفعلي لمنظومة التصرف

في الميزانية حسب الأهداف وتدعيم المكتسبات المسجلة في المرحلة التجريبية

وتكريس مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية:

- **في مجال الميزانية وتعصير الرقابة:**

- إعتاد تبويب ميزانياتي إنتقالي حسب مآل وطبيعة النفقة (ميزانية سنة 2020) إلى

حين إعتاد تبويب نهائي ميزانياتي ومحاسبي (ميزانية سنة 2022)،

- إعتاد نظام معلوماتي جديد يمكن من تعصير التصرف في ميزانيات البرامج مع

ضمان أكثر مرونة في التصرف،

- تكريس الرقابة الداخلية والرقابة المعدلة تدريجيا بالنسبة للفترة الممتدة من 2020 إلى

غاية 2022،

- الإنطلاق في تجربة الميزانية المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

(2) **في مجال المحاسبة العمومية:**

- إعداد مشروع تنقيح مجلة المحاسبة العمومية (تم إيداعه بمجلس نواب الشعب بتاريخ

22 ماي 2019)،

- مواصلة أشغال تركيز المحاسبة العامة ذات القيد المزدوج التي تدخل حيز التطبيق مع

تنفيذ ميزانية 2022،

- ضبط المخطط المحاسبي للدولة (PCE) مع نهاية السنة الجارية،

- توفير معلومات مالية ومحاسبية تتسم بالدقة والشمولية والصدق لفائدة مختلف

المستعملين وذلك من خلال إعداد وتقديم قوائم مالية للدولة تعكس بصورة أمينة الوضع

المالي للدولة ومكاسبها وتكون قابلة للقراءة والمقارنة، كما تساهم في تدعيم المساءلة

حول التصرف في المال العام من خلال تقديم قوائم مالية تعرض على مجلس نواب

الشعب بعد المصادقة عليها من قبل محكمة المحاسبات. وقد تمت المصادقة على 11

معيارا للحسابات العموميّة الضروريّة لإعداد الموازنة الافتتاحيّة (6) معايير تهم حسابات الدولة، 5 معايير تهم حسابات الجماعات المحلية) إلى جانب إعداد مشروع الإطار المرجعي للمعلومة الماليّة لذوات القطاع العمومي.

(3) إصلاح المنظومة الجبائية:

تواصل مهمة المالية خطة الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية القائم على إقرار عديد الإصلاحات في المجال الجبائي لإضفاء المزيد من العدالة الجبائية وتدعيم الثقة لدى المطالبين بالأداء وتحسين علاقتهم مع الإدارة وتعصير الإدارة والتصدي للتهرب الجبائي ودعم شفافية المعاملات المالية وذلك من خلال:

✓ تبسيط النظام الجبائي وتحقيق العدالة الجبائية: عبر تطوير الخدمات الجبائية وتدعيم سياسة الإتصال بين الإدارة والمطالب بالأداء وإنفتاح الإدارة الجبائية بالإعتماد على إستراتيجية جديدة للإتصال الداخلي والخارجي وذلك بتركيز برنامج الإمتثال الجبائي التلقائي (civisme fiscal).

✓ تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات والأفراد: بتشجيع إحداث المؤسسات وخلق مواطن شغل ودعم ديمومة الشركات الصغرى والمتوسطة والحفاظ على مواطن شغل بها من خلال إرساء نظام جبائي تفاضلي والتخفيض في نسبة الضريبة على الشركات من 30% إلى 25% أو 20% بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ مقاومة التهرب الجبائي ودعم شفافية المعاملات المالية وتعصير إدارة الجبائية: بالعمل على:

- دعم دور فرقة الأبحاث ومقاومة التهرب الجبائي وتطوير منظومة تبادل المعلومات لإغراض جبائية عند الطلب وتطوير منظومة التبادل الآلي للمعلومات لأغراض جبائية وإحداث وسائل الإستقصاء والتبادل الدولي للمعلومات وللبرمجة،
- تأهيل مصالح الجبائية لممارسة الدعوة العمومية في مادة المخالفات الجبائية الجزائية،
- إعداد منظومة لإنتقاء الملفات في إطار المراجعة الجبائية مبنية على التصرف في المخاطر تمكن إختيار الملفات الأكثر مردودية،
- إعتقاد برمجة المراقبة الجبائية حسب المخاطر والتركيز على القطاعات والأنشطة ذات المخاطر العالية من حيث التهرب الجبائي وتبييض الأموال.

4) تعصير الديوانة:

في إطار تنفيذ برنامج تعصير الديوانة تم إعداد الخطة الإستراتيجية لتعصير الديوانة (2019-2024) "من أجل ديوانة عصرية فعالة ومنفتحة على محيطها" والتي تقر بمواصلة الأعمال المتعلقة بمقاومة التهريب والغش التجاري والمساهمة في تطوير مناخ الإستثمار. وتتمثل أهم المحاور الإستراتيجية للديوانة في:

-مقاومة التهريب والغش التجاري: تقوم مصالح الديوانة بتطوير الوسائل المتاحة للقيام بدورها الرقابي في مجال تأمين الحدود والحد من الغش التجاري من خلال الإعتماد على منهجية التصرف في المخاطر وتحديد العمليات التي تتوفر فيها مؤشرات خطورة مرتفعة حسب المعطيات المتوفرة واستهدافها بصفة مسبقة وزيادة مراقبة الطرقات وتأمين التنسيق بين وحدات المراقبة وتدعيم تواجد إدارة الديوانة على شبكة الإنترنت والتنسيق والتعاون مع المصالح والإدارات الأخرى وعقد اتفاقيات تعاون مع شركات تعنى بالتصريف في مواقع البيع عبر الإنترنت.

-المساهمة في تطوير مناخ الأعمال: من خلال تدعيم منظومة المتعامل الإقتصادي المعتمد وذلك في إطار إضفاء مزيد من الشفافية في العلاقات بين الإدارة والمتعاملين مع

الديوانة وتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية وسحب طريقة إعتقاد لامادية الوثائق على إجراءات النقل (مشروع الإضبارة الوحيدة) وقد بلغ العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد 56 مؤسسة.

-تبسيط إجراءات التوريد والتصدير وتوفير خدمات عن بعد: حيث تم إعتقاد نظام معلوماتي جديد يمكن من تطوير وتحسين نوعية الخدمات وتعصيرها وتأمين السلسلة اللوجستية وتسهيل التجارة الدولية مع الحفاظ على مرونة حركة البضائع مما يمكّن من تسهيل الإجراءات الديوانية.

-تدعيم الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد والرشوة: في إطار تدعيم الحوكمة والمساءلة العمومية في القطاع العمومي تم إرساء "مشروع النزاهة" بقطاع الديوانة شمل ثلاث هياكل نموذجية وهي المكتب الحدودي للديوانة بحلق الوادي الشمالي، والمكتب الحدودي للديوانة براس جدير وإدارة النظم الديونية وإعتبار هذه الهياكل بمثابة قاطرات للنزاهة على المستوى القطاعي والترابي.

5) إصلاح القطاع المالي:

ترتكز خطة إصلاح القطاع المالي على تطوير قطاعي التمويل والتأمين وتدعيم حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وإعادة هيكلة القطاع البنكي العمومي.

✓بخصوص تطوير قطاع التمويل: من خلال تدعيم الإندماج المالي وتمويل المؤسسات

الصغرى والمتوسطة وتدعيم تركيز بنك الجهات وذلك من خلال:

-إعتقاد الإستراتيجية الوطنية الإندماج المالي 2018-2022: التي ترمي إلى تطوير

النفاذ للخدمات المالية (بنوك، تمويل صغير، تأمين، بريد...) واستعمالها وتحسين جودتها

لتمكين الفئات ذات الطلبات غير الملبات أو الملبات بصفة محدودة من منتجات وخدمات

مالية تتماشى وحاجياتهم وذلك مع المحافظة على التوازنات المالية والإقتصادية مما

سيمكن من الحد من التفاوت الجهوي ودفع عجلة الإستثمار.

وقد تم في هذا الخصوص إعداد مشروع قانون يتعلق بدعم الاندماج المالي (مصادق عليه بمقتضى مجلس وزاري بتاريخ 27 سبتمبر 2019) يهدف بالأساس إلى دعم الإطار القانوني لتحسين الولوج واستعمال الخدمات المالية بطريقة مسؤولة من قبل المؤسسات المالية المدمجة مع تدعيم حماية مستهلكي الخدمات المالية ودعم دور السلط الرقابية.

-التقدم في تركيز بنك الجهات: والذي يندرج في إطار المساهمة في تطوير المؤسسات الإقتصادية وخاصة منها المؤسسات الصغرى والمتوسطة والعمل على تنسيق تدخلات منظومة التمويل العمومي بالتكامل مع القطاع الخاص. وقد تم إصدار قانون إحداث البنك بمقتضى الفصل 27 من قانون المالية لسنة 2019 وتتمثل مهام البنك الأساسية في مرافقة وتمويل المؤسسات الإقتصادية خاصة في مناطق التنمية الجهوية وتسهيل نفاذها إلى التمويلات. ويبلغ رأس مال البنك 400 مليون دينار. كما سيقوم هذا البنك باستيعاب كل من بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركة التونسية للضمان.

✓ **بخصوص تطوير قطاع التأمين:** تم إعداد مشروع تنقيح وإتمام مجلة التأمين في اتجاه تدعيم مناخ ملائم للإستثمار ومساهمة قطاع التأمين في تعبئة الإدخار وتمويل الإقتصاد. ويتضمن مشروع القانون كافة الجوانب المتعلقة بتنظيم قطاع التأمين وتطويره وكافة المسائل المتعلقة بإحداث وتسيير وحوكمة المؤسسات وعلاقتها بحرفائها وأنظمة التصرف المالي والفني ومعايير الحذر إلى جانب دور السلطة التعديلية ونظام الرقابة على النشاط بما في ذلك معالجة صعوبات المؤسسات التي لا تستجيب لمعايير الحذر والإجراءات التأديبية.

✓ **بخصوص تدعيم حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وأسسها المالية:** في إطار تدعيم حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية والرفع من مردوديتها، إتخذت مهمة المالية العديد من الإجراءات:

-إبرام عقود تحسين الأداء لأربعة منشآت عمومية (الوكالة التونسية للتبغ والوقيد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة التونسية لصناعات التكرير وديوان الحبوب) للفترة

2017-2020 ممثلة بذلك أنموذجا لبقية المنشآت،

- العمل على إعداد نظام معلوماتي مندمج يوفر جميع المعطيات والبيانات المتعلقة بالمنشأة،

-إعداد تقارير حول المنشآت العمومية (الأول يشمل الفترة من 2011 إلى 2016 والثاني مرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2020) إلى جانب تقارير سنوية لمتابعة سيولة المنشآت العمومية.

✓ إعادة هيكلة القطاع البنكي العمومي: من خلال مواصلة الإجراءات المتعلقة بإعادة هيكلة القطاع البنكي العمومي من خلال القيام بمهمة تدقيق شامل للبنوك العمومية (بنك الإسكان، الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي) وتقييم إنجاز عقود البرامج المبرمة (2016-2020) وإعداد مشاريع عقود برامج جديدة لمدة خمس سنوات (2021-2025) وكذلك المساهمة في أعمال إحداث هيكل مركزي للتصرف في المساهمات العمومية من خلال تامين نجاح تجربة البنوك العمومية.

6) الرقمنة وتجديد وتعصير المنظومات المعلوماتية:

تهدف التوجهات الإستراتيجية لمهمة المالية في مجال الرقمنة وتجديد وتعصير المنظومات المعلوماتية إلى إرساء منظومات معلوماتية متطورة تمكن من معاضدة الإصلاحات الهيكلية للمهمة وتكون أداة للتصرف الناجع وللمساعدة على أخذ القرار وتمكن من تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة. وتتعلق المشاريع الإستراتيجية في مجال الرقمنة وتطوير المنظومات المعلوماتية بكافة ميادين التصرف في المالية العمومية من تصرف مالي وجباية وإستخلاص وتصرف ديواني وتصرف في الدين العمومي إلى جانب منظومات مساندة خاصة بالتبادل البيئي والدفع الإلكتروني وبالبنية التحتية (تدعيم السلامة المعلوماتية).

✓ المشاريع الخاصة بالتصرف المالي:

-إنجاز نظام معلوماتي مندمج للتصرف المالي يشمل الأعمال المتعلقة بإعداد الميزانية وتنفيذها، بالتصرف المحاسبي وبالتصرف الأنجع في رصيد الحساب الجاري للخرينة والمتابعة الحينية للتدفقات المالية للحساب المذكور،

-تطوير منظومة معلوماتية وطنية موحدة لمتابعة البرامج السنوية للقدرة على الأداء،

-إعتماد الفوترة الإلكترونية وتحسين المعاملات مع المزودين حيث تم تطبيق مشروع الفوترة

الإلكترونية بالنسبة للعمليات المنجزة مع الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية

ذات الصبغة الإدارية كما تم كذلك إنجاز منظومة لفائدة مزودي الدولة تمكنهم من

المتابعة الحينية لخلاص فواتيرهم "أدب-مزود" -adeb

fournisseurs.finances.gov.tn (مارس 2019)،

-ملاءمة منظومة "أمد" لإعداد الميزانية مع المقتضيات الحينية للقانون الأساسي الجديد

للميزانية (مارس 2019)،

-ملاءمة منظومة "أدب" الخاصة بتأدية النفقات مع المقتضيات الحينية للقانون الأساسي الجديد للميزانية وللمجلة الجديدة للجماعات المحلية (ديسمبر 2019).

✓ المشاريع الخاصة بالجباية والإستخلاص:

- تطوير ووضع حيز الإستغلال للمنظومات الخاصة بالتصرف في البيانات المرجعية والتصرف في المطالبين بالأداءات والإنخراط في الخدمات الجبائية عن بعد وبوابة الخدمات الجبائية (أكتوبر 2019)،
- التجديد التكنولوجي للنظام المعلوماتي "صادق" (ديسمبر 2019)،
- تجديد تدريجي لباقي التطبيقات المكونة للنظام المعلوماتي "رفيق" (ديسمبر 2020)،
- إنجاز مشروع "إعتماد جهاز تسجيل العمليات من طرف المؤسسات التي تسدي خدمات الإستهلاك على عين المكان" وسيتم العمل على تطوير ووضع حيز الإستغلال للنظام المعلوماتي الخاص بالتصرف في أجهزة تسجيل العمليات وفي إستغلال المعطيات التي يقع تجميعها (آجال التنفيذ سنة 2021)،
- إنجاز مشروع "حوسبة عمليات التعريف بالإمضاء"
- تقديم الخدمات بواسطة الرسائل القصيرة (SMS) والخاصة بالإشعار حول الخطايا المرورية وبالإعلام حول الواجبات الجبائية (مارس 2019)،
- إعداد المنظومة الخاصة بالتبادل المؤمن للمعطيات الجبائية في إطار تفعيل إتفاقية الإمتثال الضريبي الدولي للحسابات الأجنبية (مارس 2019)،
- إعداد المنظومة الخاصة بالتصرف في مطالب تبادل المعطيات لأغراض جبائية (مارس 2019)،
- توسيع مجال إستعمال "منظومة التصريح الجبائي وإيداع الإضبارة الجبائية عن بعد" لتشمل شرائح أخرى من المطالبين بالأداء،
- تجهيز مصالح مراقبة الأداءات بمعدات وتطبيقات معلوماتية تمكن من إضفاء الفعالية لعمليات المراقبة الجبائية على عين المكان (معاينة المخالفات الجبائية) (فيفري 2019)،
- وضع حيز الإستغلال لمنظومات معلوماتية تمكن من التوجيه الفعال والمجدي لعمليات المراقبة الجبائية وذلك بالإعتماد على منهجية التصرف حسب المخاطر.

✓ المشاريع الخاصة بالتصرف الديواني:

في إطار تنفيذ برنامج تعصير الديوانة والقاضي يتم العمل على إرساء نظام معلوماتي جديد متطور ومندمج يمكن من تكريس رقمنة ولامادية الأعمال والإجراءات الديوانية وتحديثها (تم إعداد كراس الشروط الخاص بإقتناء وتركيز النظام المعلوماتي).

✓ المشاريع الخاصة بالتصرف في الدين:

تتعلق المشاريع الإستراتيجية الخاصة بالتصرف في الدين في تجديد النظام المعلوماتي للتصرف في الدين وتوسعة مجاله الوظيفي ليشمل التصرف في الدين الداخلي من خلال:
-إعادة صياغة منظومة "SIADE" للتصرف في الديون الخارجية للدولة والديون المضمونة من طرف الدولة بالإعتماد على التكنولوجيات الحديثة (ديسمبر 2019)،
-تطوير منظومة معلوماتية للتصرف في الدين الداخلي، تمكن من تأمين شفافية وسرعة المناقصات الخاصة بسندات الخزينة والتصرف فيها ومتابعة خلاصها (مارس 2019)،
-إنجاز منظومة جديدة للتصرف في نفقات التنمية المنجزة على إعتمادات خارجية (MOUADHFA).

✓ منظومات المساندة:

• المشاريع الإستراتيجية الخاصة بالتبادل البيئي: تم تحديد جملة المعطيات التي سوف يقع تبادلها في مرحلة أولى مع مجموعة من المؤسسات الوطنية: سجل المؤسسات، الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الوكالة الفنية للنقل البري، وإدارة الملكية العقارية. سيتم العمل على تعميم إستغلال المنظومة بصفة تدريجية.

• المشاريع الإستراتيجية الخاصة بالدفع الإلكتروني: يندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتقليص من المعاملات النقدية (Decaching) والتشجيع على إستعمال وسائل الدفع الإلكترونية وتحسين متابعة عمليات التصرف في الحساب الجاري للخزينة والتحكم في آجال التنزيل والسحب.

المشاريع الإستراتيجية الخاصة بالبنية التحتية: يتمثل المشروع في تعزيز قدرات المعالجة والتخزين لمركز البيانات وتدعيم السلامة المعلوماتية.

2- تقديم برامج المهمة

تتضمن مهمة المالية لسنة 2020 ستة برامج (5 برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة) و74 برنامجا فرعيا و25 نشاطا و20 هدفا و50 مؤشرا لقيس آدائها. ويساهم في تحقيق هذه الأهداف 05 فاعلين عموميين موزعين حسب نشاط التدخل في الأداء كما يلي:

- ديوان مساكن أعوان المالية: نشاط الإحاطة الإجتماعية.
- ديوان مساكن أعوان المالية: نشاط تصميم ودراسة والتصرف في المنظومات الإعلامية لفائدة وزارة المالية.
- شركة شبكة تونس للتجارة: نشاط المساهمة في لامادية الإجراءات الجبائية والديوانية.
- بنك تونس للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة: نشاط المساهمة في الإدماج المالي وتمويل الإقتصاد على المستوى الوطنى والجهوي.

تمّ تقسيم مهمّة وزارة المالية إلى ستّة برامج تمّ ضبطها كما يلي:

الهيكل المتدخل	البرنامج
- الإدارة العامة للديوانة - المركز الطبي للديوانة	برنامج عدد 1: الديوانة
- الإدارة العامة للأداءات	برنامج عدد 2: الجباية
- الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص	برنامج عدد 3: المحاسبة العمومية
- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة - الإدارة العامة للموارد والتوازنات - الإدارة العامة للتأجير - الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى - وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف - الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص	برنامج عدد 4: مصالح الميزانية
- الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي - الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة	برنامج عدد 5: الدين العمومي
- الديوان - هيئة الرقابة العامة للمالية - الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية - الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات - الإدارة العامة للبناءات - الإدارة العامة للمساهمات - الإدارة العامة للتمويل - الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص - مكتب التنظيم والأساليب والإعلامية والتنسيق العام - ديوان المساكن لأعوان وزارة المالية - المدرسة الوطنية للمالية - وحدة الشؤون القانونية - الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي - الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية - خلية الطرف الإقتصادي والدراسات ومتابعة الإصلاحات المالية.	برنامج عدد 6: القيادة والمساندة

3- تقديم أهداف ومؤشرات أداء المهمة:

تتمثل أهداف ومؤشرات البرامج لمهمة المالية في ما يلي:

مؤشرات الأداء	الأهداف	البرنامج
المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع	برنامج عدد1: برنامج الديوانة
المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين		
المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني.		
المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني		
المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة	
المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب		
المؤشر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة		
المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني	الهدف 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز	
المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات		
المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإلتلاف		
المؤشر 1.4.0.1: نسبة إستخلاص الديون المثقلة	الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون	
المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها		
المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة الفورية على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد		
	الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات	البرنامج عدد2: برنامج

المؤشر 2.1.0.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادت الجبائية*		الجبائية
المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة	الهدف 2.0 2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي	
المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية		
المؤشر 3.2.0.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية		
المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية	الهدف 3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة	
المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.		
المؤشر 3.3.0.2 : موصل سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإلجباري من قبل المحاكم الابتدائية		
المؤشر 1.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية	الهدف 1.1.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة	البرنامج عدد 4: برنامج مصالح الميزانية
المؤشر 2.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار		
المؤشر 1.2.1.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها	الهدف 2.1.4: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد	
المؤشر 2.2.1.4: نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات		
المؤشر 1.3.1.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	الهدف 3.1.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية	
المؤشر 2.3.1.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة		

المؤشر 1.1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي	الهدف 1.1.5: تحسين التصرف في كلفة ومخاطر الدين العمومي	البرنامج عدد 5: برنامج الدين العمومي
المؤشر 2.1.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي		
المؤشر 3.1.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي		
المؤشر 4.1.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة		
المؤشر 1.2.1.5: عدد المناقصات في السنة	الهدف 2.1.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة	
المؤشر 2.2.1.5: حجم التداول في السوق الثانوية		
المؤشر 1.3.1.5: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من الإعتمادات المدفوعة	الهدف 3.1.5: تحسين تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع	
المؤشر 1.1.1.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال	الهدف 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية	البرنامج عدد 9: برنامج القيادة والمساندة
المؤشر 2.1.1.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال		
المؤشر 3.1.1.9: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية		
المؤشر 1.2.1.9: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات		
المؤشر 2.2.1.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية	الهدف 2.1.9: ترشيد حوكمة النفقات العمومية	
المؤشر 3.2.1.9: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات		
المؤشر 4.2.1.9: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات		
المؤشر 1.3.1.9: نسبة مهمات الرقابة	الهدف 3.1.9: تدعيم مساهمة	

<p>المنجزة أو التي تم الشروع في إنجازها والتي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق الأداء</p>	<p>هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة</p>	
<p>المؤشر 2.3.1.9: نسبة التوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة</p>		

II- ميزانية وزارة المالية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط:

1- تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2020:

تم ضبط نفقات التصرف والتنمية وصناديق الخزينة لوزارة المالية لسنة 2020 في حدود 913088 أ.د. مقابل 814429 أ.د. سنة 2019 أي بنسبة تطور قدرها 12 %.

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2020 حسب البرامج وطبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

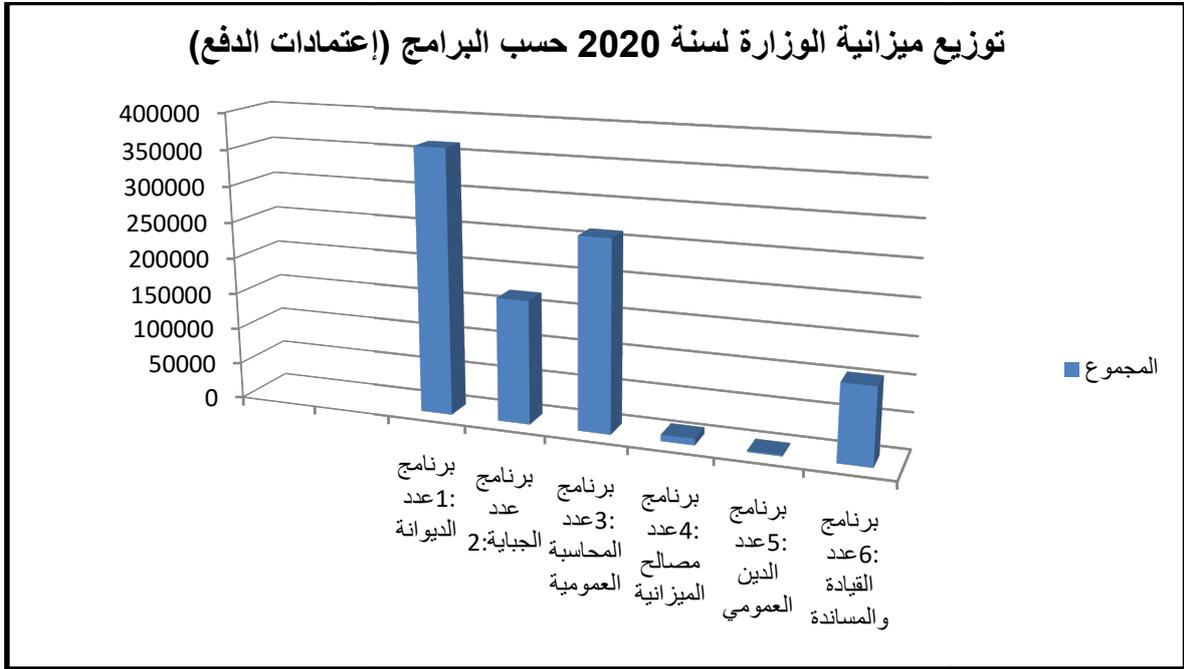
الوحدة: ألف دينار

البرامج	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع
برنامج عدد 1: الديوانة	300046	21408	369	42775	0	364598
برنامج عدد 2: الجباية	153720	8036	120	8103	0	169979
برنامج عدد 3: المحاسبة العمومية	233849	12595	23	16095	0	262562
برنامج عدد 4: مصالح الميزانية	7862	654	0	235	0	8751
برنامج عدد 5: الدين العمومي	1417	269	0	17	0	1703
برنامج عدد 6: القيادة والمساندة	33106	3538	68076	775	0	105495
المجموع	730000	46500	68589	68000	0	913088

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

* بإعتبار الحسابات الخاصة في الخزينة

رسم بياني عدد1: توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2020 حسب البرامج (إعتمادات الدفع)



2- تقديم إطار النفقات على المدى المتوسط (2020 - 2022) للوزارة:

ستبلغ جملة النفقات لمختلف البرامج لسنة 2020 قيمة 913088 ألف دينار مقابل 957552 ألف دينار خلال سنة 2021 أي بنسبة تطور تقدر ب 4.86%.

التقديرات			ق م 2019		إنجازات	إنجازات	البيان
2022	2021	2020	التبويب الجديد	التبويب القديم	2018	2017	
820000	764527	730000	656121	656121	592899	556625	نفقات التأجير
49535	48025	46500	41717	41617	44137	43718	نفقات التسيير
69269	69000	68588	68591	6591	2293	5334	نفقات التدخلات
86000	76000	68000	48000	48000	62820	61530	نفقات الإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
0	0	0	0	62100	85721	78504	بقية النفقات
1024804	957552	913088	814429	814429	787870	745711	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
13152	13152	13152	10491	10491	9428	9969	مجموع الموارد الذاتية للمؤسسات
1037956	970704	926240	824920	824920	797298	755680	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد4: إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة

التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق م 2019	إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
409354	382368	364598	319644	316121	304091	برنامج الديوانة
190801	178316	169979	156434	140488	131317	برنامج الجباية
294571	275300	262562	233478	215713	201968	برنامج المحاسبة العمومية
9791	9150	8751	7429	6901	6065	برنامج مصالح الميزانية
1911	1786	1703	1471	1380	1319	برنامج الدين العمومي
118376	110632	105495	95973	107267	100951	برنامج القيادة والمساندة
1024804	957552	913088	814429	787870	745711	المجموع

برنامج الديوانة

تم تعيين السيد يوسف الزواغي مديرا عاما للديوانة ورئيس برنامج الديوانة بتاريخ 12 جانفي 2018.

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1- تقديم خارطة البرنامج ومخطط التنزيل العملياتي:

1.1.1- تعريف البرنامج وخارطته:

تحتل الديوانة التونسية موقعا إستراتيجيا هاما بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتعتبر عنصرا فاعلا في مجال التبادل التجاري للبلاد التونسية وموازنة الأموال العمومية، لذا فإنها تلعب دورا كبيرا بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلاد وحمايتها. هذا وقد تم بداية من سنة 2013 التوجه نحو تصور جديد للجهاز الإداري للديوانة التونسية وذلك من خلال:

- تنظيم الإدارات المركزية التي أصبحت تتكوّن من إدارات تقنية وإدارات مراقبة وإدارات إسناد ومكاتب مختصة.
- إعادة هيكلة المصالح والإدارات حسب تقسيم التراب الديواني إلى 08 مناطق جغرافية تسمى الإدارات الجهوية بما تشمله من مكاتب حدودية وجهوية.
- إحداث المدرسة الوطنية للديوانة والمجلس الأعلى للديوانة والرقابة العامة للديوانة.
- إحداث إدارة حرس ديواني كهيكل مراقبة وحراسة ليغطي كامل التراب الديواني برا وبحرا.

ويضطلع برنامج الديوانة بثلاث مهام رئيسية تتمثل في:

- المهمة الجبائية:

تقوم الديوانة باستخلاص المعاليم والأداءات والرسوم الموظفة على البضائع عند التوريد والتصدير لفائدة ميزانية الدولة وأيضا الرسوم شبه الجبائية لصالح صندوق الدعم أو صناديق الحرفيين. وتسهر الديوانة على ضمان الإستخلاص الصحيح لتلك المعاليم والأداءات وتساهم في مقاومة التهرب الجبائي.

- المهمة الاقتصادية:

يعتبر الدور الاقتصادي للديوانة امتدادا طبيعيا لدورها الجبائي التقليدي باعتبار أن المعلوم الديواني إضافة لكونه أداة لتمويل خزينة الدولة فهو كذلك يهدف لحماية الصناعة الوطنية والموارد الفلاحية.

غير أن التحولات الاقتصادية العميقة للتجارة الدولية واختيار تونس لاقتصاد السوق أفضى تطورا في نسق المبادلات التجارية بما يستدعي من الديوانة ضرورة معايشة هذه التطورات وتغيير طرق عملها لتكون في مقدمة الهياكل التنموية للاقتصاد التونسي.

وفي هذا الصدد، تسعى الإدارة باستمرار إلى تبسيط الإجراءات توريدا وتصديرا وخلق نظم ديوانية اقتصادية متطورة وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات ذات المنشأ التونسي، هذا إلى جانب تشجيع الاستثمار والتصدير بإرساء علاقة شراكة وتعاون مع المتعاملين الاقتصاديين والتشاور معهم حول السبل الكفيلة لرفع التحديات والعراقيل. وبقدر حرصها على تشجيع القدرة التنافسية للإنتاج التونسي تسهر الديوانة على ضمان سلامة التنافس النزيه من الممارسات غير الشرعية مثل الإغراق والتقليد إلى جانب مراقبة المواصفات والجودة. كما تساهم في ضبط الإحصائيات المتعلقة بالمادة الديوانية (توريد وتصدير) لتسهيل اتخاذ القرارات من قبل السلط العمومية.

- المهمة الأمنية:

وتتمثل في مراقبة حركة البضائع والأموال داخل البلاد وعبر الحدود فتسهر على:

- مكافحة التهريب عند التصدير أو التوريد بجميع أنواعه: بضائع ومخدرات ومصوغ وعملة وأعمال فنية وتحف...

- حماية الثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض،

- حماية المستهلك من المواد غير المطابقة للمعايير الصحية ومعايير السلامة.

ولهذا، يتمّ الأخذ بعين الاعتبار لهذه المهام في الإستراتيجية العامة لعمل الديوانة.

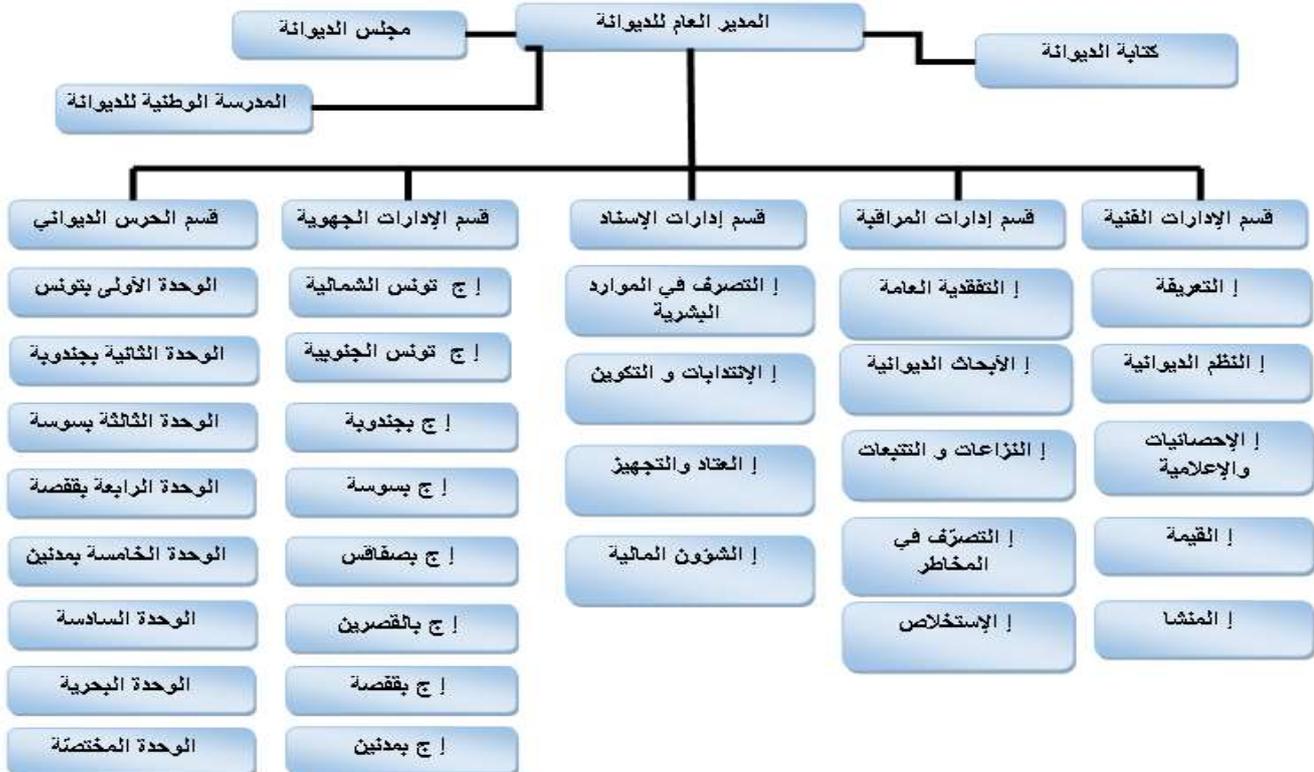
2.1.1 - خارطة البرنامج:

يتضمن برنامج الديوانة الإدارة العامة للديوانة والتي تضم الهياكل التالية:

- مجلس الديوانة
- كتابة الديوانة
- الرقابة العامة للديوانة
- الإدارات المركزية (12 إدارة مركزية: 4 إدارات فنية و 4 إدارات مراقبة و 4 إدارات إسناد و 9 مكاتب مختصة)
- الإدارات الجهوية (8 إدارات)
- الحرس الديواني
- المدرسة الوطنية للديوانة



وذلك طبقا للمخطط التالي:



كما يضم برنامج الديوانة علاوة عن الإدارة العامة، المركز الطبي للديوانة الذي يتولى تقديم خدمات متعلقة بالوقاية والتشخيص والإسعافات الإستعجالية والعلاج لفائدة أعوان الديوانة وأزواجهم وأبنائهم والذين في كفالتهم.

يشتمل المركز الطبي على:

- إدارة فرعية للشؤون الإدارية والمالية والتجهيز يديرها طبيب اختصاصي أول يعين بمقتضى أمر.

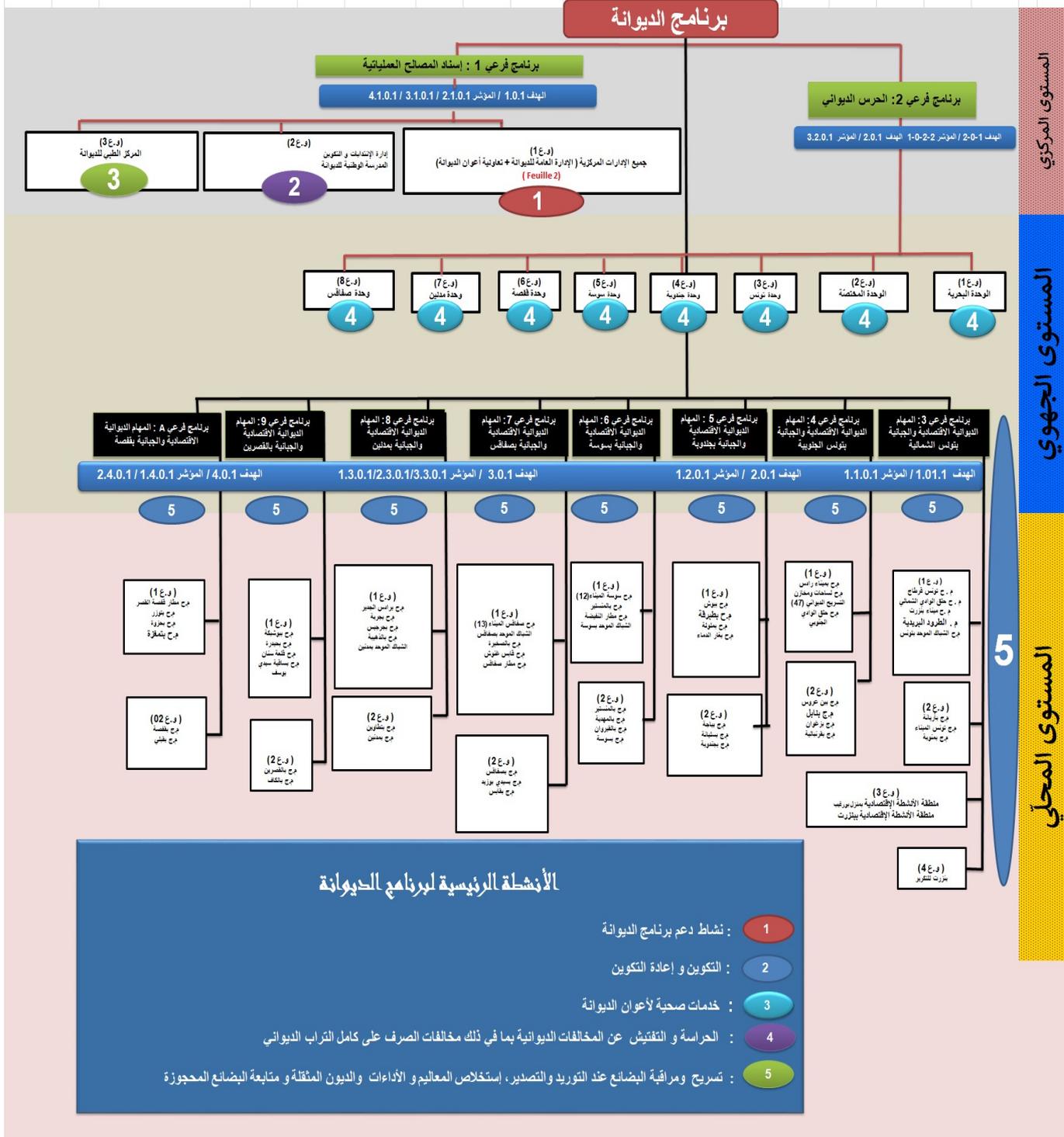
- إدارة فرعية طبية يديرها أطباء مختصون.

ويسير المركز الطبي للديوانة مدير يعين بمقتضى أمر يتمتع برتبة وامتيازات مدير للديوانة.

3.1.1 خارطة التنزيل العمليتي لبرنامج الديوانة:

التنزيل العملي لبرنامج الحيوانة		
الهدف 1.0.1 : تسهيل عمليات التصريح البيواني	الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة	الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص البيوان المثقلة الممكن إستخلاصها
المؤشر 1.0.1.1: معدل أجال التصريح البيواني للبضائع	المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من الغش التجاري	المؤشر 1.4.0.1: نسبة استخلاص البيوان المثقلة الممكن إستخلاصها
المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحد من التهرب	المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات
المؤشر 3.1.0.1: نسبة إلامادية الإجراءات البيوانية	المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإلتلاف
المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب		المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداة المتوقعة بشأنها

الأهداف و المؤشرات



المستوى المركزي

المستوى الجهوي

المستوى المحلي

2.1- إستراتيجية البرنامج:

ما فتئت إدارة الديوانة في السنوات الأخيرة دعم دورها الاقتصادي وذلك لمعاودة جهود المؤسسات في إيجاد موقع لها محليا ودوليا وبالتالي تحسين جاذبية تونس للاستثمارات، لذا فهي مطالبة بالإصغاء إلى كل الأطراف الاقتصادية ودعمهم، وقد تمّ أخذ هذه التوجهات بعين الاعتبار في برنامج تعصير الديوانة الذي أقرته الحكومة خلال المجلس الوزاري المضيّق بتاريخ 07 سبتمبر 2015، وذلك بتطوير وتحسين نوعية الخدمات وتعصيرها وتأمين السلسلة اللوجستية وتسهيل التجارة الدولية مع الحفاظ على مرونة حركة البضائع من خلال إعتدال نظام معلوماتي جديد يمكّن من تسهيل الإجراءات الديوانية (هدف 1). وللقيام بالمهام على أحسن وجه قامت الإدارة العامة للديوانة بالعمل على:

- تطوير تطبيقات جديدة بالنظام المعلوماتي للديوانة "سندا"،
- برنامج لامادية الإجراءات الديوانية والربط مع الشباك الموحد الإلكتروني لإجراءات التجارة الخارجية وإجراءات النقل،
- توفير خدمات عن بعد عبر موقع الواب للإدارة العامة للديوانة حيث تم إحداث موقع واب جديد خاص بالإدارة العامة للديوانة في مرحلتي التجربة.

وأمام تقادم ظاهرة التهريب، حيث استغل المهربون الوضع الأمني الهش بعد الثورة التي عرفتها البلاد سنة 2011، لتكثيف نشاطهم وارتفعت بذلك عمليات التهريب البري على الحدود الليبية والجزائرية والتهريب البحري من المنافذ الحدودية وخاصة الموانئ البحرية وارتفاع عمليات الغش التجاري باستغلال نظام العبور البري ومنظومة مخازن ومساحات التسريح الديواني واستغلال الأنظمة الديوانية الخاصة بالمستودعات الديوانية، مما أثر سلبا على الاقتصاد وذلك بتطور السوق الموازية وتسريب البضائع المهربة بصفة كبيرة في السوق المحلية وقد تمّ التركيز في العنصر الثاني من برنامج تعصير الديوانة على احتواء المخاطر والتصدي لظاهرة الغش التجاري والتهريب (هدف 2).

كما أنّ تكدّس البضائع المحجوزة بمستودعات الحجز شكّل عائقا كبيرا أمام سيولة حركة البضائع وتعرّض بعضها للتلف بحكم طول مدّة مكوثها وتدهور قيمتها ودفع للتفكير بجديّة

في تحسين طرق التصرف في هذه البضائع المحجوزة سواء بالبيع أو الإحالة أو الإلتلاف
(هدف 3).

ومن ناحية أخرى تبيّن أن إستخلاص الديون المثقلة لا يتم بالشكل المطلوب ممّا أدى إلى
نقص في بعض موارد ميزانية الدولة المتأتية من الديوانة ممّا حتمّ العمل على الرفع من
مردود إستخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها (هدف 4).

كل هذه السلبيات أدت إلى غلق عدّة مؤسسات مشغّلة وقلّصت بصفة هامة من نجاعة
الاقتصاد التونسي هذا مع تردي نوعية الخدمات وانعدام الشفافية على عدّة مستويات.

لذا رأت إدارة الديوانة من العاجل الوقوف على هذه السلبيات وضرورة تطوير وتحسين نوعية
خدماتها وذلك للمساهمة، كبقية الإدارات، في النهوض بالاقتصاد حتى تتمكن من إحتواء
المخاطر المنجّرة عن السلبيات التي وقع ذكرها مع الحرص على الحفاظ على مرونة حركة
البضائع وتأمين السلسلة اللوجستية للمبادلات التجارية وذلك ببلورة هذه الإستراتيجية في شكل
أهداف والعمل على تحقيقها.

2-أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

بعد دراسات معمّقة لواقع إدارة الديوانة وللإخلالات التي تمّت ملاحظتها، وفي إطار معالجة
النقائص، تمّ تحديد أربعة أهداف إستراتيجية و12 مؤشر لقياس الأداء كما يلي:

الأهداف والمؤشرات

المؤشرات	الأهداف
المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	
المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني.	
المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني	
المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة
المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب	
المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	
المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني	الهدف 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز
المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات	
المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإلتاف	
المؤشر 1.4.0.1: نسبة إستخلاص الديون المثقلة	الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون
المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	

وتجدر الإشارة إلى أن القيم المنشودة لكافة للمؤشرات المتعلقة بتحسين أداء البرنامج قد تم تعديلها على ضوء عملية إعادة تقييم لطريقة الاحتساب المعتمدة للمؤشرات وتبعاً لإنجازات سنة 2016 وسنة 2017 وخصوصاً إنجازات سنة 2018 بالنسبة للقيم المنشودة للمؤشرات لسنوات 2020 و 2021 و 2022.

جدول ملخص للأهداف ومؤشرات قياس الأداء

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع								
0.53	0.54	0.55	0.56	0.60	0.61	0.74	يوم	المؤشر 1.0.1.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع
10	10	10	18	13	11	16	عدد	المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
89	83	73	34	52	29.26	29.26	النسبة الجمالية	المؤشر 3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني
21	20	19	22	17	20	17	العدد الجملي	المؤشر 4.1.0.1 : عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة

109365	95117	83026	59000	67256	58420	52866	عدد	المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من الغش التجاري
22997	21148	19711	14300	17589	13788	10405	عدد	المؤشر 2.2.0.1 : عدد المحاضر للحد من التهرب
72	68	65	62	61	58	47	نسبة	المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز

1200	1150	1100	1250	979	1087	868	عدد	المؤشر 1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني
1400	1350	1320	1350	878	1290	1120	عدد	المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات
200	190	180	175	155	166	180	عدد	المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإلتلاف

الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص الديون

0.30	0.25	0.20	0.070	0.12	0.06	0.074	نسبة	المؤشر 1.4.0.1 : نسبة إستخلاص الديون المثقلة
0.32	0.34	0.36	0.38	0.40	0.44	0.53	نسبة	المؤشر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

الهدف 1.0.1 : تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع:

تقديم الهدف:

إنّ الديوانة بصفتها إدارة خدمات مكلفة بتسهيل المبادلات التجارية على الصعيد الدولي ملزمة بمسايرة متطلبات هذه التحديات وذلك بضمان تبسيط الإجراءات الديوانية وسرعتها وتأمينها والعمل على خلق علاقات شراكة مع المؤسسات العاملة في ميدان التجارة الدولية بالاعتماد على مبدأي شخصنة الخدمات المقدّمة والثقة بهذه المؤسسات مما يجعلها مطالبة بتعديل مستوى المراقبة حسب جدية المخاطر.

ويسعى البرنامج إلى تحقيق لامادية الإجراءات الديوانية وتخفيض مدّة مكوث البضائع في المواني والمطارات وتنمية إدارة خدمات تركز على نوعية الخدمات المقدّمة وعلى الثقة المبنية مع الأطراف الاقتصادية. وفي نفس هذا السياق فإن إسناد صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد من شأنه أن يساهم في تنافسية المؤسسة من خلال توفير بيئة أعمال أكثر مرونة.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تبسيط الإجراءات والضغط على الآجال وذلك من خلال إستراتيجية الإدارة العامة للديوانة فيما يتعلق خاصة بـ:

- التسهيلات المقدمة للأطراف الاقتصادية،
- تألية الإجراءات الديوانية،
- تقليص عدد الوثائق وتبسيط الإجراءات.

مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع: تمّ اختيار المؤشر

الأول لأنه يمكّن من تحديد المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع وبالتالي فإن التحكم في هذه المدة يساهم بصفة كبيرة في تحقيق الهدف المنشود.

وفي هذا الإطار قامت الديوانة بإعداد:

- تطوير تطبيقه الإمضاء الإلكتروني،
- تطوير تطبيقه النقل الجوي السريع (Fret Express)،
- تطوير تطبيقه لمراقبة وحدات الشحن عن طريق GPS/GPRS،
- متابعة إنجاز مشروع نظام المراقبة بالكاميرا لمصالح الديوانة،
- تجريد تطبيقه الدفع بالسندات المدفوعة من طابعها اللامادي obligation cautionnée،
- إستكمال إجراءات التصدير ضمن برنامج إضبارة النقل (procédures d'Export،
- تعميم تطبيقه إستخراج وصل الخروج عبر منظومة TTN.

- المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين: تم اختيار المؤشر الثاني لأنه يمكن من تحسين نوعية الخدمات ويساهم بشكل هام في ضمان الشفافية فهو يهدف عبر تحديد عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة للتمتع بالامتيازات والتسهيلات.

- المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني: تم اختيار المؤشر الثالث لأنه يمكن من تبسيط الإجراءات الديوانية وسرعتها وتأمينها واختصار آجال التسريح الديواني والضغط على الكلفة وتقادي التنقل. ويشمل التبادل الإلكتروني التصاريح المفصلة للبضائع وسند للتجارة الخارجية ووثائق المراقبة الفنية والفاتورة وبيان الحمولة وسندات المدفوعة مسبقا.

- المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني: تم اختيار المؤشر الرابع لأنه يمكن من إنجاز موقع الواب للإدارة العامة للديوانة حسب تصوّر جديد لشكله ومضمونه حيث تم العمل على إثرائه بمختلف الأنشطة وجوانب العمل الديواني. لذا فهو يساعد على سهولة عملية الإبحار والتفاعلية حيث يتضمن خدمات عديدة يمكن الحصول عليها فوراً على الخط كما يمكن الموقع من الحصول على العديد منها عن طريق

تعمير المطالب الخاصة بها وإرسالها إلكترونياً إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني.

وفيما يتعلق بتسهيل عمليات التسريح الديواني هناك خدمات على موقع الواب تتعلق بالتعريفة والقيمة والمنشأ والرمز الديواني، كما تمّ في سنة 2017 إضافة ثلاث خدمات موجّهة إلى التونسيين المقيمين بالخارج. وتتمثل الخدمات المتوفرة حالياً على الموقع في:

- خدمة وضعيتي،
- خدمة أمتعتي،
- خدمة الإطلاع على التصنيفة الديوانية،
- خدمة الإطلاع على معالم وأداءات السيارات،
- تطبيق Smart Traveller.

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع								
0.53	0.54	0.55	0.56	0.60	0.61	0.74	يوم	المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع
10	10	10	18	13	11	16	عدد	المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
89	83	73	34	52	29.26	29.26	النسبة الجمالية	المؤشر 3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني
21	20	19	22	17	20	17	العدد الجملي	المؤشر 4.1.0.1 : عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة:

1- تقديم الهدف:

إنّ تطوّر نسق المبادلات التجارية عبر العالم ساهم في ظهور إشكال وتقنيات غشّ وتهريب جديدة، مما يجعل إدارة الديوانة مطالبة بتطوير وسائل عملها في مجال مكافحة الغشّ والتهريب وذلك بـ:

- زيادة مراقبة الطرقات وتأمين التنسيق بين وحدات المراقبة.
- تحسين طرق استهداف الحاويات والمجرورات.
- تحسين توزيع مصالح المراقبة على الميدان مع الاستغلال الأمثل للأجهزة والمعدات ذات التقنية العالية (أجهزة الأشعة المنتقلة مثلاً).
- تدعيم تواجد إدارة الديوانة على شبكة الإنترنت والتنسيق والتعاون مع المصالح والإدارات الأخرى وعقد اتفاقيات تعاون مع شركات تعنى بالتصرّف في مواقع البيع عبر الإنترنت.
- تدعيم قدرة أعوان الديوانة وتشريكهم الفعال في دورات تكوينية مستمرة ورسكلتهم سواء بالداخل أو بالخارج ليواكبوا عن قرب التطوّرات الحاصلة في العالم خاصة في مجال مكافحة الغش التجاري والتهريب.

ومن بين الأهداف الإستراتيجية للإدارة العامة للديوانة هي مكافحة الغش التجاري والتهريب ومزيد التصدي للمواد المخدّرة والمقلّدة وكذلك البضائع المختصة بها الدولة (تبغ، كحول...) والبضائع الخاضعة لقاعدة إثبات المصدر والعمل على الترفيع من عدد المحاضر في خصوص المخالفات التجارية (التصريح المغلوط في نوع البضاعة- التصريح المغلوط في قيمة البضاعة - التصريح المغلوط في أصل البضاعة منشأ البضاعة - التوريد بدون إعلام...) وبصفة عامة دعم المراقبة الديوانية المتعلقة بوجوب التصريح (عند التوريد والتصدير) وما يمكن أن ينجّر عنه من مخالفات تجارية وصرفية.

2- مرجع الهدف:

يبتذل هذا الهدف في إطار تدعيم الحوكمة ومقاومة التهريب وإدماج القطاع الموازي بالإقتصاد المنظم.

316 مبررات اعتماد المؤشرات:

- **المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري:** تمّ اختيار المؤشر الأول لأنه ذو أهمية قصوى في قياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجهها في مجال مكافحة الغش التجاري ويعكس قدرتها على التدخّل الإستباقي (الردع).
- **المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب:** تمّ اختيار المؤشر الثاني لأنه يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمّة مصالح المراقبة. وقد تم في هذا المجال تطوير تطبيق لمراقبة الأشخاص والسيارات ومراقبة وحدات الشحن والبضائع عن بعد SINDA MOBILE.
- **المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة:** يستعمل لقيس التواجد الفعلي لمصالح ووحدات الحراسة التابعة للحرس الديواني. وترتكز طريقة إحتساب هذا المؤشر أساسا على المعطيات التي تقدمها هذه الوحدات وهي عدد الدوريات المنجزة، الشيء الذي يساهم بشكل فعال في مكافحة التهريب

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة								
109365	95117	83026	59000	67256	58420	52866	عدد	المؤشر 1.2.0.1 : عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري
22997	21148	19711	14300	17589	13788	10405	عدد	المؤشر 2.2.0.1 : عدد المحاضر للحدّ من التهريب
72	68	65	62	61	58	47	نسبة	المؤشر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

الهدف 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز:

1- تقديم الهدف:

في إطار مكافحتها للغش التجاري والتهريب، تقوم مكاتب الديوانة ووحدات المراقبة بمعاينة ورفع المخالفات والجنح الديوانية المتعلقة بها مما ينجر عنه عمليات حجز للبضائع وفي بعض الحالات لوسائل النقل التي تم استعمالها في عمليات الغش التجاري أو التهريب.

ولبلوغ هذا الهدف تم تنظيم المصالح المختصة في التصرف في المحجوز ووضع تطبيقات إعلامية ملائمة وتكليف أعوان مختصين وأكفاء لهم القدرة على حسن التصرف للتمكن من:

- التخفيض في كلفة ونفقات التصرف،
- تحسين وترفيح عائدات الخزينة،
- حماية المستهلك،
- حسن التصرف في الفضاءات والمخازن المعدة لإيداع المحجوز،
- دعم المنظمات والجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي.

وسيتم العمل في هذا المجال على:

- تحيين تطبيقية التصرف في البضائع قيد الإيداع وربطها بنظام سندا،
- وضع حيز الإستغلال لتطبيقية التصرف في المحجوز.

2- مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم نجاعة أداء الإدارة.

3- مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني: يعكس المؤشر ولو بصفة غير مباشرة ارتفاع أو انخفاض عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة رغم أن هناك نسبة من البضائع التي تباع بالمزاد العلني ليست موضوع مخالفات ديوانية

(بضائع متخلى عنها ومرّ على مكوّنها بفضاءات ومخازن الديوانة أكثر من 60 يوماً).

- **المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات:** يمكن المؤشر من التحكم في المحجوز بتحديد العدد الصحيح للإحالات، يكون للإدارة حرية التصرف وذلك حسب ما تراه صالحاً وعلى ضوء الوضعية التي تمرّ بها. ففي حالة البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائياً عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة فإن قابض الديوانة بالمكتب الذي يوجد به المحجوز، يمكنه اقتراح إحالتها إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.

- **المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإلتاف:** يعتبر الانخفاض التدريجي لعدد محاضر الإلتاف معطى إيجابياً في تعامل إدارة الديوانة مع المحجوزات بصفة عامة، لكنها وفي بعض الحالات تكون ضرورية وذلك لتقليص تكاليف (ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى).

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز								
1200	1150	1100	1250	979	1087	868	عدد	المؤشر 1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني
1400	1350	1320	1350	878	1290	1120	عدد	المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات
200	190	180	175	155	166	180	عدد	المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإلتاف

الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون:

1- تقديم الهدف:

نظرا للنسبة الضعيفة لاستخلاص الديون المثقلة وجب العمل على تلافي هذا النقص باتخاذ الإجراءات الضرورية للرفع من نسبة استخلاص الديون المثقلة والسعي إلى تحسين المردودية والحرص على جعل هذه الديون مصدر مداخيل لخزينة الدولة ويتم ذلك ب:

- ترتيب وحفظ وتحسين الملفات الخاصة بالديون المثقلة،
- حصر الديون التي أوشكت على السقوط بموجب التقادم والقيام بمباشرة إجراءات التتبع القاطعة له،
- تأطير أعضاء خلية الاستخلاص على مستوى القباضات والإدارات الجهوية والإدارة العامة وتكوينهم وتأطيرهم،
- تفعيل مصلحة التقعد بالإدارات الجهوية عبر القيام بزيارات ميدانية بتكليف من المدير الجهوي قصد الإطلاع على سير أعمال خلايا الاستخلاص ومتابعة نشاطها عبر تأطير الأعوان قصد إضفاء المزيد من النجاعة على عملية الاستخلاص،
- مواصلة أعمال التتبع والتنفيذ إلى حين الاستخلاص.

2- مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

3- مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.4.0.1: نسبة إستخلاص الديون المثقلة يدل المؤشر على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة، لذا فإن مزيد التركيز والاهتمام بهذا المؤشر يعتبر ضروريا.
- المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها: يمكّن من معرفة مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها

بمهمة تصفية التصاريح الديوانية وبالتالي أخذ الإجراءات اللازمة إذا كان هذا المؤشر مرتفعا أو في تنامي.

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص الديون								
0.30	0.25	0.20	0.070	0.12	0.06	0.074	نسبة	المؤشر 1.4.0.1 : نسبة إستخلاص الديون المثقلة
0.32	0.34	0.36	0.38	0.40	0.44	0.53	نسبة	المؤشر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

تتلخص تدخلات وأنشطة البرنامج لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر في:

جدول عدد6: بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج الديوانة

الاعتمادات (ألف دينار)	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر 2020	المؤشرات	الأهداف
338911	دعم برنامج الديوانة	مواصلة بذل الجهودات للتحكم في آجال تسريح البضائع (تقليص المدة) وذلك ب:	0.55	المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
366	التكوين وإعادة التكوين	- القيام بحملات تحسيسية للضباط المكلفين بدراسة التصاريح من طرف رؤسائهم المباشرين لدعوة أصحاب التصاريح لإتمام إجراءات المعايينات والاستظهار بالوثائق اللازمة في اقرب الآجال			
1672	الخدمات الصحية لأعوان الديوانة	- القيام بمتابعة مردودية الضباط المصنفين من قبل منظورهم.			
10056	الحراسة والتقنيش عن المخالفات الديوانية بما في ذلك مخالفات الصرف على كامل التراب الديواني	- العمل على إتمام تنقيح القرار المتعلق بتنظيم التوقيت الإداري الخاص بمصالح الإدارة العامة للديوانة. - العمل التدريجي على استعمال الطريقة المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة في إحتساب الآجال (Etude sur le temps nécessaire pour la mainlevée)			

13593	تسريح ومراقبة البضائع عند التوريد والتصدير، إستخلاص المعاليم والأداءات والديون المثقلة ومتابعة البضائع المحجوزة	<p>- العمل على تركيز تطبيق إعلامية بمنظومة SINDA تمكن من تركيز إنذار آلي يقوم على تنبيه رئيس المكتب أو من ينوبه في صورة تجاوزت مدة معالجة التصريح الديواني من قبل الضابط المصفي الأجل العادية والمحددة مسبقا (Timeur).</p> <p>- إقتناء منظومة معلوماتية جديدة</p> <p>- اقتناء أجهزة إعلامية ومستلزماتها بحساب عدد الضباط المكلفين بدراسة التصاريح في كل المكاتب (تجهيز الأعوان بالمعدات الإعلامية لتحسين مردودية العمل).</p>			
		<p>- تمكين خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد من الموارد البشرية و المادية الضرورية والتي ستمكّن من تحسين مردوديتها.</p> <p>- دعوة المؤسسات المصدرة كليا التي تستجيب للشروط الواجب توفرها إلى تقديم طلب قصد الإنتفاع بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد وذلك بهدف تعميم هذه الصفة على هذا النوع من الشركات. - القيام بدورات تكوينية ميدانية في التدقيق القبلي واللاحق لضباط خلية المتعامل الاقتصادي المعتمد.</p> <p>- إقتناء معدّات و تجهيزات إعلامية في إطار برنامج تنمية الصادرات PDEIII</p> <p>- تألية إجراءات منح ومتابعة صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد.</p> <p>- إجراء دورات تكوينية حول إستعمال التطبيق الإعلامية الجديدة الخاصة بالمتعامل الإقتصادي المعتمد</p> <p>- القيام بندوات تحسيسية قصد الإحاطة بالمستثمرين والإستماع إلى مشاغلهم.</p>	10	المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	
		<p>- العمل على تألية الإجراءات الديوانية الخاصة بالتسريح الديواني والتي لم يتم رقمتها إلى حدّ الآن.</p> <p>- الحرص على متابعة الإجراءات التي تمّ ضبطها في إطار المجلس الأعلى للتصدير لرقمنتها وذلك بمزيد التنسيق مع شبكة تونس للتجارة.</p> <p>- العمل على إستكمال رقمنة وتألية الإجراءات الديوانية عند التصدير في إطار إضبارة النقل.</p>	73	المؤشر 3.1.0.1: نسبة الامادية المتعلقة بالديواني بالإجراءات بالتسريح	

	<p>- العمل على تألية "تأشيرة الإذن بالوسق" "D'EMBARQUEMENT VISA"</p> <p>- إستكمال إستصدار الأمر المتعلق ببيان الحمولة المسبق تطبيقاً لأحكام الفصل 80 من مجلة الديوانة</p> <p>- إستصدار الأمر المتعلق بالدفع الإلكتروني</p> <p>- المصادقة على الإمضاء والدفع الإلكتروني.</p> <p>- العمل على إلغاء الطابع المادي للإجراءات الديوانية المرقمنة مع إعادة النظر في تنقيح النصوص القانونية المنظمة لذلك.</p>			
	<p>- إضافة خدمات أخرى على موقع الواب للإدارة حسب الحاجة بعد إحداث مركز الإعلامية الجديد.</p> <p>- تحيين قاعدة بيانات خدمتي (التعريفية المندمجة على الخط)</p> <p>- تفعيل التراسل الإلكتروني الداخلي عبر موقع الأنترنت</p> <p>- إستبدال "SERVEUR" الأنترنت</p> <p>- إحداث صفحة تعريفية خاصة بالديوانة التونسية صلب الموسوعة الرقمية العالمية ويكيبيديا</p> <p>- إعداد كتيب إشهاري للتعريف بالديوانة التونسية</p> <p>- توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لخلية الإتصال.</p>	19	<p>المؤشر 4.1.0.1:</p> <p>عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني</p>	
	<p>- تحرير أكبر عدد ممكن من المحاضر لردع المخالفين.</p> <p>- تدعيم العديد في المكاتب الحدودية وخاصة التي تقوم بمعالجة عدد كبير من التصاريح الديوانية مثل المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء والمكتب الحدودي لمخازن ومساحات التسريح الديواني والمكتب الحدودي بسوسة.</p> <p>- الإستغلال الفوري لبرمجية تسجيل المحاضر الديوانية</p> <p>- العمل على إستصدار الإطار القانوني المنظم لعمليات المراقبة اللاحقة.</p> <p>- اقتناء أجهزة إعلامية ومستلزماتها بحساب عدد الضباط المكلفين بدراسة التصاريح في كل المكاتب الديوانية وخاصة الحدودية (تجهيز الأعوان بالمعدات الإعلامية لتحسين مردودية العمل المتعلقة بعدد ونسب المخالفات المرفوعة</p>	83026	<p>المؤشر 1.2.0.1:</p> <p>عدد المحاضر للحد من الغش التجاري</p>	<p>الهدف 2.0.1:</p> <p>مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة</p>

		<p>وقيمة المعاليم والأداءات الإضافية.</p> <p>- إحداث هيكل مكلف بالمراقبة اللاحقة وتوفير الموارد البشرية والمادية لذلك (إعادة توزيع).</p>		
		<p>- تعزيز أعمال مكافحة التهريب بدعم الإمكانيات المادية والبشرية.</p> <p>-إقتناء أجهزة كشف بالأشعة</p> <p>- إقتناء وتركيز القسط الأول من الشبكة الراديوية</p> <p>- بناء مركز مشترك للشرطة والديوانة بحزوة</p> <p>- بناء مركز مشترك للشرطة والديوانة بغار الدماء</p> <p>- بناء مقر الإدارة الجهوية ومقر الحرس الديواني بالقيروان</p> <p>- تهيئة مقر الفرقة المختصة للحرس الديواني بقرنباية</p> <p>- هدم وبناء مقر الحرس الديواني بمجاز الباب</p> <p>- بناء المقر الفصيل البحري بالمهدية</p> <p>- صيانة مقر الوحدة الثالثة بسوسة</p> <p>- بناء المقر الفصيل البحري بقابس</p> <p>- بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بتونس الجنوبية</p> <p>- بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بالكاف</p> <p>- هدم و بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بصفاقس</p> <p>- بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بنابل</p> <p>- بناء مقر الإدارة الجهوية وفرقة الحراسة والتفتيشات بجندوبة</p> <p>-بناء مقر فرقة الحراسة والتفتيشات ومستودع بالمنستير</p> <p>- اقتناء وسائل دارجة رباعية الدفع وسيارات نفعية وسيارات مصلحة وسيارات مطاردة وسيارات مصفحة وشاحنات لنقل البضائع المحجوزة من أماكن الحجز إلى مخازن الحجز (برنامج تعصير الديوانة).</p> <p>- إقتناء أجهزة لمراقبة وحدات الشحن (GPS/GPRS) (برنامج تعصير الديوانة)</p>	19711	<p>المؤشر 2.2.0.1:</p> <p>عدد المحاضر للحد من التهريب</p>
		<p>الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية:</p> <p>- زيادة ساعات العمل بالوحدات.</p> <p>- اقتناء سيارات استطلاع.</p> <p>- اقتناء الوسائل مع انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري للرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية وذلك بالرفع في عدد الدوريات مع الحرص على حسن إنتشارها على كامل التراب التونسي.</p>	65	<p>المؤشر 3.2.0.1:</p> <p>نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة</p>

		<p>- إعداد الأمر المتعلق بالبيع بالمزاد العلني والتفويت في البضائع المتنازل عنها والمتصالح بشأنها.</p> <p>- في نطاق تنشيط التصرف في المحجوز، إحداث لجان على مستوى الجهات تحت إشراف المديرين الجهويين وذلك بتكوين فرق عمل تعاضد قباض بالتصرف في المحجوز سواء بالبيع، بالإحالة أو بالإتلاف.</p> <p>- الحرص على متابعة الإجراءات المتعلقة بالبيع بالمزاد العلني والتي تم إتخاذها في إطار تحسين ترتيب تونس في تقرير "Doing Business".</p> <p>- المتابعة الحثيئة للبضائع التي تجاوزت أمد مكوثها 60 يوما من تاريخ وصولها والتي لم يتم التصريح بها.</p> <p>- بناء مستودع الحجز بسببدي بوزيد</p> <p>- تهيئة و صيانة مقر مستودع الحجز بين عروس</p> <p>- بناء مستودع الحجز بسيطة</p>	1100	<p>المؤشر 1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني</p>	<p>الهدف 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز</p>
		<p>- إحالة كل البضائع القابلة للإحالة لفائدة الهياكل المنتفعة بعد الحصول على الموافقات اللازمة.</p> <p>- ضمان حسن التصرف في المحجوزات عبر توفير مقرات ملائمة لتخزينها والتصرف فيها في الأجل في إطار إنجاز مركب الحبيبية (برنامج تعصير الديوانة)</p>	1320	<p>المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات</p>	
		<p>- إتلاف البضائع القابلة للتلف أو المتعفنة والمتضررة دون تأخير وعلى نفقة صاحب البضاعة.</p>	180	<p>المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإتلاف</p>	
		<p>- حث قباض الديوانة على متابعة استخلاص الديون المثقلة والحيلولة دون ضياعها بالتقادم.</p> <p>- الحرص على إعداد البرنامج السنوي لكل إدارة جهوية فيما يخص الإستخلاص ويتضمن، الإجتماعات الدورية، عقود الأهداف مع القباض، إستراتيجية الإستخلاص السنوي مع متابعة تنفيذها</p> <p>- إستهداف الديون الهامة التي تتجاوز قيمتها 100000 دينار باللجوء إلى منظومة صادق ورفيق</p> <p>- برنامج لربط قباض الديوانة بمنظومة صادق ورفيق</p> <p>- التراسل الإلكتروني بين إدارة الإستخلاص وكافة القباض عن طريق المنظومة الإلكترونية FTP</p> <p>- تدعيم القباضات بإعادة توزيع الأعوان.</p> <p>- اللجوء إلى مأموري المصالح المالية لاستخلاص الديون المثقلة (في إطار البرنامج التشاركي مع مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص).</p> <p>- إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بالقباضات.</p> <p>- التفكير في إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.</p>	0.07	<p>المؤشر 1.4.0.1 : نسبة إستخلاص الديون المثقلة</p>	<p>الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة</p>

		<p>0.38</p> <p>المؤشر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها</p>	<p>- متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع لاستخلاصها باللجوء إلى غلق المعرف الجبائي بصفة مؤقتة في صورة عدم خلاص عدد 02 أو 03 تصاريح ديوانية بعد صدور الإذن بالرفع (بالنسبة للتصاريح المبسطة DAE).</p> <p>- حرص إدارة الإستخلاص على إستخراج قائمة التصاريح التي صدر في شأنها إذن بالرفع ولم يتم إستخلاص الأداءات المستوجبة ومتابعة تسويتها مع كافة القباض.</p>
--	--	--	--

3- نفقات البرنامج:

1.3 - ميزانية البرنامج:

تقدر جملة إعمادات برنامج الديوانة 364 598 ألف دينار خلال سنة 2020 مقابل 319644 ألف دينار خلال سنة 2019 أي بنسبة تطور تبلغ 14%.

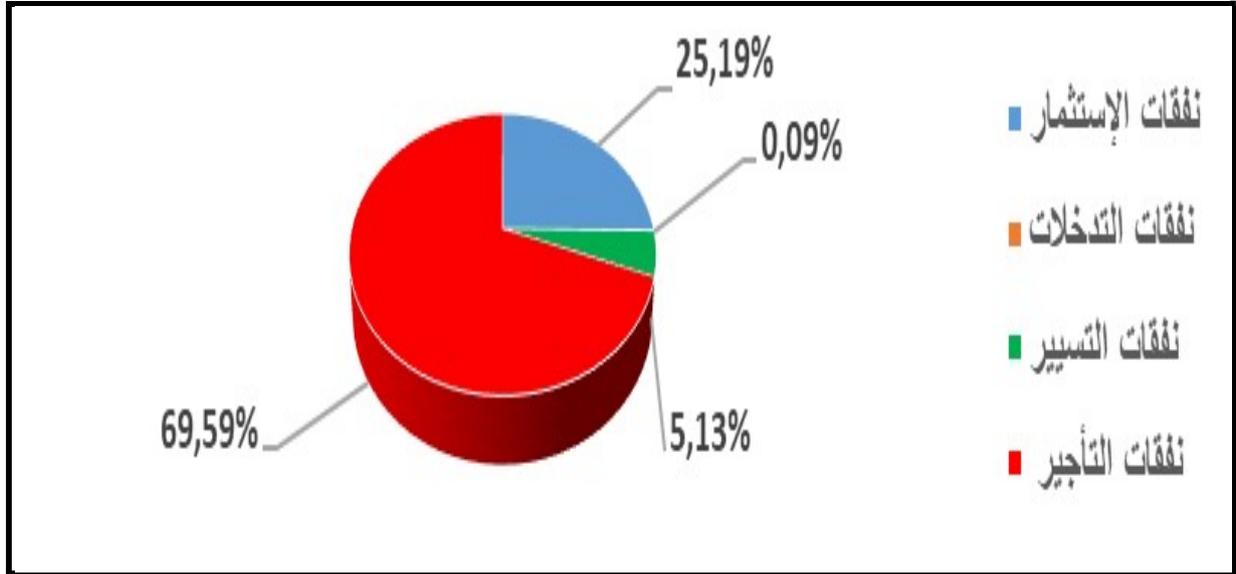
توزيع مشروع ميزانية برنامج الديوانة لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة

الوحدة ألف دينار

النسبة %	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم		
13	33 706	300 046	266 340	266 340	243 282	نفقات التأجير
12	2 308	21 408	19 100	19 100	18 536	نفقات التسيير
-36	-205	369	574	574	1 452	نفقات التدخلات
27	9 145	42 775	33 630	33 630	52 851	نفقات الإستثمار
0	0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
0	0	0	0	0	0	بقية النفقات
14	44 954	364 598	319 644	319 644	316 121	المجموع

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

توزيع مشروع ميزانية برنامج الديوانة لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة



جدول عدد 8

ميزانية برنامج الديوانة حسب مآل النفقة*

(حسب البرامج الفرعية والأنشطة)

نسبة التطور 2020-2019		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(1)-(2)	المبلغ (1)-(2)					
					الأنشطة المركزية	البرامج الفرعية المركزية
		338911	-		النشاط 1: دعم برنامج الديوانة	برنامج فرعي 1: إسناد المصالح العملياتية
		366	-		النشاط 2: التكوين وإعادة التكوين	
		1672	-		النشاط 3: الخدمات الصحية لأعوان الديوانة	
		10056	-		النشاط 4: الحراسة والتفتيش عن المخالفات الديوانية ومخالفات الصرف على كامل التراب الديواني	برنامج فرعي 2: الحرس الديواني
		351005			مجموع البرامج الفرعية المركزية و الأنشطة	
-					الأنشطة الجهوية	البرامج الفرعية الجهوية
-	-	1361	-		النشاط 5: تسريح ومراقبة البضائع عند التوريد والتصدير وإستغلال المعاليم والأداءات والديون المثقلة ومتابعة البضائع المحجوزة	برنامج فرعي 3: المهام الديوانية الإقتصادية والجبانية بتونس الشمالية
-	-	3786	-		النشاط 5: تسريح ومراقبة البضائع عند التوريد والتصدير وإستغلال المعاليم والأداءات والديون المثقلة ومتابعة البضائع المحجوزة	برنامج فرعي 4: المهام الديوانية الإقتصادية والجبانية بتونس الجنوبية
		935	-		النشاط 5: تسريح ومراقبة البضائع عند التوريد والتصدير وإستغلال المعاليم	برنامج فرعي 5: المهام الديوانية الإقتصادية والجبانية بجنوبية

					والأداءات والديون المثقلة ومتابعة البضائع المحجوزة	
		1570			النشاط 5: تسريح ومراقبة البضائع عند التوريد والتصدير وإستغلال المعاليم والأداءات والديون المثقلة ومتابعة البضائع المحجوزة	برنامج فرعي 6: المهام الديوانية الإقتصادية والجبائية بسوسة
		1488			النشاط 5: تسريح ومراقبة البضائع عند التوريد والتصدير وإستغلال المعاليم والأداءات والديون المثقلة ومتابعة البضائع المحجوزة	برنامج فرعي 7: المهام الديوانية الإقتصادية والجبائية بصفاقس
		1060			النشاط 5: تسريح ومراقبة البضائع عند التوريد والتصدير وإستغلال المعاليم والأداءات والديون المثقلة ومتابعة البضائع المحجوزة	برنامج فرعي 8 المهام الديوانية الإقتصادية والجبائية بمدنين
		2637			النشاط 5: تسريح ومراقبة البضائع عند التوريد والتصدير وإستغلال المعاليم والأداءات والديون المثقلة ومتابعة البضائع المحجوزة	برنامج فرعي 9 المهام الديوانية الإقتصادية والجبائية بالقصرين
		755			النشاط 5: تسريح ومراقبة البضائع عند التوريد والتصدير وإستغلال المعاليم والأداءات والديون المثقلة ومتابعة البضائع المحجوزة	برنامج فرعي A: المهام الديوانية الإقتصادية والجبائية بقفصة
		13593				مجموع البرامج الفرعية الجهوية و الأنشطة
14	44954	364598	319644	316121		مجموع البرامج

2.3 - إطار نفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج الديوانة:

ضبطت ميزانية برنامج الديوانة لسنة 2020 بـ 364598 أ د مقابل 319644 أ د سنة 2019 و 382368 أ د سنة 2021 و 409354 أ د سنة 2022 وذلك دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 9

إطار نفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج الديوانة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق.م 2019		تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير		243 282	266 340	266 340	300 046	314307	336489
نفقات التسيير		18 536	19 100	19 100	21 408	22 177	23743
نفقات التدخلات		1 452	574	574	369	1024	1097
نفقات الاستثمار		52 851	33 630	33 630	42 775	44860	48026
نفقات العمليات المالية		0	0	0	0		
بقية النفقات		0	0	0	0		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	304091	316 121	319644	319644	364598	382368	409354
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	304741	316771	320294	320294	365598	383368	410354

برنامج الجباية

تم تعيين السيد سامي الزوبيدي المدير العام للأداءات رئيساً لبرنامج الجباية بداية من شهر أكتوبر 2016.

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1- تقديم البرنامج ومخطط التنزيل العملياتي:

1.1.1- تعريف البرنامج:

يساهم برنامج الجباية في رسم وتنفيذ السياسة الجبائية للبلاد وتعبئة موارد الخزينة وتمثل إستراتيجيته في دعم القيم التي تلتزم بها إدارة الجباية تجاه المطالب بالأداء والمتمثلة في النزاهة والشفافية والحياد والعمل على الارتقاء بمصالحها إلى أفضل مستويات حوكمة التصرف الإداري والمالي وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها.

يضم برنامج الجباية الإدارة العامة للأداءات ويعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات من خلال تطوير الخدمات الجبائية وتدعيم سياسة الاتصال والتواصل بين الإدارة والمطالب بالأداء...
- مقاومة التهرب الجبائي من خلال إعادة هيكلة وتنظيم مصالح الإدارة العامة للأداءات و تطوير منظومة تبادل المعلومات لأغراض جبائية...
- رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة من خلال تدعيم استغلال نظام المعلومات وتطوير منظومة التصرف الإداري وتوفير وسائل العمل البشرية والمادية...

2.1.1 - خارطة التنزيل العملي لبرنامج الجباية:

التنزيل العملي لبرنامج الجباية

المسؤول على برنامج الجباية : السيد المدير العام للأداءات

البرنامج الفرعي على المستوى المركزي: القيادة و التأطير والمساعدة و حوكمة التصرف في المخاطر الجبائية

المستوى المركزي

المصالح المركزية لإدارة العامة للأداءات

1	المدير العام و الكتابة
2	إدارة الإعلام و الإرشاد الجبائي
3	مركز الإرشاد الجبائي عن بعد
4	خلية التدقيق الداخلي و الجودة
5	وحدة القيادة و تعصير الإدارة
6	وحدة تفقد المصالح الجبائية
7	وحدة المتابعة و التنسيق و الدراسات الجبائية
8	وحدة الاستقصاءات و التبادل الدولي للمعلومات و البرمجة و التصرف في المخاطر و البرمجة و التصرف في المخاطر
9	وحدة النزاع الجبائي و المصالحة الجبائية
10	وحدة التطبيقات الإعلامية و نظام المعلومات؛
11	وحدة المصالح المشتركة و التكوين و التعاون الدولي

هياكل المراقبة المكلفة بالتعهد و التصرف في الملفات ذات الأهمية الجبائية الفائقة

1	إدارة المؤسسات الكبرى
2	إدارة المؤسسات المتوسطة
3	وحدة المراقبة الوطنية و الأبحاث الجبائية
4	فرقة الأبحاث و مكافحة التهرب الجبائي

1: قيادة و تأطير و مساعدة مصالح الأداءات

2: التحكم في التصرف في الملفات الجبائية ذات الانعكاس المالي لها

البرنامج الفرعي الجهوي عدد X1

البرنامج الفرعي الجهوي عدد 28

.....

البرنامج الفرعي الجهوي عدد 02

البرنامج الفرعي الجهوي عدد.....
حوكمة التصرف الجبائي بجهة
.....

المستوى الجهوي

مصالح المركز الجهوي

1	رئيس المركز و الكتابة
2	مكتب الإستقبال و الإرشاد
3	مكتب الأرشيف و التصرف في العقود
4	فريق العمل المكلف بالصالح و النزاع الجبائي
5	فريق العمل المكلف بمتابعة نشاط المكاتب
6	فريق العمل المكلف بمتابعة الإمتيازات الجبائية
7	مكتب الإستقصاءات و تجميع المعطيات

المصالح المكلفة بمراقبة الإمتثال الجبائي

1	فريق العمل المكلف بمراقبة الملفات الجبائية
2	فريق العمل المكلف بمراقبة معالم التسجيل و الطابع الجبائي
3	مكاتب مراقبة الأداءات

1-2 أهم الإصلاحات الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

تضمنت قوانين المالية لسنوات 2016 و 2017 و 2018 إجراءات لتبسيط النظام الجبائي وتحقيق العدالة. الجبائية وتخفيف العبء الجبائي عن المؤسسات والأفراد والتصدي للتهرب الجبائي ودعم شفافية المعاملات المالية وتعصير الإدارة الجبائية. كما تم في هذا الإطار اتخاذ جملة من الإجراءات تساهم في دعم الأهداف الإستراتيجية لبرنامج الجبائية وخاصة منها:

- إعادة هيكلة وتنظيم مصالح الإدارة العامة للأداءات وتوحيد مهام التصرف والمراقبة والاستخلاص على المدى المتوسط وإحداث الهيئة العامة للجبائية والمحاسبة العمومية والاستخلاص.
- تطوير منظومة تبادل المعلومات لأغراض جبائية عند الطلب وتطوير منظومة التبادل الآلي للمعلومات لأغراض جبائية.
- تطوير الخدمات الجبائية وتدعيم سياسة الاتصال والتواصل بين الإدارة والمطالب بالأداء.
- إجراء عملية تدقيق خارجي للمصالح الجبائية وفق المعايير والاشتراطات الفنية للمنظومة الدولية (TADAT) ووضع برنامج عمل 2018 - 2020، يهدف إلى الارتقاء بمصالح الجبائية إلى مستوى أفضل الممارسات الدولي
- إعداد منظومة لانتقاء الملفات في إطار المراجعة الجبائية مبنية على التصرف في المخاطر تمكّن من اختيار الملفات الأكثر مردودية
- إعادة النظر في القاعدة الوثائقية (طريقة إدراج المحتوى وطريقة تصنيفه ومحرك البحث (Alfresco)
- توفير أدلة الإجراءات والتصرف في مجال المراقبة الجبائية والخدمات المسداة للمطالبيين بالأداء.

- وضع خطة عمل لتطوير منظومة إعلامية تمكن مصالح الجبائية من النفاذ لمختلف المنظومات الوطنية (ب.ت.و. /وزارة الداخلية / منظومة الملكية العقارية / وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية).

- إعداد برنامج لاقتناء أو بناء مقرات، مع الأخذ بعين الاعتبار لتجميع المصالح وتقريبها من المطالب بالأداء.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تجدر الإشارة إلى أنه تم تحيين القيم المنشودة للمؤشرات على ضوء نتائج الأداء لسنة 2018.

2-1 تقديم أهداف و مؤشرات قياس الأداء

الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات:

تقديم الهدف: يرمي الهدف إلى الوقوف على مدى تحسين جودة الاستقبال وتيسير عملية القيام بالواجبات الجبائية من خلال تطوير الخدمات الجبائية الموضوعة على الخط وتيسير النفاذ إلى المعلومة الجبائية

مرجع الهدف : يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم جودة الخدمات المسداة من قبل مصالح المهمة ويتعلق بتطبيق إستراتيجية البرنامج فيما يخص علاقة الإدارة بالمطالب بالأداء **مبررات اعتماد المؤشرات:**

تم اعتماد هذه المؤشرات بالنظر لأهمية دور الإدارة في توجيه وإرشاد المتعاملين معها لحثهم على الإمتثال التلقائي للقيام بواجباتهم الجبائية من ناحية وتوفير أحسن ظروف إسداء الخدمات الإدارية من خلال تطوير جودة الإقبال والتقليص في آجال إسداء الخدمات من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس تتمثل مؤشرات قياس أداء الهدف في:

المؤشر 1: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

المؤشر 2: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهاد الجبائية.

نتائج مؤشرات تحسين مستوى جودة إيداء الخدمات

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
100	100	100	100	99.93	97.95	99.84	%	المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد
5	5	5	7	8	5	-	عدد	المؤشر 2.1.0.2: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشكايات الجبائية

الهدف 2.0.2 الحد من ظاهرة التهرب الجبائي:

تقديم الهدف: يمكن هذا الهدف من تقييم درجة نجاعة سياسة إدارة الجباية للحد من ظاهرة التهرب الجبائي وآثارها في دفع المطالبين بالأداء لإحترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الإمتثال التلقائي.

مرجع الهدف: ينتزل هذا الهدف في إطار لتحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

مبررات اعتماد المؤشرات: تمكن هذه المؤشرات من تحديد مدى نجاعة تدخلات مصالح المراقبة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الجبائي:

المؤشر 1: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة.

المؤشر 2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائرية.

المؤشر 3: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية.

نتائج مؤشرات الحد من ظاهرة التهرب الجبائي

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
25	24	22	20	18.1	13.7	13.8	عدد	المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة
115.000	110.000	105.000	105.000	44.050	83.780	97.954	عدد	المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائرية
25.000	20.000	18.000	22.000	15.690	11.667	11.961	عدد	المؤشر 3.2.0.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية

بالنسبة للمؤشر المتعلق بعدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائرية تمّ الترفيع في مستوى نتائج قدرة الأداء المرتقبة لسنة 2018 والسنوات الموالية بالنظر لنسق التطوّر الإيجابي

لنتائج المؤشر خلال سنة 2016 ويرجع ذلك إلى تحسن ظروف المراقبة الميدانية وخاصة الجانب الأمني منها.

الهدف 3.0.2: ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مرد وديتها:

تقديم الهدف: توجيه تدخلات مصالح المراقبة الجبائية نحو القطاعات والأنشطة والمطالبيين بالأداء الذين لم تبلغ مساهمتهم الجبائية المستوى المطلوب بالمقارنة مع أهمية وحجم النشاط.

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

مبررات اعتماد المؤشرات: تمكن هذه المؤشرات من قياس نسبة تطور المردود المالي لمصالح المراقبة بصفة عامة وبصفة خاصة من قياس قدرة هذه المصالح على إقناع المطالب بالأداء لإبرام صلح بخصوص عمليات المراقبة من خلال توفير كافة الضمانات التشريعية وتفاذي الشطط عند إعادة ضبط أسس الأداء. كما تمكن هذه المؤشرات من تحديد موطن سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية.

المؤشر 1: مردود المراقبة الجبائية.

المؤشر 2: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

المؤشر 3: موطن سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية.

نتائج مؤشرات رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

تقديراته			2019	إنجازاته			الوحدة	مؤشره في أداء المصالح
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
3.000	2.900	2.800	1.900	2.729	1.720	1.534	مليون دينار	المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية
56.0	54.0	52.0	50.0	31.8	47.8	35.4	%	المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
75	74	73	72	70.35	69.75	68	%	المؤشر 3.3.0.2 : موطن سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية

2.2 - تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد 06: بيان الأنشطة والتدخلات

الاهداف	التدخلات	الأنشطة	تقديرات 2020
تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات	المحافظة على شهادة المطابقة لمواصفات نظام الجود ISO 9001 المتحصل عليها بالنسبة 25 مكتب مراقبة أداءات.	4: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	711
	استكمال الأعمال المتعلقة بمشروع الحصول شهادة المطابقة لمواصفات نظام الجودة بإدارة المؤسسات الكبرى.		
	إدراج عدد من الخدمات الإدارية بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادت الجبائية		
	القيام بسبر آراء حول مدى رضا المتعاملين مع مكاتب مراقبة الأداءات المعنية بإرساء منظومة جودة التصرف ISO 9001		
الحد من ظاهرة التهرب الجبائي	تركيز وتفعيل مراكز مراقبة أداءات إضافية	1: القيادة و التأطير و مساندة مصالح الأداءات	161213
	إستكمال الأعمال المتعلقة بمشروع تعصير إدارة الجبائية (Tunisia First) يهدف إلى الارتقاء بمصالح الجبائية إلى مستوى أفضل الممارسات الدولية (برنامج عمل 2018 - 2020) ،	3: مراقبة الإمتثال الجبائي	6765
مواصلة الحملة التحسيسية خارج إطار المراقبة، بهدف ترسيخ الوعي الجبائي للمطالبين بالأداء وحثهم على تسوية وضعيتهم تلقائيا دون تدخل مصالح المراقبة.			
ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها	إستكمال الأعمال المتعلقة بمشروع تعصير إدارة الجبائية (Tunisia First) يهدف إلى الارتقاء بمصالح الجبائية إلى مستوى أفضل الممارسات الدولية (برنامج عمل 2018 - 2020) ،	2: التحكم في التصرف في الملفات الجبائية ذات الانعكاس المالي الهام	1290
	إستكمال الأعمال المتعلقة بمشروع نظم التبادل الحيني والآلي للمعلومات مع الهياكل التابعة لوزارة المالية وإبرام اتفاقيات مع الهياكل الحكومية التابعة لوزارات أخرفي نفس الغرض		
	الشروع في إعداد الأدلة القطاعية: تحديد القطاعات المعنية وفريق العمل		
	تعزيز الإجراءات بالنسبة لعمليات المراجعة الجبائية ووضع تطبيق إعلامية لتحسين انتقاء الملفات حسب أهمية المخاطر (Scoring) .		
	تنمية مؤهلات الموارد البشرية وتمكينها من مواكبة المستجدات على مستوى التشريع الجبائي بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية بالنسبة للبرنامج الخصوصي و مع بعض المنظمات الدولية (OCDE, FMI, CREDAF) .		

169979ok	مجموع البرنامج

3- نفقات البرنامج:

3-1 - ميزانية البرنامج:

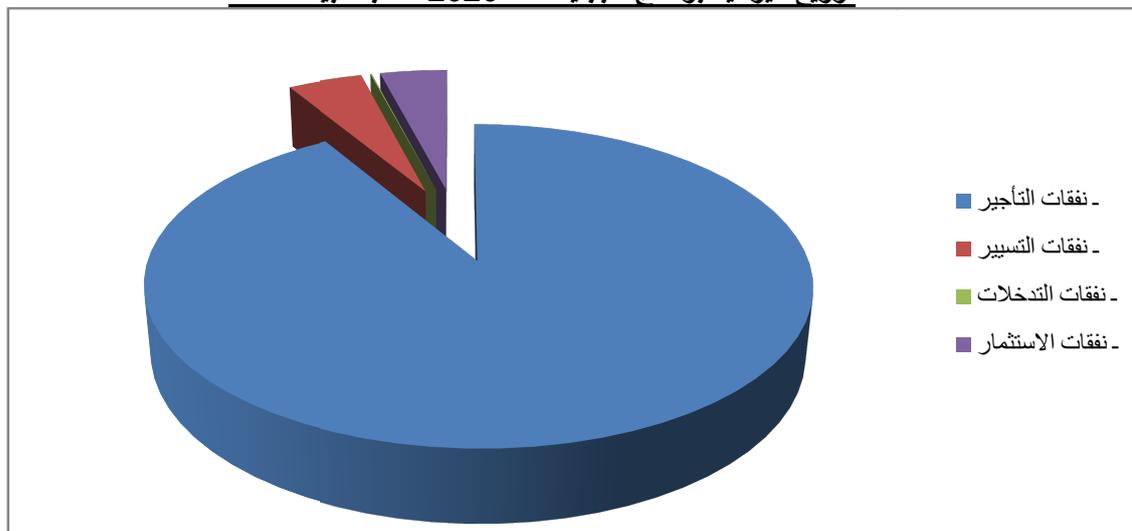
تم ضبط مجموع نفقات ميزانية برنامج الجبائية لسنة 2020 في حدود 169979 ألف دينار وتوزع كما يلي:

جدول عدد 07 : ميزانية برنامج الجبائية حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

النسبة %	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم		
5	6 860	153 720	146 860	146 860	131 089	نفقات التأجير
19	1 281	8 036	6 755	6 755	7 459	نفقات التسيير
1	1	120	119	119	78	نفقات التدخلات
200	5 403	8 103	2 700	2 700	1 862	نفقات الإستثمار
	0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
		0	0	0	0	بقية النفقات
9	13 545	169 979	156 434	156 434	140 488	المجموع

رسم بياني عدد 2:
توزيع ميزانية برنامج الجباية لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة



جدول عدد 08 :

ميزانية برنامج الجباية حسب مآل النفقة
حسب البرامج الفرعية والأنشطة

تقديرات 2020	الأنشطة المركزية	بيان البرنامج	عدد البرنامج الفرعي
161 213 ok	1 : القيادة و التأطير ومساندة مصالح الأداءات	القيادة و التأطير والمساندة و حوكمة التصرف في المخاطر الجباية	1
1 290	2 : التحكم في التصرف في الملفات الجباية ذات الانعكاس المالي الهام		
162 503	مجموع		
تقديرات 2020	الأنشطة الجهوية	البرامج الفرعية الجهوية	عدد الوحدة العملياتية
191	3 : مراقبة الإمتثال الجباي	حوكمة التصرف الجباي بجهة أريانة 1	1

22	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
213	مجموع		
227	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
17	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
244	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة القصرين	2
574	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
15	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
589	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة القيروان	3
171	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
14	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
185	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة الكاف	4
209	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
18	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
227	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة المنستير	5
151	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
14	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
165	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة المهدية	6
308	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
14	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
322	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة باجة	7
289	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
24	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
313	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة بن عروس	8
209	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي	حوكمة التصرف الجبائي بجهة بنزرت	9

15	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
224	مجموع		
101	3أ: مراقبة الإمتثال الجبائي		
16	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
117	مجموع	10	حوكمة التصرف الجبائي بجهة تطاوين
108	3أ: مراقبة الإمتثال الجبائي		
17	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
125	مجموع	11	حوكمة التصرف الجبائي بجهة توزر
181	3أ: مراقبة الإمتثال الجبائي		
14	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
195	مجموع	12	حوكمة التصرف الجبائي بجهة جندوبية
138	3أ: مراقبة الإمتثال الجبائي		
13	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
151	مجموع	13	حوكمة التصرف الجبائي بجهة زغوان
175	3أ: مراقبة الإمتثال الجبائي		
16	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
191	مجموع	14	حوكمة التصرف الجبائي بجهة سليانة
253	3أ: مراقبة الإمتثال الجبائي		
16	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
269	مجموع	15	حوكمة التصرف الجبائي بجهة سوسة
107	3أ: مراقبة الإمتثال الجبائي		
15	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
122	مجموع	16	حوكمة التصرف الجبائي بجهة سيدي بوزيد
229	3أ: مراقبة الإمتثال الجبائي	17	حوكمة التصرف الجبائي بجهة صفاقس -1

27	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
256	مجموع		
316	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
72	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	حوكمة التصرف الجبائي بجهة صفاقس -	
388	مجموع	-2	18
287	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
67	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
354	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة قابس	19
83	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
10	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
93	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة قبلي	20
141	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
28	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
169	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة قفصة	21
567	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
23	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
590	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة مدينين	22
188	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
22	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
210	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة منوبة	23
305	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي		
30	4أ: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
335	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة نابل	24
519	3أ : مراقبة الإمتثال الجبائي	حوكمة التصرف الجبائي بجهة تونس ا	25

86	أ4: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
605	مجموع		
321	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي		
50	أ4: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
371	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة تونس II	26
279	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي		
37	أ4: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
316	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة تونس III	27
137	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي		
0	أ4: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
137	مجموع	حوكمة التصرف الجبائي بجهة أريانة II	28
6765	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي		
711	أ4: إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي		
7476	مجموع	مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة	
169979		مجموع البرنامج	

3-2 - إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج الجباية (2020-2022):

ضبطت ميزانية برنامج الجباية لسنة 2020 بـ 169979 أ د مقابل 156434 أ د سنة 2019 و 178316 أ د سنة 2021 و 190801 أ د سنة 2022.

جدول عدد 09 : إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج الجباية (2020-2022)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة بألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق.م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
171 721	160 484	153 720	146 860	146 860	131 089	122 503	نفقات التأجير
9 540	8 916	8 036	6 755	6 755	7 459	6 .890	نفقات التسيير
572	535	121	119	119	78	19	نفقات التدخلات
8 968	8 381	8 103	2 700	2 700	1 862	1 905	نفقات الاستثمار
-	-	0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
-	-	0	0	0	0	0	بقية النفقات
190 801	178 316	169 979	156 434	156 434	140 488	131 317	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
190 801	178 316	169979	156434	156434	140488	131317	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج المحاسبة العمومية

تمّ تعيين السيد رفيق شوشان المدير العام للمحاسبة العمومية والاستخلاص رئيساً لبرنامج "المحاسبة العمومية".

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1- تقديم خارطة البرنامج ومخطط التنزيل العملي:

1.1.1- تعريف البرنامج وخارطته:

يسعى برنامج المحاسبة العمومية، إلى تطوير طرق التصرف وإرساء الآليات والإجراءات الكفيلة بتحسين مهام استخلاص الموارد وترشيد مسالك تأدية ودفع النفقات العمومية ومسك وتقديم الحسابات العمومية وفق معايير الشفافية والدقة والمصداقية.

ويرتكز برنامج المحاسبة العمومية على ثلاث مجموعات من الإجراءات الجوهرية تتمثل في:

- متابعة الأداء وذلك بتحديد أهداف قابلة للقياس ومتابعة مدى تحقيقها بالاستناد إلى مؤشرات،

- تطوير منهجية عقود الأهداف والبرامج بين رئيس البرنامج والمتدخلين من المستوى الوسيط ثم بين المشرفين من المستوى الوسيط والمتدخلين من المستوى العملي،

- اعتماد حوار التصرف في ضبط الأهداف والمؤشرات التابعة لها.

ويتولى رئيس برنامج المحاسبة العمومية:

- ملاءمة إستراتيجية البرنامج مع الإستراتيجية القطاعية للحكومة،

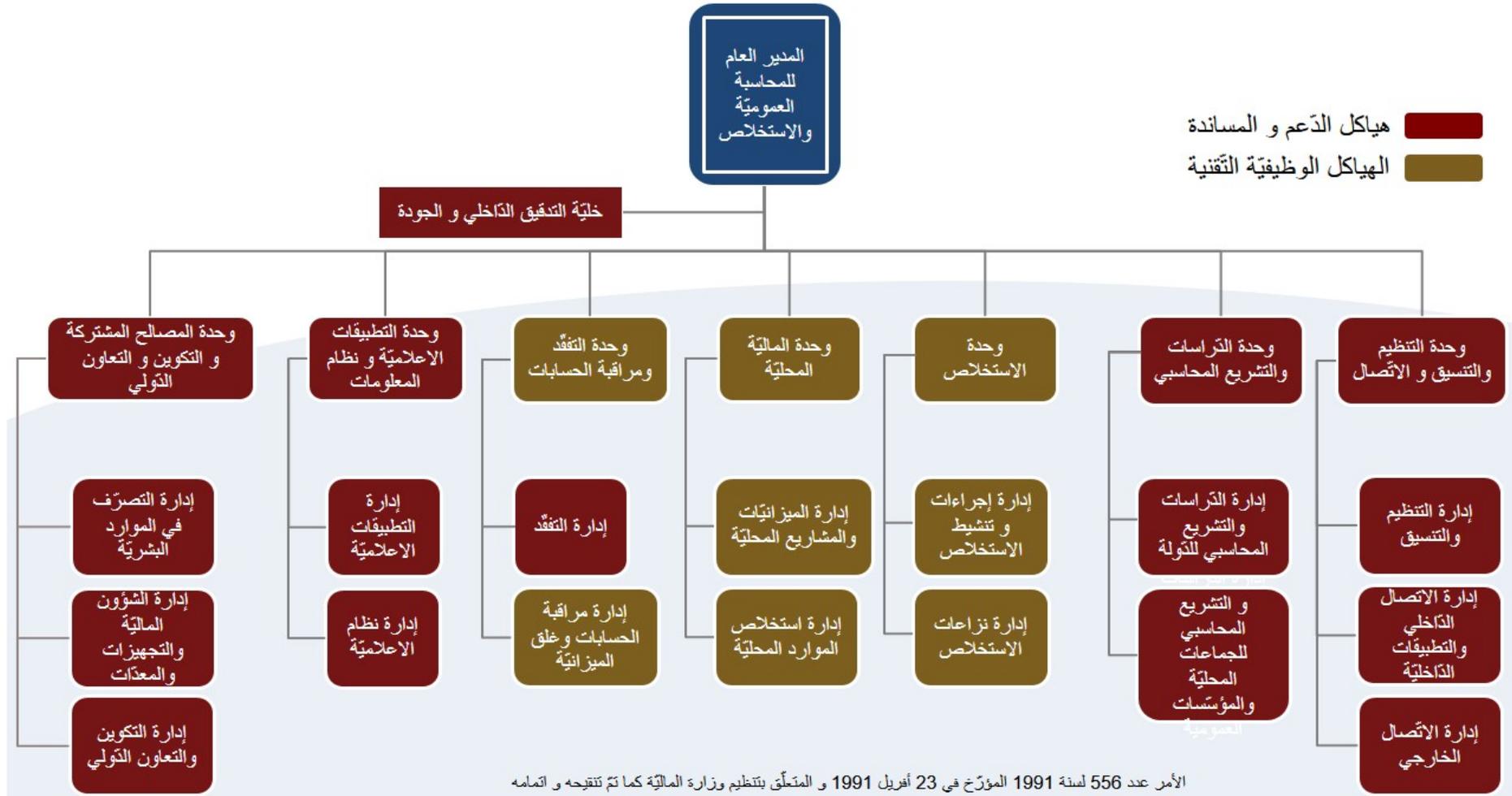
- قيادة وتنسيق أعمال المتدخلين في تنفيذ البرنامج،

- مسؤولية التصرف في موارد البرنامج،

- متابعة تنفيذ ميزانيته وتوجيه الخيارات وفق الأنشطة قصد تحقيق أهداف القدرة على الأداء المرجوة،

ويعتمد في ذلك تنشيط مختلف مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية بمعونة مسؤولي البرامج الفرعية وتفعيل حوار التصرف مع مختلف المتدخلين في البرنامج على المستويين المركزي والجهوي.

المصالح المركزية لإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص



المصالح الخارجية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص

<ul style="list-style-type: none"> ◆ الخزينة العامّة للبلاد التونسيّة. ◆ الأمانة العامّة للمصاريف. ◆ أمانات المصاريف لدى الوزارات (7) ◆ مستودع الطابع الجبائي. ◆ مركز النداء والتصرّف في المخالفات المروريّة والخطايا والعقوبات المالية. ◆ قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق. 	<p>المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص الوطني(12)</p>
<ul style="list-style-type: none"> ◆ أمانات المال الجهويّة (27) <p>← تمت برمجة فتح 2 أمانات مال جهوية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أمانة مال جهوية بن عروس 2 (بمقتضى قرار بالرائد الرسمي عدد 66 لسنة 2019 بتاريخ 16 أوت 2019). - أمانة مال جهوية نابل 2. <ul style="list-style-type: none"> ◆ قباضات المجالس الجهويّة (24) ◆ أمانة المصاريف لدى بلدية تونس. 	<p>المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص الجهوي(52)</p>
<p>← تم فتح القباضة المالية المكتب الثاني قبلي بتاريخ 1 مارس 2019.</p> <p>← تم فتح القباضة المالية بالفوار بجهة قبلي بتاريخ 6 مارس 2018.</p> <p>← القباضات المالية المبرمج فتحها للعموم منذ سنة 2018 ولم تفتح بعد:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قباضات مالية بكسرى و بمنزل حياة لنقص في الأعوان. - قباضات مالية بالمنيهلة (في طور التهيئة)، ببرج العامري، المكتب الثاني بمدنين، بالمظيلة حيث لازالت في طور التهيئة، 	<p>القباضات الماليّة (237) (1+235) فتحت للعوم سنة 2018 + 1 فتحت للعموم سنة (2019)</p> <p>المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص المحلي (336)</p>
<p>← تم فتح قباضة المؤسسات بتطاوين فتحت للعموم في 1 أفريل 2019.</p> <p>← تم فتح قباضة المؤسسات بقابس فتحت للعموم في 10 ماي 2018.</p> <p>← تم فتح قباضة المؤسسات بالمنستير فتحت للعموم في 5 جوان 2018.</p> <p>← قباضات التصرف المبرمج فتحها للعموم منذ سنة 2018 ولم تفتح بعد: قباضة التصرف في المؤسسات العمومية قبلي (بناية بصدد التهيئة).</p>	<ul style="list-style-type: none"> ◆ قباضة التصرف في المؤسسات العمومية (10) <p>(324 + 5 فتحت للعموم سنة 2018 + 7 فتحت للعموم سنة 2019)</p> <p>فتحت للعموم سنة 2018 + 7 فتحت للعموم سنة 2019</p> <p>فتحت للعموم سنة 2018 + 1 فتحت للعموم سنة 2019</p>

<p>◆ قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى (1)</p>	
<p>◆ قطب استخلاص أداءات المؤسسات المتوسطة (1): تم بدء نشاطه في 4 فيفري 2019.</p>	
<p>◆ مركز استخلاص الموارد العمومية عن بعد (1) : تم بدء نشاطه في 22 أكتوبر 2018.</p>	
<p>◆ قباضات تسجيل عقود الشركات (4)</p>	
<p>◆ قباضة الملكية العقارية بتونس: برمج إحداثها خلال سنة 2018 بمقتضى قرار بالرائد الرسمي عدد 69 لسنة 2018 (مقر بصدد التهيئة)</p>	
<p>← تم فتح القباضة البلدية بقرمدة بتاريخ 1 فيفري 2019.</p> <p>← تم فتح القباضة البلدية برأس الجبل بتاريخ 4 فيفري 2019.</p> <p>← تم فتح القباضة البلدية بالشحيحة بتاريخ 17 جوان 2019.</p> <p>← تم فتح القباضة البلدية بمرناق بتاريخ 16 أكتوبر 2018.</p> <p>← القباضات البلدية المبرمج فتحها للعموم منذ سنة 2018 ولم تفتح بعد:</p> <p>بسيدي حسين وبجانب العيون و بجبنيانة (نقص الأعوان) وبسبببلة(العدم توفر مقر).</p>	<p>◆ القباضات البلدية (65)</p> <p>1+61 فتحت للعموم سنة 2018</p> <p>+ 3 فتحت للعموم سنة (2019)</p>
<p>← تم فتح المركز المحاسبي بباجة بتاريخ 4 فيفري 2019.</p> <p>← 2 مقرات لازالت في طور التهيئة بجهات سيدي بوزيد وقفصة.</p>	<p>◆ المراكز المحاسبية لاستخلاص محاصيل مواد الإختصاصات (17)</p> <p>(1+16 فتح) للعموم سنة (2019)</p>

في إطار الحرص على تقريب الخدمات من المواطنين وتمكينهم من أداء واجباتهم بأيسر السبل وسعياً لإضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية على مردودية المراكز المحاسبية يتم توسيع شبكة القباضات المالية والقباضات البلدية بهدف:

- تعميمها على المناطق العمرانية التي تشهد نموًا هامًا.
 - مساعدة البلديات على القيام بدورها في إرساء الحكم المحلي.
 - تخفيف العبء على بعض المراكز المحاسبية بإحداث أخرى مختصة.
- غير أنه من الملاحظ أنه رغم المساعي لإيجاد المقرات اللازمة وتهيئتها حسب المواصفات لجودة الخدمات وتجهيزها بالمعدات الإعلامية يبقى توفير الموارد البشرية الضرورية من أصعب المراحل نظراً للنقص الكبير المسجل في عدد الأعوان في بعض المناطق.

خارطة التنزيل العملي لبرنامج المحاسبة العمومية:



2.1. التوجهات الإستراتيجية للبرنامج:

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تدعيم تعبئة موارد الدولة وذلك باتخاذ جميع الإجراءات التنظيمية والإجرائية اللازمة قصد استخلاص الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانية الجماعات المحلية سواء تلك المستخلصة فوراً أو عن طريق القيام بإجراءات التتبع الخاصة بالديون العمومية المثقلة والحد من الاقتراض الذي أصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على الدولة.

كما تساهم الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في ترشيد النفقات العمومية حيث تعمل على إحكام مسار تأدية النفقات العمومية المرخص وخاصة تقليص الآجال وذلك بتطوير دور المحاسب العمومي في تأدية نفقات الميزانية وفق المنظور البرامجي عن طريق مراجعة طرق المراقبة والوثائق المؤيدة للنفقات والمساهمة في إعداد تبويب جديد يستجيب لمتطلبات التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

كما تحرص الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بمصالحها المركزية والخارجية على توفير معلومة محاسبية موثوق بها ذات جودة تمكّن مستعمليها ومن بينهم مجلس نواب الشعب من الاطلاع وتقييم الانجازات مقارنة بما تم ترسيمه على مستوى قانون المالية. كما تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص استكمال الدراسة الرامية إلى إرساء نظام محاسبي جديد مستمد من المعايير الدولية يمكّن من الإداء في أحسن الآجال بمعلومة محاسبية شاملة وموثوق بها وتفصح بشفافية عن الوضعية المالية للهيكل العمومي ومكاسبها هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الميزانية.

كما تسهر الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على الارتقاء بجودة خدمات القباضات المالية ومستوى أداء أعوانها إلى مستوى أفضل ودعم قدرتهم على تطبيق مفاهيم الأداء الحديثة والمتطورة وذلك بالأساس من خلال حسن استقبال المطالبين بالأداء والاستجابة لطلباتهم في أسرع الآجال والسعي إلى تعميم استعمال الوسائل الإلكترونية للدفع بمختلف القباضات المالية.

3.1. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج المحاسبة العمومية:

يمكن حوصلة أهداف برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2020 بما يلي:

المؤشرات	الأهداف
<ul style="list-style-type: none">- نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية- نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية.- نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة.- نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات.	ضمان توفير الموارد المكلفة باستخلاصها الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
<ul style="list-style-type: none">- معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين.	احكام تأدية النفقات العمومية
<ul style="list-style-type: none">- نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة.	تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية
<ul style="list-style-type: none">- معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية.- عدد القبضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني.	تحسين جودة الخدمات

تجدر الملاحظة أنه ولئن كانت مصالح المحاسبة العمومية عبر شبكة المحاسبين العموميين هي المؤهلة الوحيدة لاستخلاص موارد الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية غير أنه يجدر التذكير أن مسار الاستخلاص ينطلق منذ المراحل الإدارية الموكولة إلى أمري القبض. كما أن تطور الاستخلاصات يرتبط بالإجراءات الجبائية الجديدة وكذلك بالنمو الاقتصادي بصفة عامة.

1. تقديم أهداف ومؤشرات البرنامج:

الهدف 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص

تقديم الهدف:

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لضمان توفير الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانيات الجماعات المحلية. وتعتبر عملية استخلاص الديون العمومية المهمة الأساسية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص نظرا لمساهمتها الرئيسية في تحقيق المداخيل المبرمجة بميزانية السنة. وبالتالي تسعى الإدارة إلى ضمان توفير هذه الموارد بتركيز كل الآليات اللازمة التي تخول للمحاسب العمومي أن يقوم بكل ما يلزم من إجراءات تؤدي إلى استخلاص المبلغ المضمن بإذن الاستخلاص. وتختلف مهمة المحاسب العمومي حسب نوعية الموارد التي كلف بجبايتها: استخلاص الأداءات والمعالم بصفة فورية أو استخلاص بعنوان ديون مثقلة.

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية فيما يخص الجانب المتعلق بضمان توفير الموارد العمومية.

تقديم المؤشرات:

المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لضمان تطوّر المداخيل الجبائية بما يفوق أو يساوي تطوّر المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية. وتنقسم المداخيل الجبائية إلى مداخيل فورية يتم تحصيلها أساسا عن طريق إيداع التصاريح الجبائية وديون

مثقلة يتم استخلاصها بعد اتخاذ مختلف إجراءات التتبع من قبل المحاسب العمومي وذلك قصد تسوية الوضعيات وتفادي تراكم التثقيلات وتمويل ميزانية الدولة.

المؤشر 2.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لضمان تطوّر المداخل غير الجبائية بما يفوق أو يساوي تطوّر المداخل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية. وتشمل المداخل غير الجبائية بالأساس الخطايا المحكوم بها قضائياً وديون أملاك الدولة.

المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة

تقضي نجاعة عملية استخلاص الديون المثقلة إلى تفادي تراكم التثقيلات وتمويل ميزانية الدولة من ناحية وإلى ضمان تأدية كل مواطن وكل مؤسسة للواجب الجبائي على الوجه الأكمل طبقاً لما اقتضاه القانون من ناحية أخرى. فالمحاسب العمومي مكلف بالقيام بكل الإجراءات القانونية لضمان الاستخلاص والتصدي لكل تهاون في تسوية الوضعيات، وذلك من منطلق العدالة الجبائية والحد من ظاهرة التهرب الجبائي وحث المطالبين بالأداء على الأداء التلقائي.

المؤشر 4.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

إن مجهود جباية الموارد المحلية أساسي للتصرف المالي الناجع في ميزانيات الجماعة المحلية بما أنه يوفر الموارد التي تمكّن من ضمان توازنها المالية والإيفاء بتعهداتها السنوية.

جدول 1

التقديرات			تقديرات 2019 (2)	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
-	-	-	27080	24503.3	21186.5	18702	مليون دينار ⁽¹⁾	المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية
11	11	11	10.51	15.65	13,3	0,85	نسبة مائوية	
-	-	-	3639	3439	2704,9	2543,2	مليون دينار ⁽¹⁾	المؤشر 2.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية
8,5	8,5	8,5	5.82	27	6,36	55,07	نسبة مائوية	
-	-	-	-	997.5	917.4	801.8	مليون دينار	المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة
15	15	15	15	8.73	14.41	26.2	نسبة مائوية	
-	-	-	1167.7	1046,4	921,3	857,6	مليون دينار	المؤشر 4.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات
100	100	100	100	-	95,52	100,79	نسبة مائوية ⁽³⁾	
-	-	-	-	100,51	94,24	99	نسبة مائوية ⁽⁴⁾	

(1) تم اعتماد النتائج النهائية للمبالغ المستخلصة مع احتساب المبالغ الديوانية.

(2) إنجازات محتملة حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2019.

(3) تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.

(4) تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات النهائية.

الهدف 2.0.3: إكاحام تأديفة النفقات العمومية

تقديم الهدف:

تعمل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على تأديفة النفقات العمومية المرخص فيها بقانون المالية في أسرع الآجال إلى مستحقها. كما تتولى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص مهمة تنفيذ النفقات العمومية وتحرص على التوظيف الأمثل لمسالك تأديتها قصد التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية من جهة والسعي إلى تقليص آجال خلاص دائني الدولة بما يضمن عدم الإضرار بوضعيتهم المالية من جهة أخرى. وباعتبار أن مرحلة تأديفة النفقة تمثل آخر حلقة لتنفيذ النفقة، أوكل المشرع إلى المحاسب العمومي مهمة رقابية شاملة، للحد من مخاطر الإضرار بمصالح الخزينة في صورة تأديفة نفقات تشوبها اخلالات تمس من صحتها.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج فيما يخص الجانب المتعلق بإحكام تأديفة النفقات العمومية من خلال التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية.

تقديم المؤشرات:

المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأديفة النفقات العمومية

يمكن هذا المؤشر من احتساب معدل الآجال الفعلية للتأشير على أوامر الصرف (بالنسبة لجميع النفقات العمومية) ابتداء من تاريخ إحالتها من قبل المصالح الأمر بالصرف. وقد تطلب احتساب هذا المؤشر إدراج تاريخ وصول أمر الصرف إلى المحاسب المعني بتأديفة النفقة على مستوى المنظومة الإعلامية "أدب" وتاريخ التأشير عليها منذ سنة 2015.

مع العلم أن المحاسب العمومي مطالب بانجاز الأعمال الرقابية ثم التأشير على الأمر بالصرف في صورة ثبوت صحة النفقة أو رفضه في صورة معاينة إخلال أو نقص قبل انتهاء الأجل الأقصى المخصص لفترة المراقبة والمحدد بقرار وزير المالية المؤرخ في 13 أكتوبر 1986 ب 5 أيام لنفقات التأجير وب15 يوما بالنسبة لباقي النفقات. وينبغي على

المحاسب العمومي أن يحرص على تأدية النفقة في أسرع الآجال وعدم تجاوز الأجل الأقصى.

جدول عدد 2

التقديرات			تقديرات 2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
5	5	5	5	4,72	5	5,43	يوم (1)	المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية

(1) : الآجال الفاصلة بين إحالة الأمر بالصرف ومویداته من قبل الأمر بالصرف وبين التأشير من قبل المحاسب العمومي

الهدف 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية

تقديم الهدف:

يتمثل دور الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في توفير معلومة محاسبية موثوق بها أي أنه يتم إعداد حسابيات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلّوها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية.

يتمّ استغلال المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع مسالك اتخاذ القرار ومختلف نظم الرقابة الإدارية والقضائية والسياسية.

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم جودة المعلومة المالية في جميع مراحلها من الإعداد إلى الإفصاح والتدقيق.

تقديم المؤشر:

المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

يقوم المحاسبون العموميون بمسك حسابات الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العموميّة الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

وتهدف هذه المهمة إلى مسك حسابية صحيحة مع العمل على تقليص الأخطاء المجسدة في الواقع من خلال مقارنة نسبة الحسابات المطابقة إثر عمليات المراقبة من طرف

المصالح الجهوية والمركزية لمراقبة الحسابات الشهرية والسنوية المقدمة من المحاسبين العموميين مقارنة بالعدد الجملي للحسابات. يمكن احتساب هذا المؤشر حسب صنف المركز المحاسبي (قباضة مالية، أمانة مال جهوية،...).

جدول عدد 3

التقديرات			تقديرات 2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
96	96	95	94	94.10	93	91,9	نسبة مئوية	المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

الهدف 4.0.3: تحسين جودة الخدمات

تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال تحسين استقبال المواطنين وتقليص وقت انتظارهم أمام شبابيك القباضات وتوفير وسائل الدفع الالكتروني لتسهيل القيام بالعمليات المالية للمطالبين بالأداء بمختلف القباضات المالية.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم نجاعة أداء الإدارة وكذلك تحسين جودة الخدمات المسداة من قبل مصالح المهمة والذي يندرج ضمن إستراتيجية الدولة للتحويل الرقمي.

تقديم المؤشرات:

المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية

يعتبر الاستقبال المباشر مهماً بالنسبة لمصالحنا إذ نحرص على الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن وإسداء الخدمة بالجودة المطلوبة ويبرز ذلك تواجد قباضات المالية بكامل تراب الجمهورية وتوزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهم المؤشرات التي يمكن

أن تقيس نجاعة خدماتنا هو مؤشر سرعة تأديتها على مستوى شبابيك القبضات وخاصة تقليص وقت انتظار المواطنين وسعيًا إلى تقديم خدمة جيدة وسريعة. في هذا الإطار تمّ تجهيز أهمّ القبضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبابيك الخدمات من ناحية أخرى.

المؤشر 2.4.0.3: عدد القبضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع

يمثل تطوير طرق الدفع الإلكتروني بالقبضات المالية من المشاريع التي انخرطت بها المحاسبة العمومية خلال سنة 2019 قصد تحسين الخدمات المقدمة وتسهيل التعامل مع المطالبين بالأداء، وذلك بإعتماد البطاقات البنكية كوسيلة جديدة للدفع حيث يمكن للمطالبين بالأداء استعمال بطاقتهم البنكية لخلاص جميع الخدمات التي تقدّمها القبضة المالية ماعدى الديون المثقلة.

جدول عدد 4

التقديرات			تقديرات 2019	الإجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
5	5	5	5	4.7	5	7	دقيقة	المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقبضات المالية
50+ (362)	+104 (312)	+104 (208)	104	-	-	-	العدد	المؤشر 2.4.0.3: عدد القبضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع

2- تقديم أنشطة البرنامج

قصد تحقيق القيم المنشودة لأهداف برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2020، تمّت برمجة جملة من الأنشطة والإجراءات. ويبين الجدول التالي أهمّ الأنشطة المبرمج تنفيذها لتحقيق الأهداف:

الأهداف / الأهداف الفرعية	المؤشرات	تقديرات 2020	الأنشطة المبرمجة (*)	الاعتمادات
الهدف الأول 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة باستخلاصها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص	المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية	11%	<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار العفو المنصوص عليه بالفصل 73 من قانون المالية لسنة 2019 واتخاذ الإجراءات اللازمة لحث المنخرطين للالتزام بها. - تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات الفورية والديون المثقلة والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص. - تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة. 	لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات
	المؤشر 2.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية	8,5%	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لخلايا الاستخلاص وعدول الخزينة والمفوضين المكلفين باستخلاص الديون العمومية. - تفعيل دور خلايا الاستخلاص والسعي إلى تحقيق استمرارية عملها وتأطير أعضائها. - تفعيل دور اللجان الجهوية للإستخلاص. 	
	المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة	15%	<ul style="list-style-type: none"> - دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ. - تقديم الدعم والمساندة في مهمة الاستخلاص لقباضات الديوانة وتكليف وتخصيص عدول الخزينة للقيام بأعمال تتبع الديون الديوانية. 	

<ul style="list-style-type: none"> - متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية والمتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات. - المساهمة في تركيز مسار اللامركزية بتوضيح الجوانب التقنية للأحكام الجديدة المضمنة بمشروع قانون مجلة المحاسبة العمومية في الباب المتعلق بالجماعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتغييرات المنتظرة حول التصرف المالي و المحاسبي للجماعات المحلية. - تنظيم أيام تكوينية لفائدة أمناء المال الجهويين ومحاسبي الجماعات المحلية للتعريف بمضمون مجلة الجماعات المحلية خاصة فيما يتعلق بأدوارهم الجديدة. 	<p>%100</p>	<p>المؤشر 4.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات</p>	
---	--------------------	---	--

<p>لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات</p>	<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة أعمال تطوير عمليات التحويل الإلكتروني التي تمكن من: <ul style="list-style-type: none"> o تحسين وسائل متابعة عمليات الرّفص للتحويلات البريديّة "RAP-RV" o تقليص أجال التحويلات. - فتح دورات تكوينية لمزيد تأطير الأعوان وإطارات المكلفة بتأدية النفقات العمومية في مجال الشراءات العمومية. - إنشاء قاعدة معطيات للتوثيق الإلكتروني لوثائق تأهيل أمري الصرف. - الربط الآلي عن طريق البريد الإلكتروني مع المركز المحاسبي للقنصليات و السفارات بالخارج وذلك بهدف التقليل في أجال إرسال مذكرات الرّفص و الإجابة على مذكرات الرّفص من قبل المحاسبين. - التنسيق مع مركز الإعلامية لوزارة المالية لتضمين موجبات الرّفص ضمن المنظومة "أدب". - استكمال وتجربة مرجعية الرقابة الداخلية المحاسبية . 	<p>5 أيام</p>	<p>المؤشر 1.2.0.3: معدل أجال تأدية النفقات العمومية</p>	<p>الهدف الثاني 2.0.3: إحكام تأدية النفقات العمومية</p>
<p>لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات</p>	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة. - الانطلاق في إعداد Bilan d'ouverture. - استكمال النظام المحاسبي بالخبزينة العامة. 	<p>94%</p>	<p>المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة</p>	<p>الهدف الثالث 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية</p>

<p>-مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على مجموعة من القباضات المالية.</p> <p>-تكوين قباض المالية والأعوان حول تقنيات التصرف في منظومة الجودة (متابعة المؤشرات، تركيز ومتابعة آليات الإصغاء، التحكم في المنظومة الوثائقية للجودة...)،</p> <p>-مواصلة أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة،</p> <p>-مواصلة تجهيز القباضات المالية بموزعات قصاصات الأولوية ومواصلة تعميم التطبيق الخاصة لاحتساب المؤشر على باقي القباضات المالية.</p> <p>-تجديد التجهيزات والمعدات الإعلامية،</p> <p>-إحداث مراكز محاسبية جديدة قصد تقرب الخدمات من المواطنين.</p>	<p>5 دقائق</p>	<p>المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية</p>	<p>الهدف الرابع 4.0.3: تحسين جودة الخدمات</p>
<p>✓ مواصلة العمل على تجهيز باقي المراكز المحاسبية من قباضات مالية ومراكز استخلاص مواد الاختصاص بمطريات الدفع الالكتروني مما سيساهم في تقليص السيولة المتداولة نقدا بالمراكز وبالتالي تقليص المخاطر المنجزة عنها. كما ستساهم من تسهيل قيام المطالبين بالأداء بالعمليات المالية من خلال توفير الوسائل الحديثة بجميع مراكزنا المحاسبية.</p> <p>✓ تكوين وتأطير قباض المالية والأعوان حول استعمال مطريات الدفع.</p> <p>✓ متابعة مدى نجاح التجربة وتجاوز الإشكاليات .</p>	<p>208 قباضة</p>	<p>المؤشر 2.4.0.3: عدد القباضات المالية المجهزة بمطريات الدفع</p>	

(*): أنشطة دون انعكاس مالي

3. نفقات البرنامج:

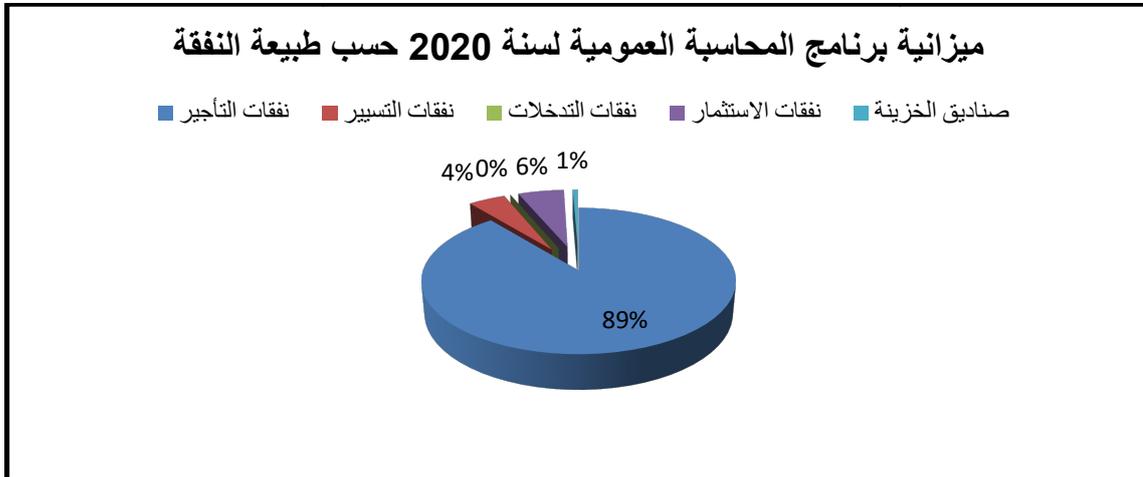
1.3. ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2020:

تم ضبط ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2020 في حدود 262562 أ.د. أي بفارق إيجابي قدره 12% مقارنة بالإ اعتمادات المرصودة بقانون المالية لسنة 2019 والمقدرة بـ 233478 أ.د. ويبين الجدول الموالي تطور اعتمادات برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2020:

البيان	إنجازات 2018	ق م 2019		التقديرات 2020	الفارق	النسبة %
		التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	194 362	210 810	210 810	233 849	23 039	11
نفقات التسيير	13 744	11 645	11 645	12 595	950	8
نفقات التدخلات	7	23	23	23	0	0
نفقات الإستثمار	7 600	11 000	11 000	16 095	5 095	46
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0	0
بقية النفقات	0	0	0	0	0	0
المجموع	215 713	233 478	233 478	262 562	29 084	12

تطور اعتمادات برنامج المحاسبة العمومية حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: الألف دينار



يتبين من خلال الرسم البياني المتعلق بتوزيع مشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة أن نفقات التأجير تمثل النسبة الأهم من حيث حجم الإعتمادات المخصصة لها ثم تليها نفقات الاستثمار ثم نفقات التسيير.

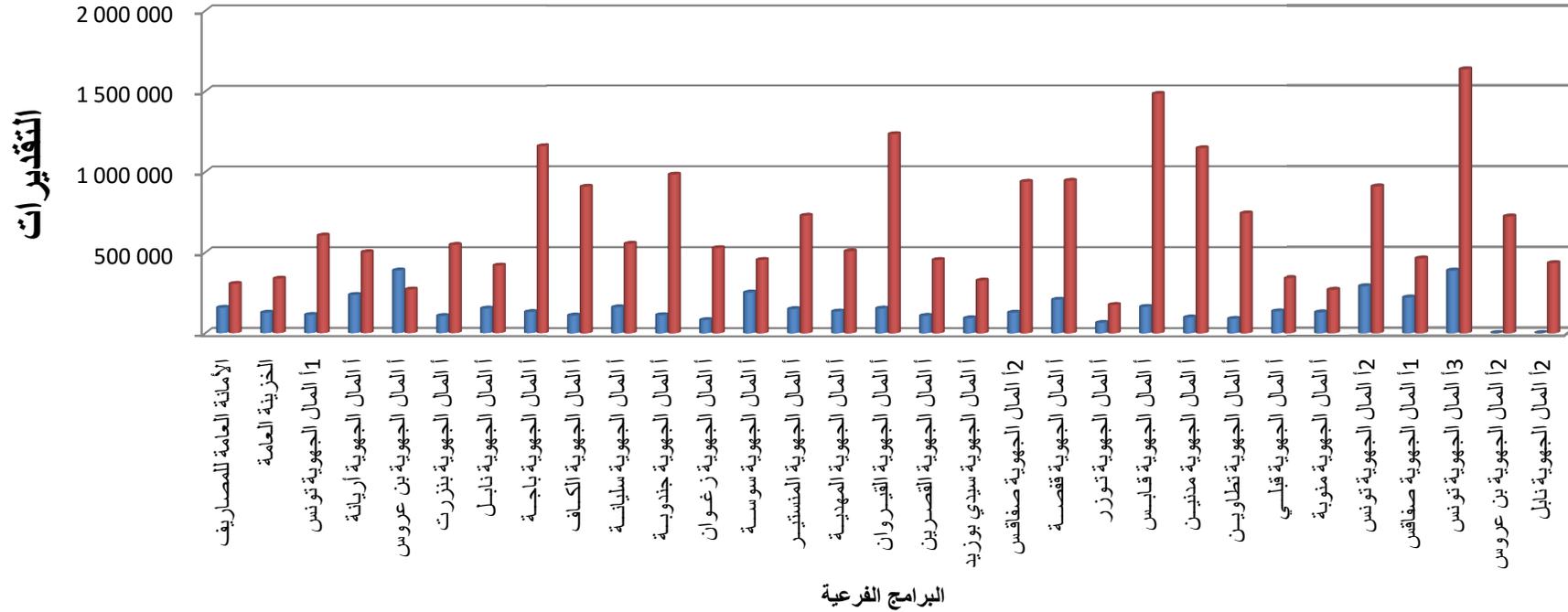
ويبين الرسم البياني التالي تطور مشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية حسب طبيعة النفقة لسنتي 2019-2020 (إعتمادات الدفع) حسب البرامج الفرعية والأنشطة:

تقديرات	الأنشطة		البيان	
اعتمادات الدفع	الأنشطة المركزية		البرامج الفرعية المركزية	
252 835	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الوطني	النشاط عدد 1	الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص	برنامج فرعي عدد 1
270	تأدية نفقات ميزانية الدولة	النشاط عدد 2	الأمانة العامة للمصاريف	برنامج فرعي عدد 2
288	التجميع المحاسبي وضبط حسابية الدولة لآخر السنة	النشاط عدد 3	الخزينة العامة	برنامج فرعي عدد 3
253 393	مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة			
	الأنشطة الجهوية		البرامج الفرعية الجهوية	
670	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية تونس 1	برنامج فرعي عدد 4
419	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية أريانة	برنامج فرعي عدد 5
194	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية بن عروس	برنامج فرعي عدد 6
217	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية بنزرت	برنامج فرعي عدد 7

303	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية نابل	برنامج فرعي عدد 8
411	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية باجة	برنامج فرعي عدد 9
282	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية الكاف	برنامج فرعي عدد A
339	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية سليانة	برنامج فرعي عدد B
295	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية جندوبة	برنامج فرعي عدد C
197	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية زغوان	برنامج فرعي عدد D
340	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية سوسة	برنامج فرعي عدد E
203	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية المنستير	برنامج فرعي عدد F
164	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية المهدية	برنامج فرعي عدد G
222	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية القيروان	برنامج فرعي عدد H
356	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية القصرين	برنامج فرعي عدد I
223	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية سيدي بوزيد	برنامج فرعي عدد J
228	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية صفاقس 2	برنامج فرعي عدد K
626	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية قفصة	برنامج فرعي عدد L

126	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية توزر	برنامج فرعي عدد M
253	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية قابس	برنامج فرعي عدد N
153	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية مدنين	برنامج فرعي عدد O
537	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية تطاوين	برنامج فرعي عدد P
193	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية قبلي	برنامج فرعي عدد Q
180	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية منوبة	برنامج فرعي عدد R
392	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية تونس 2	برنامج فرعي عدد S
416	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية صفاقس 1	برنامج فرعي عدد T
547	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية تونس 3	برنامج فرعي عدد U
458	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية بن عروس 2	برنامج فرعي عدد V
225	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية نابل 2	برنامج فرعي عدد W
9168	مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة			
262562	مجموع البرنامج			

مشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حسب مآل النفقة حسب البرامج الفرعية والأنشطة



يلاحظ من خلال الرسم البياني تطوّر إعمّادات الدّفع المخصّصة لنفقات التّأجير ووسائل المصالح والتنمية لبرنامج المحاسبة العمومية سنة 2020 بنسب متفاوتة مقارنة بالإعمّادات المرصودة بقانون المالية لسنة 2019 وذلك حسب طبيعة النفقة .

ملاحظة: هذا وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات المبرمجة بمشروع ميزانية التسيير لسنة 2020، وبعد المناقشات مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في الميزانية والإدارة العامة للشؤون المالية و التجهيزات والمعدات، لا تعكس الاحتياجات الحقيقية والفعالية لبرنامج المحاسبة العمومية خصوصا مع الاحداثات الجديدة والارتفاع العام لاسعار المواد الاولية والمحروقات. إضافة إلى تراكم المتخلّلات منذ سنة 2012، خاصة المتعلقة باستهلاك الكهرباء والغاز والماء والهاتف والمراسلات الإدارية والتي بلغت إلى موفى سنة 2018 حوالي 3.1 أ.د .

2. إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج المحاسبة العمومية للسنوات 2020-

:2022

ضبطت ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2020 بـ 262562 أ د و 275300 أ د لسنة 2021 و 294571 أ د لسنة 2021 مقابل 233478 أ د لسنة 2019.

الوحدة: الألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق.م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
218 065	245 017	233 849	210 810	210 810	194 362	-	نفقات التأجير
13 845	12 939	12 595	11 645	11 645	13 744	-	نفقات التسيير
44	275	23	23	23	7	-	نفقات التدخلات
18 263	17 069	16 095	11 000	11 000	7 600	-	نفقات الاستثمار
0	0	0	0	0	0	-	نفقات العمليات المالية
0	0	0	0	0	0	-	بقية النفقات
294571	275300	262562	233478	233478	215713	201968	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
294571	275300	262562	233478	233478	215713	201968	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج مصالح الميزانية

تم تكليف السيد زهير عطاء الله رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة برئاسة برنامج مصالح الميزانية منذ 30 أكتوبر 2014.

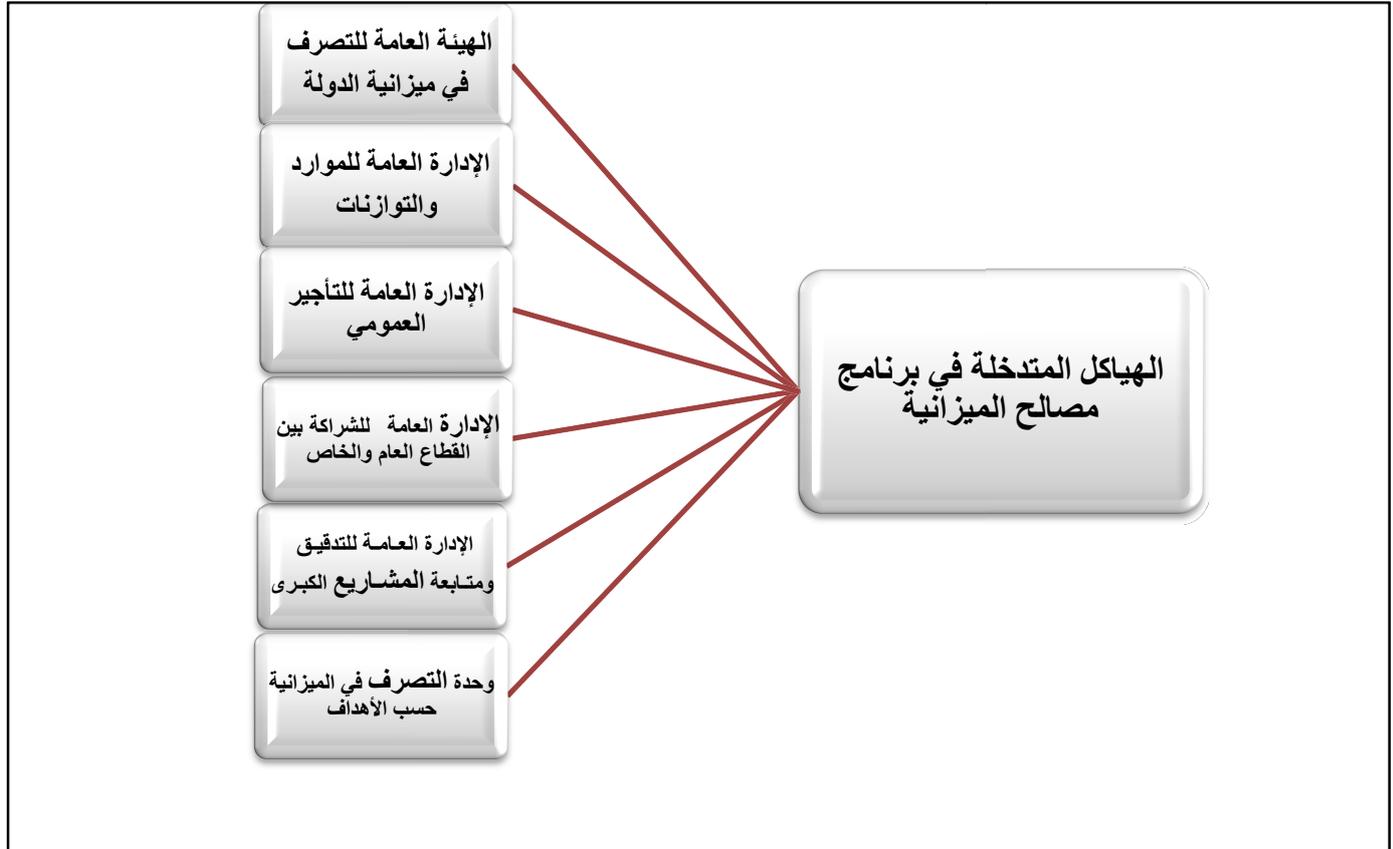
1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1 تقديم البرنامج ومخطط التنزيل العملياتي:

1.1.1. تعريف البرنامج:

تتمثل سياسة برنامج مصالح الميزانية في إعداد ميزانية الدولة ومتابعة تنفيذها في إطار التوازنات العامة للمالية العمومية وتضمن ديمومة الميزانية وتماسكها وذلك في إطار تقديرات تضبط على المدى المتوسط.

وتتضوي تحت برنامج مصالح الميزانية الهياكل التالية:



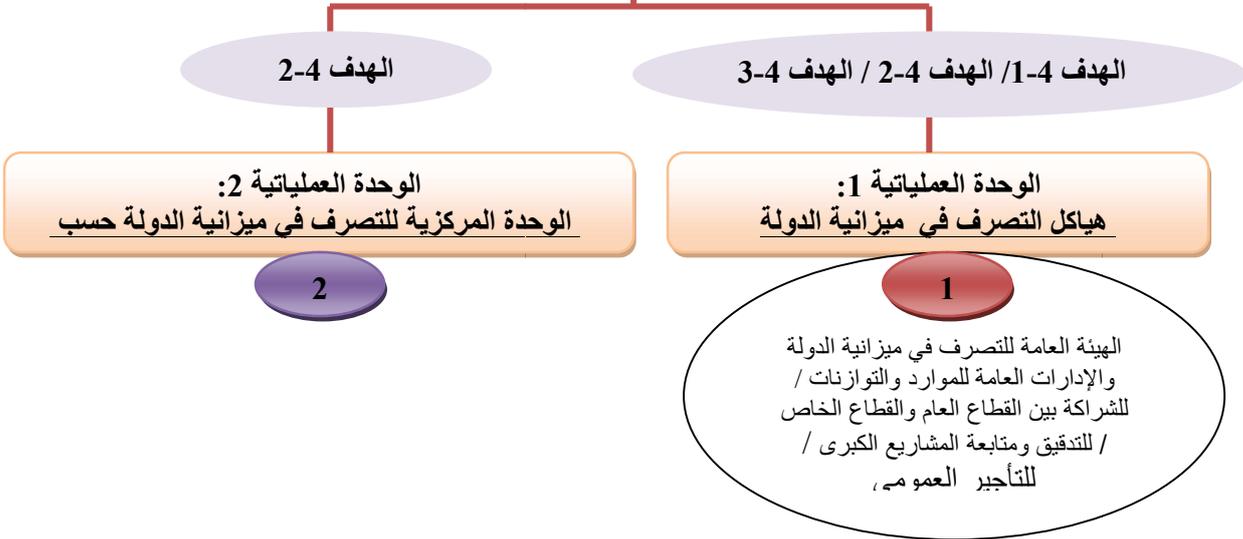
2.1.1. خارطة التنزيل العمليتي للبرنامج:

التنزيل العمليتي لبرنامج مصالح الميزانية



برنامج مصالح الميزانية

برنامج فرعي 1 : التصرف في الموارد والنفقات



أنشطة الرئيسية للبرنامج:

إدارة ميزانية الدولة

1

قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد

2

3.1 إستراتيجية البرنامج:

يضطلع برنامج "مصالح الميزانية" بدور أساسي في وضع السياسات الاقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على متابعة تنفيذها. ويتم ذلك في إطار قانون المالية وبالاتناد إلى مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى. كما يتم إعداد ونشر كل الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بنسق إنجاز وتنفيذ ميزانية الدولة سواء على مستوى الموارد أو على مستوى النفقات لتقييم الفوارق بينها وبين التقديرات. وباعتبار أن منظومة التصرف في المالية العمومية الحالية لم تعد تستجيب لتطلعات وحاجيات المواطن والمجتمع المدني والسلطة التشريعية وكذلك للجهاز الإداري، فقد انخرطت تونس منذ سنة 2013 في برنامج طويل المدى لإصلاح المنظومة في اتجاه تركيز ثقافة جديدة مبنية على المردودية وتحسين الأداء والمساءلة في كنف الشفافية ومعتدا على المرحلة.

وبهدف استكمال إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف بصفة نهائية وشاملة، تمت المصادقة على القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 مؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية الذي يكرس المبادئ العامة والآليات الجديدة للتصرف الحديث في ميزانية الدولة على غرار الشفافية والمصادقية وثقافة المساءلة.

ونظرا لأهمية هذا القانون الأساسي باعتباره يمثل دستور المالية العمومية، فقد تم الانطلاق منذ سنة 2018 في تنفيذ خطة وبرنامج عمل لإعداد كل ما يتطلبه تطبيق أحكامه الجديدة من وثائق وتبويب وقواعد تصريف ونظام معلوماتي.

وترتكز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية على المحاور التالية:

- مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية من خلال تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط لإعطاء رؤية شاملة وواضحة.
- العمل على تعبئة موارد الدولة وترشيد النفقات بهدف توظيفها لدعم مسار التنمية الجهوية وتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة بالجهات.
- تطبيق الأحكام التي جاء بها القانون الأساسي للميزانية الجديد بكل دقة وفي الآجال

- مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء:

تتمثل أهداف برنامج "مصالح الميزانية" في:

الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

الهدف 2.0.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

الهدف 3.0.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

تقديرات			قانون مالية	إنجازات			الوحدة	
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة								
1.5	1.5	2	5	4.2	2.1	10.1	%	المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية
(0.10)	(0.10)	(0.10)	(0.10)	2.7	-	-	%	المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار
الهدف 2.0.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد								
-	100	50	50	50	-	-	%	المؤشر 1.2.0.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها
-	100	80	50	57	-	-	%	المؤشر 2.2.0.4: نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات
الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية								
35	35	38	40	58	48	42	يوم	المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية
2.5	3	3	3	5.8	3.5	3.8	شهر	المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

تقديم الهدف:

نظرا لما يكتسيه ضبط تقديرات ميزانية الدولة من أهمية بالغة لضبط الإمكانيات والموارد المالية المتاحة والتي يمكن تعبئتها لتحديد مستوى الإنفاق وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي، فقد تم اختيار هدف " تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة" حفاظا على سلامة التوازنات المالية للدولة وديمومة الميزانية.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار الالتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات.

مبررات اعتماد المؤشرات:

سيتم قياس هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية:

• المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية:

تتقسم الموارد الذاتية لميزانية الدولة إلى مداخيل جبائية وأخرى غير جبائية. وتمثل المداخيل الجبائية الجزء الأهم من هذه الموارد حيث بلغت 88% في 2018. وهو ما يفسر اختيار هذا المؤشر.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	مناب المداخيل الجبائية من جملة الموارد الذاتية
88	89	88	92	91	82	80	81	86	%

ويعكس هذا المؤشر المجهودات المبذولة بهدف التقليل في الفوارق بين التقديرات والانجازات مما يمكن من المحافظة على سلامة التوازنات المالية للدولة.

• المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار:

إن الرفع من نسق الاستثمار العمومي وانجاز مشاريع وبرامج تنموية بالجهات هو الذي سيسمح من تحقيق معدلات نمو تمكن من استعادة عافية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة بالجهات وخلق فرص جديدة للتشغيل وضمان التوازنات العامة. لذلك فإن أهمية

نفقات الاستثمار ومتابعة انجازها يعتبر مؤشرا هاما لقياسها بقطع النظر عن مصادر تمويلها.

تقديرات			قانون مالية	إنجازات			الوحدة	
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
1.5	1.5	2	5	4.2	2.1	10.1	%	المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية
(0.10)	(0.10)	(0.10)	(0.10)	2.7	-	-	%	المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار

الهدف 2.0.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

تقديم الهدف:

باعتبار أنه تمت المصادقة على للقانون الأساسي للميزانية عدد 15 مؤرخ في 13 فيفري 2019، تم وضع خطة متكاملة استعدادا لتطبيق جميع ما جاء به من أحكام سواء بالنسبة إلى التي دخلت حيز التطبيق مباشرة أو التي ستدخل بصفة تدريجية طبقا للأحكام الانتقالية. وتبعاً لذلك، فإن هذا الهدف يرمي إلى متابعة تطبيق مقتضيات هذا القانون.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار إستراتيجية تطوير التصرف في ميزانية الدولة بما يساهم في دعم الشفافية ومقروئية وثائق الميزانية ونجاعة التصرف العمومي.

مبررات اعتماد المؤشرات:

باعتبار أن بعض الأحكام الواردة بالقانون الأساسي للميزانية سيتم تطبيقها على مراحل، فقد تم الاختيار لقيس ومتابعة هذا الهدف المؤشرين التاليين:

- المؤشر 1.2.0.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها:

ويقصد بهذا المؤشر عدد الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة التي توظف مواردها لتغطية نفقات ذات صلة بطبيعتها (الفصل 29 من القانون الأساسي للميزانية).

- المؤشر 2.2.0.4 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات: نص الفصل 17 من القانون الأساسي للميزانية على أنه "يضبط تبويب مداخل ميزانية الدولة ونفقاتها.... بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالمالية". وفي هذا الإطار صدر قرار وزير المالية المؤرخ في 10 أبريل 2019 والمتعلق بالتبويب الانتقالي لنفقات ميزانية الدولة في انتظار استكمال أشغال إعداد التبويب النهائي للنفقات الذي سيتم تطبيقه ابتداء من سنة 2022 طبقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية. وباعتبار أنه تم اعتماد المرحلة في تطبيق التبويب الجديد للنفقات (البرامجي والميزانياتي والمحاسبي)، تم اختيار مؤشر نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات لمتابعة وتقييم مدى تطبيق أحكام هذا القانون.

تقديرات			قانون مالية 2019	إنجازات			الوحدة	
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
-	100	50	50	50	-	-	%	المؤشر 1.2.0.4 : نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها
-	100	80	50	57	-	-	%	المؤشر 2.2.0.4 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية:

تقديم الهدف:

تتولى مصالح وزارة المالية وبصفة دورية نشر جملة من المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالنتائج المسجلة على مستوى تنفيذ الميزانية من موارد ونفقات وتصرف في الدين العمومي،

ويتم وضعها على البوابة الرسمية لوزارة المالية للإطلاع عليها من طرف كل المهتمين بالأمر.

ويمكن التذكير بأهمها:

- البيانات الشهرية لتطور الوضع المالي. ويتم في نشرها اعتماد المعيار الخاص لنشر البيانات (NSDD) لصندوق النقد الدولي.

- النشرة الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة تحوصل النتائج المسجلة على المستوى الموارد والنفقات. وتتضمن بيانات ورسومات تتعلق بتطور المالية العمومية حسب التبويب الوارد بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك حسب التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS).

- التقرير نصف السنوي حول تطور المالية العمومية (تم الانطلاق في نشره ابتداء من سنة 2014). الذي يقدم نتائج تنفيذ ميزانية الدولة على مدى السداسية لمقارنتها مع التقديرات بعنوان نفس الفترة، كما يبين الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها قصد المحافظة على التوازنات العامة.

وقصد مزيد تعزيز الشفافية خاصة بعد صدور المرسوم عدد 41 بتاريخ 26 مارس 2011، ثم في ما بعد القانون الأساسي عدد 22 سنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، علاوة على انخراط تونس في المبادرة الدولية لدعم الشفافية، تسعى الهياكل المتدخلة في برنامج مصالح الميزانية إلى نشر كل المعطيات الإحصائية في آجال مقبولة تمكن المستعملين من الحصول على معلومة ذات جودة عالية وفي آجال معقولة.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التزامات الدولة تجاه المواطن والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والجهات المانحة.

مبررات اعتماد المؤشرات:

لتحقيق هذا الهدف تم اختيار المؤشرين المواليين:

- المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

- المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

تقديرات			قانون مالية 2019	إنجازات			الوحدة
2022	2021	2020	2018	2017	2016		
الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية							
35	35	38	40	58	48	42	المؤشر 1.3.0.4: أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية يوم
2.5	3	3	3	5.8	3.5	3.8	المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة شهر

2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

تقدير الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات 2020	المؤشرات	الأهداف
	1. إدارة ميزانية الدولة	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير أدوات التنبؤ و النمذجة على المدى القصير و المتوسط (في إطار تعاون فني مع الاتحاد الأوروبي)، - إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمؤشرات المالية، - اعداد و تطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدى (في إطار تعاون فني مع USAID)، - تطوير أدوات تحليل السياسات المالية و القيام بسيناريوهات 	2	المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية	الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات الموارد الجبائية

		<p>محاكات مصفرة من خلال استغلال نماذج التوازن العام المحسوب (في إطار تعاون فني مع USAID)،</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعداد لوحة قيادة تضم أهم المؤشرات الاقتصادية و المالية، - برمجة جملة من الدورات التكوينية للإطارات المسؤولة عن إعداد التقديرات في مجال البرمجة المالية و أدوات التنبؤ و النمذجة. 			
	1. إدارة ميزانية الدولة	<ul style="list-style-type: none"> - إرساء متابعة دورية لتقدم انجاز المشاريع (بمعدل...) - تنظيم دورات تكوينية للأعوان في تقنيات التقدير والتصرف في المشاريع - ضبط برنامج لزيارات ميدانية للمشاريع الهامة بالتنسيق مع القطاعات (المشاريع الكبرى) - إعداد دليل إجراءات حول التصرف ومتابعة المشاريع 	-0.10	المؤشر 3.1.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار	
	1. إدارة ميزانية الدولة 2. قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد	<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة أشغال فريق العمل المكلف بإصلاح منظومة الحسابات الخاصة وتدعيمه. - القيام بدراسة في إطار التعاون الفني لتقييم جدوى هذه الصناديق وانعكاساتها على القطاعات الممولة (USAID) 	50	المؤشر 1.2.0.4 : نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها	الهدف : 2.0.4 تطبيق مقتضيات أحكام القانون

	<p>1. إدارة ميزانية الدولة</p> <p>2. قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد</p>	<p>- مواصلة أشغال فريق العمل المكلف بإعداد التويب النهائي للنفقات</p> <p>- الاستعانة بخبراء في إطار التعاون الفني خاصة مع الاتحاد الأوروبي (Expertise France)</p> <p>- تنظيم دورة تكوينية خاصة لفائدة فريق العمل حول المقاييس العالمية للتويب</p>	80	<p>المؤشر 2.2.0.4 : نسبة تقدم إعداد التويب النهائي للنفقات</p>	الهدف 3.0.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
	<p>1. إدارة ميزانية الدولة</p>	<p>1. عقد جلسات دورية مع الإدارات المعنية بتوفير المعطيات للمتابعة والتنسيق،</p> <p>2. توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بنشر المعطيات قصد تحسين قدراتهم التقنية،</p> <p>3. تطوير أنظمة معلوماتية (interface) تقوم بإعداد المعطيات بصفة آلية قصد تقليص عدد المتدخلين و إضفاء أكثر جودة للمعطيات.</p>	38	<p>المؤشر 1.3.0.4 : آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ</p>	
	<p>1. إدارة ميزانية الدولة</p>	<p>تركيز فريق دائم ممثل من كل المتدخلين للنظر في التقارير لتقييمها والمصادقة عليها وإصدارها في الآجال.</p>	3	<p>المؤشر 2.3.0.4 : دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة</p>	

3. نفقات البرنامج:

1.3 ميزانية البرنامج:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية لسنة 2020 والمحمولة على الموارد العامة للميزانية في حدود 8751 ألف دينار مقابل 7429 ألف دينار سنة 2019 وتوزع كما يلي:

جدول عدد 7

ميزانية برنامج "مصالح الميزانية" حسب طبيعة النفقة*

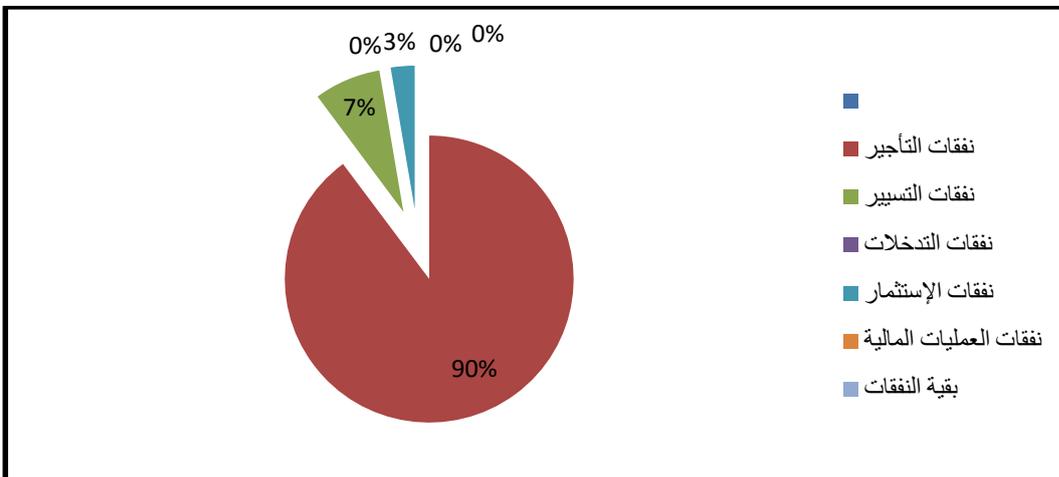
(بحساب أد)

النسبة %	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم		
18	1 222	7 862	6 640	6 640	6 196	نفقات التأجير
3	19	654	635	635	565	نفقات التسيير
0	0	0	0	0	0	نفقات التدخلات
53	81	235	154	154	140	نفقات الإستثمار
0	0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
0	0	0	0	0	0	بقية النفقات
18	1 322	8 751	7 429	7 429	6 901	المجموع

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

الرسم البياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج مصالح الميزانية لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة



جدول عدد 8:

ميزانية برنامج مصالح الميزانية لسنة 2020 حسب مآل النفقة
"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

بحساب أ.د.

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2020 (2)	قانون المالية	إنجازات	الأنشطة	بيان البرنامج الفرعية
			2019 (1)	2018		
					الأنشطة المركزية	البرامج الفرعية المركزية
-	-	8580	7429	6902	النشاط 1: إدارة ميزانية الدولة	برنامج فرعي 1: التصرف في الموارد والنفقات
-	-	171			النشاط 2: قيادة أعمال تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد	
18	1322	8751	7429	6902	مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة	
					الأنشطة الجهوية	البرامج الفرعية الجهوية
-	-	-	-	-	-	-
18	1322	8751	<u>7429</u>	<u>6902</u>		مجموع البرنامج

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

2.3 إطار النفقات على المدى المتوسط لبرنامج مصالح الميزانية 2020 - 2022:

قدرت الإعتمادات المخصصة لبرنامج مصالح الميزانية بعنوان سنة 2020 بـ 8751 أ.د. في حين تم تقديرها بالنسبة لسنوات 2021 و 2022 على التوالي بـ 9150 أ.د. و 9791 أ.د. أي

بنسبة تطور ستبلغ 4.55 % و 12 % مقارنة بالإعتمادات المخصصة للبرنامج بعنوان سنة 2020.

جدول عدد 9:

طار النفقات متوسط المدى لبرنامج مصالح الميزانية لسنة 2020 و 2021 و 2022

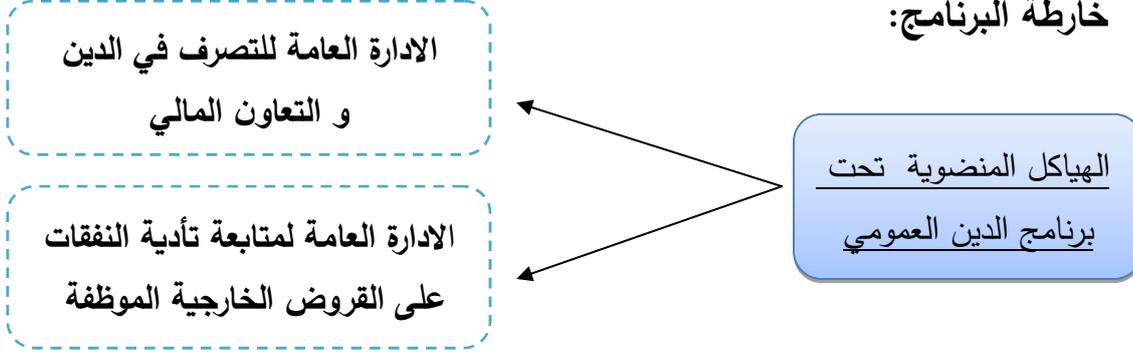
تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	قانون المالية 2019		إنجازات		بيان طبيعة النفقة
			التبويب الجديد	التبويب القديم	2018	2017	
8796	8220	7 862	6640	6640	6196	5589	نفقات التأجير
732	684	654	635	635	566	357	نفقات التسيير
0	0	0	0	0	0		نفقات التدخلات
263	246	235	154	154	140	118	نفقات الاستثمار
0	0	0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
0	0	0	0	0	0	0	بقية النفقات
<u>9791</u>	<u>9150</u>	<u>8751</u>	<u>7429</u>	<u>7429</u>	<u>6902</u>	<u>6065</u>	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
<u>9791</u>	<u>9150</u>	<u>8751</u>	<u>7429</u>	<u>7429</u>	<u>6902</u>	<u>6065</u>	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج الدين العمومي

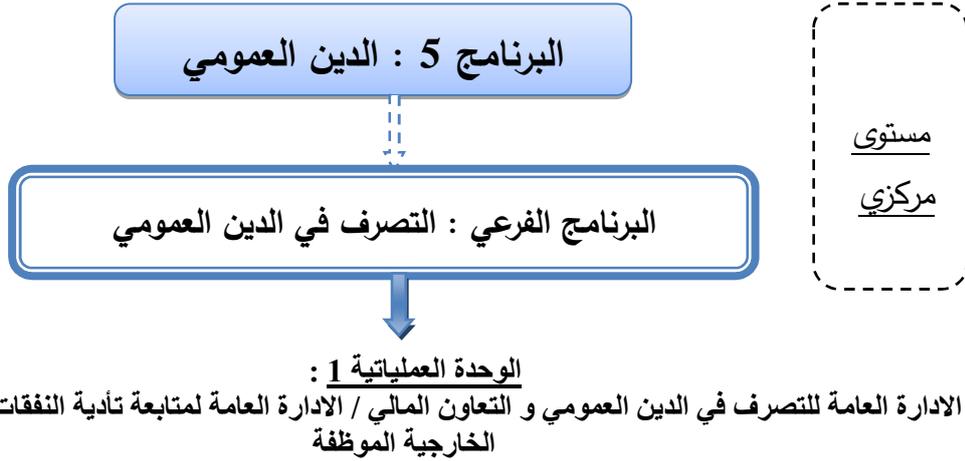
تم تعيين السيدة كوثر بابية المديرية العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي (منذ سنة 2015).

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1 خارطة البرنامج:



خارطة أعمال التنزيل العملي لبرنامج الدين العمومي:



2.1 تقديم البرنامج:

تتمثل سياسة البرنامج في المشاركة في إعداد ميزانية الدولة فيما يتعلق بالدين العمومي (تقديرات موارد الاقتراض وخدمة الدين العمومي وقائم الدين العمومي...) والعمل على تعبئة موارد الاقتراض المذكورة في إطار التوازنات العامة للمالية العمومية بما يضمن ديمومة الميزانية وذلك في إطار تقديرات تضبط على المدى المتوسط ويتمثل الهدف النهائي للبرنامج في متابعة المديونية ومزيد التحكم فيها، غير أن هذا الهدف لا يرتبط فقط

بعوامل ذات علاقة مباشرة بالتصرف في الدين العمومي ولكن أيضا بعوامل خارجية ذات العلاقة بسياسة المالية العمومية وبالسياسة النقدية الظرف الاقتصادي المحلي والعالمي.

3.1 إستراتيجية البرنامج:

يلعب برنامج الدين العمومي دورا أساسيا في تنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد ويتمثل في تعبئة موارد الاقتراض المنصوص عليها لتمويل حاجيات الميزانية وتوفير السيولة للحساب الجاري للخرينة بأقل كلفة ومخاطر ويتم ذلك في إطار قانون المالية وبالاعتماد على مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس الإطار الاقتصادي المتوسط المدى بالتوازي مع مزيد التحكم في مستوى الدين العمومي.

تتمثل المحاور الرئيسية لاستراتيجيات برنامج الدين العمومي في:

- تنويع مصادر الدين وآلياته وأجال سداده،
- الضغط على كلفته والمخاطر المتعلقة به،
- العمل على تطوير السوق المحلية لسندات الدولة،
- إحكام التصرف في الحساب الجاري للخرينة،
- إرساء تصرف نشيط في الدين العمومي.

وتتمثل المهام الأساسية لبرنامج الدين العمومي في ما يلي:

- المحافظة على مستوى مقبول للدين على المدى المتوسط والطويل
- متابعة مختلف المخاطر المتعلقة بالدين العمومي والقيام بالتصرف النشط قصد الحد منها

- تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

- المتابعة الحثيئة لتأدية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة.

وبالرغم من التطورات المنجزة في مجال التصرف في الدين العمومي على غرار إرساء منظومة إعلامية متطورة للتصرف في الدين وضبط ومتابعة جملة من المؤشرات ذات العلاقة بالدين، ومتابعة دورية لسيولة الخزينة ... وكذلك التعديلات التي أدخلت على هيكلته

ومجالات تدخله، لا يزال هيكل الدين العمومي يسعى إلى اكتساب التقنيات والآليات المعمول بها عالمياً في مجال التصرف النشط في الدين وتطوير النظم والبرمجيات الخاصة به وضبط إستراتيجية واضحة للتصرف في الدين وتطوير السوق الداخلية واعتماد جملة من الإصلاحات لذلك.

ومن أبرز هذه الإصلاحات إعداد ونشر وثيقة إستراتيجية الدين العمومي (SDMT) بهدف تطوير التصرف في مخاطر الدين وتحسين احتساب القيم المستهدفة لمؤشرات إستراتيجية الدين العمومي على المدى المتوسط. كما أن الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي تعتزم تنفيذ قرار الحكومة الرامي إلى إرساء وكالة الدين والخزينة والتي تم إدراجها بالبرنامج الوطني للإصلاحات 2016-2020.

2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج في المحاور التالية:

مما يؤدي إلى تحسين التحكم في مستوى المديونية	✓ تحسين التصرف في كلفة ومخاطر الدين العمومي
	✓ تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
	✓ تحسين تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع

تم إدراج الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة ضمن خارطة برنامج الدين العمومي وذلك للارتباط الوثيق بين مهام الإدارتين:

- أن مبلغ القروض الخارجية الموظفة للمشاريع المدرج في ميزانية الدولة تتم برمجته من طرف الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي بالتنسيق مع الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة عند إعداد مشروع ميزانية الدولة وهو محتوى في المبلغ الجملي لموارد القروض المضبوط في قانون المالية وفي مشروع الميزانية وتتولى الإدارة

العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي المشاركة في المفاوضات مع الممولين الأجنبى قصد تعبئة الموارد الخارجية الضرورية السالفة الذكر وتتابع سحباتها وتسديداتها وتقوم بتسجيلها ضمن قاعدة بيانات الدين العمومى الخارجى "سياد" على غرار بقية القروض الخارجية الأخرى ونفس قاعدة البيانات تستعملها الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة وبمعمونة نفس فريق الإعلامية الخاص بمنظومة "سياد" والتابع لمركز الإعلامية لوزارة المالية الذى يتولى تحويلها إلى منظومة "أدب" وبالتالي يمكن جمع الإدارتين فى نفس البرنامج من تفادى المصاريف الإضافية على ميزانية مهمة المالية.

- بخصوص قانون غلق الميزانية: تشارك كل من الإدارة العامة للتصرف فى الدين والتعاون المالى والإدارة العامة لتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة فى إعداده ويستوجب ذلك تسوية نفقات خدمة الدين العمومى التى تقوم بتسديدها الإدارة العامة للتصرف فى الدين والتعاون المالى خلال السنة المالية بتسبقات من الخزينة وهى تلعب دور الأمر بالصرف، كما تضبط مبلغ السحوبات على القروض الخارجية (قروض خارجية موظفة للمشاريع، قروض معاد إقراضها، قروض دعم الميزانية وقروض الأسواق المالية العالمية) والقروض الداخلية التى ساهمت فى تغطية عجز الميزانية.

ويستوجب إعداد مشروع غلق الميزانية دون تأخير كذلك تسوية نفقات مشاريع الدولة التى تم تمويلها بالقروض الخارجية الموظفة فى أجال معقولة الذى تتولى الإدارة العامة المعنية مهام السعى لدى الوزارات التى قامت بتسجيل طلب السحوبات لتمويل المشاريع لتسويتها ضمن نفقات الميزانية مع الأخذ فى الاعتبار عجز الميزانية المستهدف ونفس المبلغ النهائى الشهري للتسويات للنفقات المنجزة بالقروض الخارجية تتولى الإدارة العامة للتصرف فى الدين والتعاون المالى اعتماده فى نشراتها حول متابعة الدين العمومى.

- تقوم الإدارة العامة للتصرف فى الدين والتعاون المالى دورياً بمتابعة الاستعمالات على الحسابات الخاصة للمشاريع المفتوحة بالبنك المركزى التونسى وبالسحوبات المنجزة على القروض الخارجية وذلك فى إطار متابعة تنفيذ الميزانية، وحتى يتمكن رئيس المشروع من تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية فى غالب الأحيان لا يتوصل بإشعار السحب من المقرض ويلتجأ إلى الإدارة العامة للتصرف فى الدين والتعاون المالى قصد

مده بنسخة منه حتى يتمكن من تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة على منظومة "سياد" وترسيمها بمنظومة "أدب" وذلك في إطار متابعة تنفيذ الميزانية وحصر عجز الميزانية في حدود النسبة المحددة لها.

- إذن إن الإدارة العامة لتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة ملحقه عمليا بالإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي وبالتالي فإن متابعة النفقات على القروض الخارجية الموظفة تعتبر من ضمن أنشطة برنامج الدين.

الهدف 1.1.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره

1. تقديم الهدف:

يعتبر تحسين التصرف في كلفة ومخاطر الدين العمومي المهمة الأساسية التي تعكس أداء برنامج الدين العمومي الذي يسعى إلى سد حاجيات تمويل ميزانية الدولة والحساب الجاري للخرينة من خلال المراوحة بين مختلف مصادر التمويل المتوفرة قصد الموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة به في آن واحد، حيث تعد حافطة الدين العمومي عرضة لعديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على تطور حجمه وكلفته ويتعين على هيكل الدين العمومي السهر على حسن التصرف في هذه المخاطر وذلك بـ:

- السعي للتحكم في مخاطر الصرف عبر الترفيع في مناب الدين الداخلي قدر الإمكان وتنويع عملات التداين الخارجي.

- التحكم في مخاطر إعادة التمويل من خلال التمديد في مدة تسديد الدين ومحاولة تقادي الدين قصير المدى.
- التخفيض من مخاطر نسب الفائدة المرتبطة بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة.

2. مرجع الهدف:

ينتزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية من خلال تنويع مصادر الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في مخاطره وإرساء إستراتيجية الدين على المدى المتوسط.

3. مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر 1: معدل تكلفة الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور كلفة الدين قصد الضغط عليها.

المؤشر 2: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي باعتبار أن الدين الداخلي يتميز بأقل مخاطر مقارنة بالدين الخارجي (أساسا المخاطر المتعلقة بسعر الصرف).

تم تحيين قيمة تقديرات المؤشر المتعلق بتطور مناب الدين الداخلي من الدين العام لسنوات 2019، 2020، و 2021 مقارنة بالتقديرات الواردة ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019 وذلك باعتبار تحيين التقديرات على ضوء الانجازات خلال 5 أشهر الاولى من سنة 2019 وخاصة فيما يتعلق بانجازات الإصدارات الداخلية التي شهدت تراجعا كبيرا والراجع إلى قلة العرض من طرف المختصين في رقاغ الخزينة مقابل الارتفاع في الكلفة وإلى ارتفاع حجم الدين العمومي جراء ارتفاع حصة الدين الخارجي.

المؤشر 3: معدل مدة سداد الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور معدل مدة سداد الدين قصد إحكام التصرف في مخاطر إعادة التمويل.

المؤشر 4: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيه في غضون سنة

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيه في غضون سنة قصد التقليل من المخاطر المصاحبة للتغيرات في أسعار الفائدة.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.5

تقديرات			ق م ت 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
4,2	4,3	4,3	4	4.1	4.04	4.2	%	المؤشر 1.1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي
26	26	25	28	26	31.3	34.9	%	المؤشر 2.1.1.5: مناب الدين

الداخلي من الدين العمومي								
7≤	7≤	7≤	7≤	6.77	6.9	6.9	سنة	المؤشر 3.1.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي
40≥	40≥	40≥	40≥	35	31	31.7	%	المؤشر 4.1.1.5 : مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة

الهدف 2.1.5 : تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

1. تقديم الهدف:

يرمي تطوير السوق المحلية لسندات الدولة إلى توفير التمويلات اللازمة لتغطية حاجيات الميزانية من موارد الاقتراض وتقادي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي باعتبار المخاطر ذات العلاقة به.

2. مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

3. مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر 1: عدد المناقصات في السنة

يبرز هذا المؤشر مدى انتظام الإصدارات بالسوق الأولية لرقاع الخزينة وذلك مع محاولة اعتماد آجال سداد مختلفة تأخذ بعين الاعتبار تسديدات أقساط الدين العمومي.

المؤشر 2: حجم التداول في السوق الثانوية

يمكن هذا المؤشر من إبراز مستوى سيولة السوق الثانوية لرقاع الخزينة وهو دليل على مدى تطورها.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.1.5

تقديرات			ق م 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
48	48	48	48	25	28	23	مناقصة	المؤشر 1.2.1.5: عدد المناقصات في السنة
30	29	28	27	24.18	25.46	26.04	%	المؤشر 2.2.1.5: حجم التداول في السوق الثانوية

تم تحيين قيمة التقديرات للمؤشر المتعلق بتطور حجم التداول في السوق الثانوية بالنسبة لسنوات 2019 و 2020 و 2021 مقارنة بالتقديرات الواردة ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2019 باعتبار الانجازات للسنوات الفارطة والتي شهدت تراجعاً.

الهدف 3.1.5 : تحسين تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع

تقديم الهدف: يعنى هذا الهدف بتحسين نسق تسوية السحوبات المنجزة بعنوان القروض الخارجية الموظفة على منظومتي "سياد" و"أدب".

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في توازنات المالية العمومية للدولة وضمان ديمومة الميزانية.

مببرات إعتماذ المؤشرات:

المؤشر 1: نسبة النفقات المنجزة وغير المسواة من الاعتمادات المدفوعة يمكن هذا المؤشر من إبراز نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان قروض خارجية موظفة من جملة النفقات المنجزة.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3.1.5

تقديرات			ق م 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
≤5	≤5	≤7	≤10	42	23	10	%	المؤشر 1.3.1.5: نسبة النفقات المنجزة وغير المسواة من الاعتمادات المدفوعة

- تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات	الأنشطة	التدخلات	تقديرات 2020	المؤشرات	الأهداف
1703	التصرف في الدين وسهولة الخزينة وتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة		4.3%	المؤشر 1.1.1.5: معدل كلفة الدين العمومي	الهدف 1.1.5 تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي ومخاطره
		- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية - العمل على تنويع منتوجات الإصدارات الخاصة بالدين الداخلي	26%	المؤشر 2.1.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	
		-المباعدة بين أجل تسديد القروض الجديدة وإصدار قروض على الأسواق العالمية طويلة المدى إذا أمكن.	7 سنوات	المؤشر 3.1.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	
		- استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة	≥40%	المؤشر 4.1.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة	
		- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية - تأمين شفافية وسرعة المناقصات بإرساء منظومة الكترونية في الغرض	48 مناقصة	المؤشر 1.2.1.5: عدد المناقصات في السنة	الهدف 2.1.5 تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
		-الحرص على تطبيق كراس الشروط الخاص بالمختصين في رقاغ الخزينة	28%	المؤشر 2.2.1.5: حجم التداول في السوق الثانوية	
		- العمل على دفع منفعدي المشاريع وأمري الصرف على تسوية هذه النفقات على منظومتي "سياد" و"أدب".	≥ 10 سنوات	المؤشر 1.3.1.5 : نسبة النفقات المنجزة وغير المسواة من الاعتمادات المدفوعة	الهدف 3.1.5 تحسين تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع

تمت إضافة الهدف 3.1.5 على إثر ضم الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة لبرنامج الدين العمومي.

1.2- ميزانية البرنامج :

ضبطت نفقات برنامج الدين العمومي لسنة 2020 والمحمولة على الموارد العامة للميزانية في حدود 1703 ألف دينار مقابل 1471 ألف دينار سنة 2019 وتتوزع كما يلي:

ميزانية برنامج الدين العمومي حسب طبيعة النفقة * (اعتمادات الدفع)

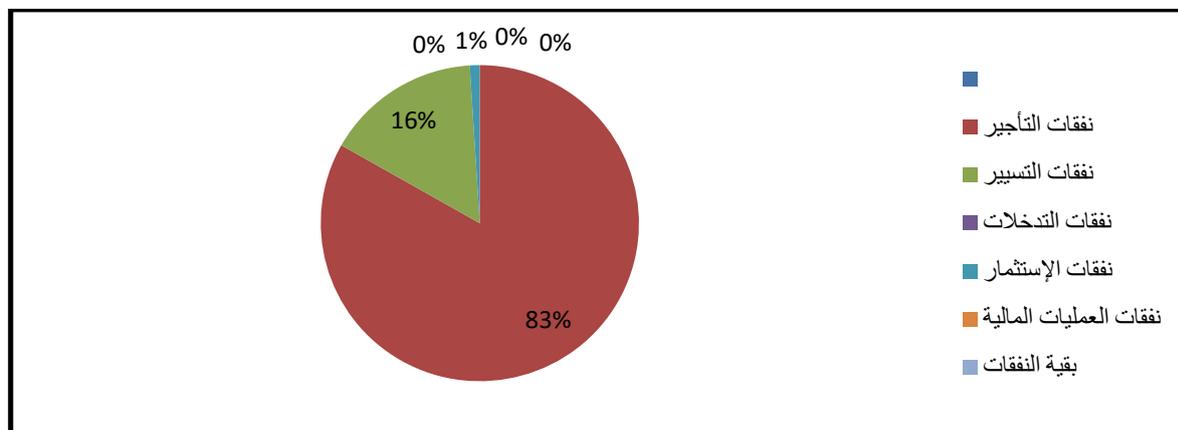
الوحدة: ألف دينار

النسبة %	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم		
8	107	1 417	1 310	1 310	1 149	نفقات التأجير
86	124	269	145	145	177	نفقات التسيير
0	0	0	0	0	0	نفقات التدخلات
6	1	17	16	16	54	نفقات الإستثمار
0	0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
0	0	0	0	0	0	بقية النفقات
16	232	1 703	1 471	1 471	1 380	المجموع

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

الرسم البياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج مصالح الميزانية لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة



ميزانية برنامج الدين العمومي حسب مال النفقة
حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطور 2020-2019	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعي 1	النشاط 1: التصرف في الدين وسيولة الخزينة وتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة	1380	1471	1703	232	16
مجموع البرنامج		1380	1471	1703	232	16

2.4 إطار النفقات على المدى المتوسط لبرنامج مصالح الميزانية 2020 - 2022:
 قدرت الإعتمادات المخصصة لبرنامج الدين العمومي بعنوان سنة 2020 بـ 1703 أ د في حين تم تقديرها بالنسبة لسنوات 2021 و 2022 على التوالي بـ 1786 أ د و 1911 أ د أي بنسبة تطور ستبلغ % و % مقارنة بالإعتمادات المخصصة للبرنامج بعنوان سنة 2020.

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج الدين العمومي
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق.م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
1590	1486	1 417	1 310	1 310	1 149	-	نفقات التأجير
302	282	269	145	145	177	-	نفقات التسيير
0	0	0	0	0	0	-	نفقات التدخلات
19	18	17	16	16	54	-	نفقات الاستثمار
0	0	0	0	0	0	-	نفقات العمليات المالية
0	0	0	0	0	0	-	بقية النفقات
1911	1786	1703	1471	1471	1380	1319	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
1911	1786	1703	1471	1471	1380	1319	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج

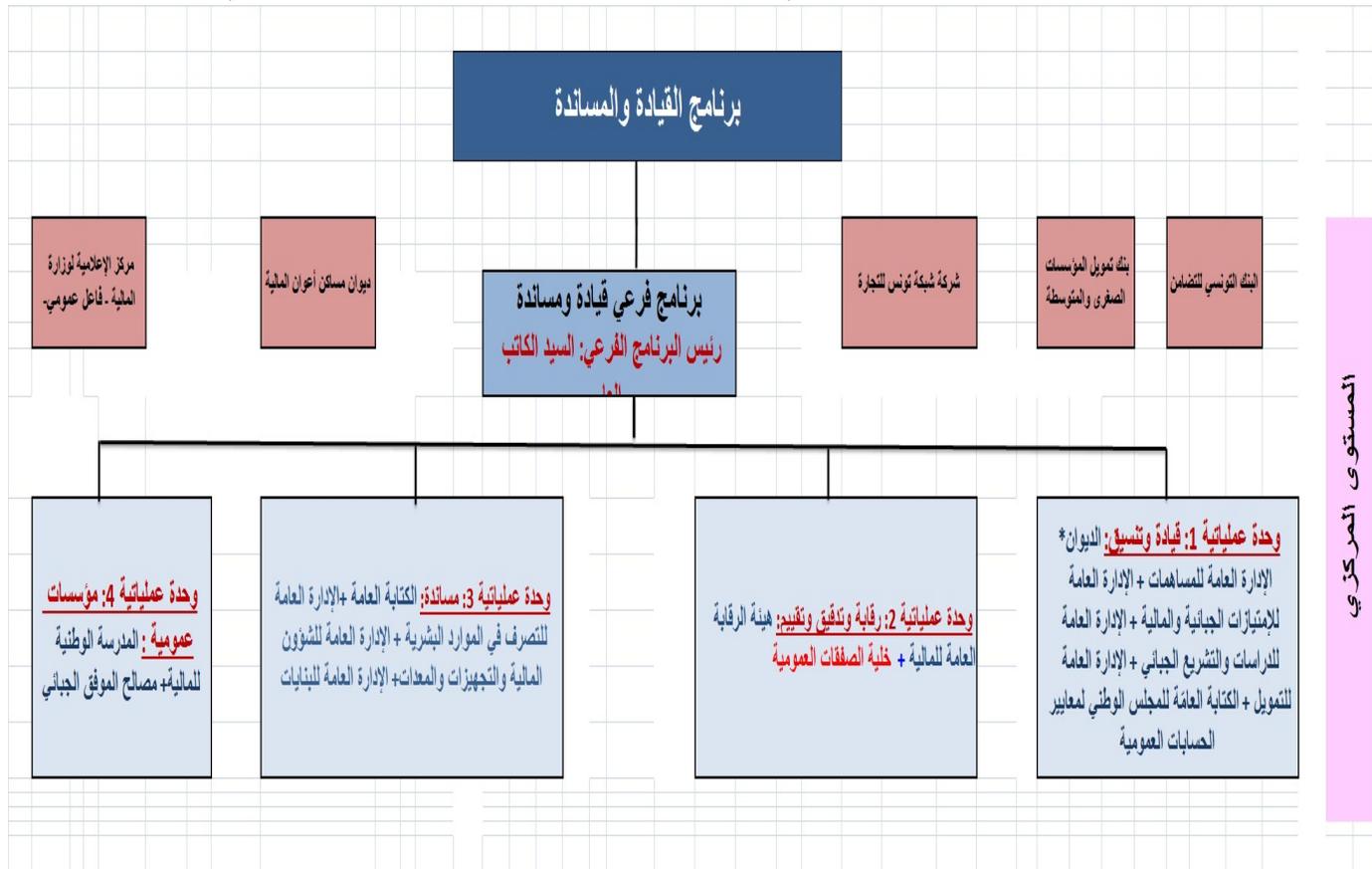
القيادة والمساندة

تولى السيد عبد الرحمان الخشتالي كاتب عام وزارة المالية مهمة "رئيس برنامج القيادة والمساندة" منذ 15 أفريل 2017.

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1. خارطة البرنامج:

تم ضبط خارطة التنزيل العملي لبرنامج القيادة والمساندة وأنشطته كما يلي:



تم تحديد مركز الإعلامية لوزارة المالية وديوان مساكن أعوان المالية وشركة شبكة تونس للتجارة و البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة كفاعلين عموميين متدخلين في أداء برنامج القيادة والمساندة.

2.1. ضبط إستراتيجية البرنامج:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، فهو يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إسداء خدمات ذات الإختصاص وتوفير دعم أفقي لجميع البرامج. وهو يتضمن جملة الأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير الوزارة والمتمثلة أساسا في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية والقيادة والشؤون العقارية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والقانونية والشراءات والإتصال.

حيث يتكفل البرنامج بتوفير الإنتدابات لمختلف البرامج إلى جانب التصرف في المسار المهني للأعوان من مرحلة الإنتداب إلى مرحلة الإحالة على التقاعد مرورا بالتكوين وذلك من خلال ما تؤمنه المدرسة الوطنية للمالية في هذا المجال.

كما يقوم البرنامج بتوفير الدعم المادي واللوجستي لبقية البرامج وذلك عبر تأمين الخدمات المتعلقة بالجانب المالي في تنفيذ الميزانية وإنجاز المشاريع المتعلقة بالبناءات الجديدة وأشغال التهيئة والصيانة، وذلك من خلال إعداد مشروع ميزانية الوزارة وإنجاز الشراءات العمومية والمشاريع المتعلقة بالبناءات الجديدة وأشغال التهيئة والصيانة إلى جانب التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة ومتابعة أسطول السيارات ومختلف التجهيزات والمعدات التابعة للهياكل المركزية.

كما يتولى البرنامج وظائف قيادية تتمثل في عمليات الإشراف والقيادة والتنسيق والرقابة والتدقيق والتقييم وغيره من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة ومكافحة الفساد وحسن التصرف.

كذلك وفي إطار إضفاء مزيد الفاعلية والنجاعة لميدان تدخل المهمة، تم إعتبار بعض المنشآت العمومية كفاعلين عموميين للمهمة تتولى بالأساس المساهمة في تحقيق إستراتيجيتها وأهدافها المضبوطة من خلال العمل على تدعيم المساهمة في الإندماج المالي وتمويل الإقتصاد على المستوى الوطني والجهوي والإحاطة الإجتماعية وتصميم ودراسة والتصرف في المنظومات الإعلامية لفائدة وزارة المالية والمساهمة في لامادية

الإجراءات الجبائية والديوانية حيث تم إعداد برنامج عملي لتطوير أنظمة معلوماتية متعلقة بالمشاريع الإستراتيجية الخاصة بالجبائية والاستخلاص والتصرف في المالية العمومية والتبادل البيئي بين نظم المعلومات الوطنية.

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2. تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

في إطار التوجهات الإستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة والتي تم العمل على ملائمتها وتوحيد الجانب المتعلق بالمساندة مع مختلف برامج القيادة والمساندة لباقي المهمات، يضم برنامج القيادة والمساندة الأهداف والمؤشرات التالية:

المؤشر 1.1.1.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال	الهدف 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية
المؤشر 2.1.1.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال	
المؤشر 3.1.1.9: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية	
المؤشر 1.2.1.9: آجال فتح وإحالة أو تفويض في الاعتمادات	الهدف 2.1.9: ترشيد حوكمة النفقات العمومية
المؤشر 2.2.1.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات	
المؤشر 3.2.1.9: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات	
المؤشر 4.2.1.9: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) مشاريع البناءات المبرمجة	
المؤشر 1.3.1.9: نسبة مهمات الرقابة المنجزة التي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق القدرة على الأداء.	الهدف 3.1.9: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي
المؤشر 2.3.1.9: نسبة التوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة	

الهدف 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد البشرية يندرج ضمن منظور مستحدث للتصرف عماده الأساسي عقلنة التصور والتوقعات مع ضرورة التكيف مع مجموع المعطيات الداخلية والخارجية التي تحيط بهيكلنا.

ومن هذا المنطلق فإنّ الهدف من تحسين التصرف في الموارد البشرية هو الذي يمكن من تشخيص الإشكاليات الراهنة وإيجاد الحلول والسبل الناجعة لحسن انتقاء الموارد البشرية وتوزيعها وتحسين الأداء والبحث عن الآليات الكفيلة لتحفيز الأعوان من خلال احترام الإجراءات والآجال المضبوطة في هذا المجال.

وفي إطار مواصلة تطبيق مقومات التصرف حسب الأهداف وتدعيمه تمت صياغة إستراتيجية خاصة ببرنامج القيادة والمساندة في الجانب المتمثل في التصرف في الموارد البشرية لوزارة المالية وفقا لآليات وأساليب تخدم مصلحة الإدارة من جهة عبر تطوير آليات العمل ومصلحة أعوانها من جهة أخرى عبر التركيز على التكوين والتحفيز المعنوي للرفع من المردودية.

وعملا بهذه الإستراتيجية فإنه تم تقريع الهدف إلى ثلاث (3) محاور أساسية:

- المحور الأول: الانتدابات
- المحور الثاني: الترقيات
- المحور الثالث: التكوين

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تحقيق إستراتيجية الوزارة في مجال حسن التصرف في الموارد البشرية.
مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن المؤشرات المضبوطة من قياس مدى قدر الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية على تحقيق الهدف المرسوم والمتعلق بتحسين التصرف في الموارد البشرية إضافة إلى سهولة متابعتها وتحيينها بصفة منتظمة مع توقّر المعلومات المتعلقة بها اعتمادا على لوحات القيادة وجداول المتابعة والمنظومات الإعلامية المستخدمة في الغرض.

وفي ما يلي جدول يحوصل الإنجازات المسجلة في سنوات 2016 و 2017 و 2018 مع وضع تقديرات لسنوات 2019 و 2020 و 2021 و 2022، وذلك فيما يتعلق بمؤشرات الانتدابات والترقية والتكوين.

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
70	60	100	100	100	97.8	82.6	%	المؤشر 1.1.0.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال
30	20	20	10	0	0	0	%	المؤشر 2.1.0.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال
84	82	80	96.7	74.7	85	54.16	%	المؤشر 3.1.0.9: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية

• بالنسبة للمؤشر 1.1.1.9 والمتعلق بنسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال، منذ سنة 2016 تمّ تجميد الانتدابات الخارجية وذلك قصد التحكم في كتلة الأجور والاكتفاء فقط على خريجي مدارس التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر، معهد تمويل التنمية للمغرب العربي...). لذلك يمكننا أن نلاحظ أنه يسجل نسبة عموماً مرتفعة.

بالنسبة لتقديرات هذا المؤشر لسنة 2019 فقط ضبطت بـ 100%، وذلك عملاً بمقتضيات منشور رئيس الحكومة عدد 14 بتاريخ 16 أفريل 2018 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 وإعداد إطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية لسنة 2019 والذي نصّ على مواصلة تجميد الانتدابات الخارجية. كما تشهد سنة 2020 تواصلاً لهذا التوجه الاستراتيجي من خلال منشور رئيس الحكومة عدد 09 بتاريخ 29 مارس 2019 حول إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020، لذلك تمّت مراجعة هذه النسبة من 60% حسب ما جاء في المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019 إلى 100%. أمّا التقديرات الخاصة بسنتي 2021 و 2022 فتبقى مرتبطة بالخيارات السياسية والتوجهات فيما يتعلق بالانتداب في الوظيفة العمومية.

• أما فيما يخص المؤشر الثاني 2.1.1.9 والمتعلق بنسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال، فقد سجّل على مدار ثلاثة سنوات متتالية منذ سنة 2016 نسبة انجاز تقدّر بـ0%، علماً وأنه خلال سنة 2018 تمّ الإعلان عن جملة من النتائج النهائية لمناظرات داخلية للترقية بعنوان سنتي 2015 و2016. وتعود هذه النسبة أساساً إلى الآجال المشطّة التي تستغرقها دراسة ملفات المترشحين للترقية إلى الرتب العليا من جهة، ونظراً كذلك للتأخير الحاصل على مستوى رئاسة الحكومة فيما يتعلّق بنشر قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية.

وبالتالي فإننا توجهنا نحو تحيين تقديرات السنوات المقبلة عبر مراجعتها بالنقصان كما هو مبين في الجدول أعلاه، لما في ذلك من تماشي مع واقع وإجراءات كيفية تنظيم المناظرات الداخلية للترقية حالياً.

• أما فيما يخص المؤشر الثالث والمتعلق بنسبة انجاز مخطط التكوين لفائدة أعوان وزارة المالية، فقد تركّزت جهود المدرسة الوطنية للمالية على تأمين سير منظومة التكوين بجميع مكوناتها ويتبلور ذلك من خلال إنجازها لمخطط التكوين. وقد تمّ اعتماد نسبة 80% كقيمة مرتقبة لسنة 2020 أخذاً بعين الاعتبار لكل الأنشطة الخصوصية والمشاركة المتوقّفة تنفيذها على المدرسة دون سواها.

الهدف 2.1.9 : ترشيد حوكمة النفقات العمومية

تقديم الهدف: يندرج هدف "ترشيد حوكمة النفقات العمومية" ضمن سياسة تركيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية الوزارة والذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة المعطيات والعوامل الخاصة بالمحيط الداخلي والخارجي للهيكل الإداري.

ولتحقيق الهدف المذكور تم تحديد المؤشرات التالية:

- 1- آجال فتح وإحالة وتفويض الاعتمادات،
- 2- آجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية،
- 3- آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات،
- 4- نسبة تنفيذ دراسة وانجاز مشاريع البناءات المبرمجة.

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم نجاعة الإدارة وحوكمة التصرف في النفقات العمومية.

مبررات اعتماد المؤشرات:

✓ المؤشر 1.2.1.9: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات:

آجال فتح وإحالة وتفويض الاعتمادات هي حلقة هامة في مسار التصرف في الميزانية خاصة أن تحقيق حاجيات مصالح الوزارة في الآجال يساهم في بلوغ أهداف القدرة على الأداء من جهة وإحكام التصرف في ميزانية الدولة من جهة أخرى. ونظرا للأهمية الآجال وتأثيرها على التصرف في الإعتمادات، تم اعتماد مؤشر آجال فتح وإحالة وتفويض الاعتمادات للقيام بمتابعة مدى تحكم الوزارة في الآجال المتعلقة بتنفيذ الميزانية أي آجال تحقيق سياساتها العمومية المحددة مسبقا وعدم تعطيل سير العمل الإداري لمختلف المصالح التابعة للوزارة.

في هذا الإطار تم اعتماد ثلاث مؤشرات فرعية للإمام بكل جوانب المؤشر المذكور تركز أساسا على الإجراءات المعتمدة للتمكن منفتح وإحالة وتفويض الاعتمادات في آجال معقولة تمكن من تنفيذ عادي للسياسات المرسومة من قبل الوزارة.

وتتمثل المؤشرات الفرعية الثلاث في ما يلي:

(1) المؤشر الفرعي 1: آجال دراسة المطالب

هي الآجال المستوجبة من قبل مصالح التصرف في الشؤون المالية و المادية للوزارة لدراسة مطالب أمري الصرف قبل إحالتها على أنظار الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة للنظر في إمكانية فتح الإعتمادات.

(2) المؤشر الفرعي 2: آجال فتح الاعتمادات

هي الآجال المستوجبة لاستكمال إجراءات فتح الاعتمادات من قبل الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة.

والملاحظ أن هذه الآجال تعتبر طويلة نوعا ما بالنظر للأهداف المنشودة و تحقيق تطور في القدرة على الأداء لأمري الصرف.

3) المؤشر الفرعي 3: آجال إحالة أو تفويض الاعتمادات

بعد فتح الإعتمادات من طرف الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وإصدار قرارات فتح الإعتمادات يتم تفويض أو إحالة الإعتمادات لفائدة آمرى الصرف. وعلى هذا الأساس تسعى مصالح الوزارة لمزيد تقليص آجال إحالة أو تفويض الاعتمادات لما لها من انعكاس على التحكم بالمؤشر ككل ومن ثمة تنفيذ المشاريع والسياسات العامة وتحقيق قدرة عالية على الأداء.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن اعتماد هذه المؤشرات الفرعية اندرج في مسار فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات حسب المتدخلين والإجراءات المنوطة بعهدتهم. ويبرز هذا المؤشر تطوّر دراسة طلبات فتح الإعتمادات والتصرف فيها في الآجال وتقييم مدى قدرة الإدارة على الاستجابة لحاجيات الهياكل المعنية وتوفير ما يلزمها من اعتمادات لاستمرارية المرفق العمومي وعدم تعطيل سير العمل الإداري.

المؤشر 2.2.1.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية

إن العمل على تعديل الآجال المستوجبة في كامل مسار إنجاز الصفقات والاستشارات يساهم بشكل مباشر في تحسين أداء الإدارة فلقد تم اعتماد مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية لمتابعة مدى سرعة استجابة مصالح الإدارة لطلبات الهياكل المختلفة اعتبارا لطول مسار إنجاز عملية الشراء انطلاقا من إعداد كراسات الشروط وصولا إلى عملية الاستلام. وحتى نتمكن من تحديد مجال اعتماد المؤشر بدقة تم استثناء المسار المتعلق بالصفقات العمومية الذي يخضع لأحكام الأمر المنظم للصفقات العمومية عدد 1039 لسنة 2014 للاختلاف الإجرائي من حيث الآجال والمتدخلين حيث تخضع الصفقات العمومية لمتدخلين إضافيين (لجان مراقبة الصفقات العمومية) وآجال إضافية للبت في محاضر الفتح والتقييم، كما تختلف الصفقات العمومية عن الشراءات العمومية من حيث الحجم فلا يتجاوز عدد الصفقات العمومية خلال السنة الواحدة عادة أربعة صفقات عمومية تابعة للوزارة. وفي إطار تطوير المؤشر تم إدراج الآجال المتعلقة ببقية مراحل مسار الشراءات حتى يتسنى تحسين القدرة على الأداء في مجال الشراءات وذلك من خلال ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في ما يلي :

(1) آجال إعداد كراسات الشروط:

تتمثل آجال إعداد كراسات الشروط في الأيام الفاصلة بين تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة وإعداد وختم الصفقات وتاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة.

ويسعى هذا المؤشر الفرعي إلى التقليل في آجال إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة وإعداد وختم الصفقات ومصادقة اللجنة المختصة على كراس الشروط.

(2) آجال التقييم الفني والمالي:

تتمثل آجال التقييم الفني والمالي في المدة الزمنية الفاصلة بين تاريخ فتح العروض وتاريخ إبداء لجنة المشتريات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي من خلال إعداد محضر تقييم العروض.

يسعى هذا المؤشر إلى التقليل في آجال تقييم العروض وإبداء لجنة المشتريات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي.

(3) آجال الاستلام الوقتي:

تتمثل آجال الاستلام الوقتي في المدة الزمنية الفاصلة بين إصدار الإذن بالتزود من قبل مصلحة تنفيذ الصفقات وانجاز المشتريات والتاريخ المضمن بمحضر الاستلام الوقتي. ويسعى هذا المؤشر إلى التقليل في آجال الاستلام وذلك بالتقليل وضبط آجال معينة كل حسب خاصية الاقتناءات والمشتريات المنجزة.

المؤشر 3.2.1.9 : آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات:

يهدف هذا المؤشر إلى تقليص آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات الذين قاموا بإيداع ملفاتهم طبقاً للإجراءات الجاري بها العمل.

وباعتبار أن مسار خلاص المزودين يتميز بوجود متدخلين أساسيين وهما أمر الصرف (المرحلة الإدارية) والمحاسب العمومي (المرحلة المحاسبية)، فهذا المؤشر يعنى بالمدّة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص النفقات العمومية والمحددة بـ 30 يوماً.

وتجدر الإشارة أن هذا المؤشر يهتم بخلاص النفقات العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة بالتالي لا يقع احتساب الآجال المستوجبة لتأشيرة مراقب المصاريف العمومية بخصوص اقتراحات التعهد الصادرة خارج إطار الرقابة المعدلة. كما يهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات المتعلقة بانجاز إقتناءات وإسداء خدمات تتطلب إصدار مسبق للإذن بالتزود.

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس نجاعة الإدارة في تأدية النفقات العمومية وتحسين جودة خدماتها وتدعيم ثقة المزودين ومزدي الخدمات في مصداقية الإدارة من خلال حرصها على خلق توازن بين تحقيق المصلحة العامة (التزود بالمواد والخدمات وتحقيق استمرارية المرفق العام) وضمان حق المزودين ومسدي الخدمات في خلاص مستحقاتهم المالية في آجال معقولة.

المؤشر 4.2.1.9 نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات :

تقوم الإدارة العامة للبناءات بمتابعة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة التابعة لوزارة المالية خاصة وأن هذه الأجال قد شهدت تأخيراً في آجال إنجاز لمشاريع سواء كان ذلك على مستوى الدراسة أو الأشغال بالمقارنة بما هو منصوص عليه بالقوانين الخاصة بالبناءات المدنية. وبالرجوع إلى الاعتمادات المخصصة بالميزانية فإن أكثر من 80 % من المشاريع البناءات ذات صبغة جهوية.

يتم قياس مدى تحقيق هدف " ترشيد حوكمة النفقات العمومية " عن طريق المؤشرات التالية:

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
9	9	9	10	12	11.5	11.5	يوم	المؤشر 1.2.1.9: آجال فتح وإحالة أو تفويض في الاعتمادات
60	62	65	70	69	85	90	يوم	المؤشر 2.2.1.9 : آجال تنفيذ المشتريات العمومية خارج الصفقات
20	22	25	27	29	-	-	يوم	المؤشر 3.2.1.9 :آجال خلاص المزودين و مسدي الخدمات
100	89.5	79	80	65.6	-	-	%	المؤشر 4.2.1.9: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات

مبشرات تحيين المؤشرات

المؤشر 2.2.1.9: آجال تنفيذ المشتريات العمومية خارج الصفقات

تم تحيين المؤشرات الفرعية للمؤشر المتعلق بتنفيذ المشتريات العمومية خارج الصفقات وذلك باعتماد التدرج المنطقي في التخفيض في هذه الآجال من 70 يوم بالنسبة لسنة 2019 إلى 60 يوم بعنوان سنة 2022 وهي آجال تعتبر معقولة حيث تأخذ بعين الاعتبار آجال التسليم الراجعة بالنظر إلى المزود.

المؤشر 3.2.1.9: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

تم تحيين المؤشر المتعلق بآجال خلاص المزودين و مسدي الخدمات وذلك باعتماد التدرج المنطقي في التخفيض في هذه الآجال من 27 يوم بالنسبة لسنة 2019 إلى 20 يوم بعنوان سنة 2022 وهي آجال تعتبر معقولة حيث تأخذ بعين الاعتبار آجال المصادقة على الفواتير التي ترجع بالنظر إلى مختلف الهياكل الإدارية المنتقعة.

المؤشر 4.2.1.9: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات

تم تحيين المؤشر المتعلق بنسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات وذلك استنادا إلى الإنجازات المحققة خلال سنة 2018 وجزء من سنة 2019.

الهدف 3.1.9: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي

تقديم الهدف:

تقوم هيئة الرقابة العامة للمالية بمراقبة تصريف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية والشركات التعاونية المركزية والتعاونيات والهياكل الأخرى التي تنتفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدولة أو الجماعات المحلية.

وتتولى الهيئة سنويًا، إنجاز أكثر من 65 مهمة مراقبة وتدقيق حسابات، ويمكن تبويب

مهام الرقابة حسب طبيعة المصالح والهياكل على النحو التالي:

- مهمات تخص مصالح وزارة المالية، أو هياكل تعمل تحت إشرافها،
- مهمات تفقد وبحث تخص منشآت عمومية ومؤسسات عمومية إدارية أو غير إدارية،
- مهمات تفقد وتقييم وبحث تخص عدة إدارات وهياكل أخرى،
- مهمات تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية.

وتقضي مهمات الرقابة والتقييم إلى إعداد تقارير تتضمن جملة من الملاحظات والنقائص التي تم تسجيلها، مما يستدعي مزيد حرص المصالح والهياكل المعنية لتداركها مستقبلاً، قصد إحكام إنجاز البرامج والمشاريع العمومية والإستعمال الأمثل للموارد المالية المخصصة لها.

وتتجز مهمات الرقابة طبقاً للبرنامج السنوي الذي تعدّه الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وذلك بعد المصادقة عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية، ويمكن للوزير المكلف بالمالية أن يأذن عند الاقتضاء بمهام مراقبة غير مدرجة بالبرنامج السنوي. وتحرص الهيئة على إنجاز مهماتها طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتدقيق.

وسعى لملاءمة هدفها مع مقتضيات التّوجّهات الإستراتيجية لوزارة الماليّة، تولّت الهيئة إعتقاد هدف جديد (بمناسبة إعداد المشروع السنوي للأداء لسنة 2019) يتمثّل في تدعيم مساهمة هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.

وتتمثّل أسباب إعتقاد الهدف المذكور في:

■ تفعيل إتفاقيات التّعاون والشراكة المبرمة بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية، وكذلك إتفاقيات التّعاون الدولي الموقّعة مع الدّيون الأوروبي لمكافحة الفساد OLAF بخصوص تبادل المعلومات والمعطيات وتطوير الكفاءات وتقديم المساعدة الفنية في مجال مقاومة الفساد.

■ إحترام مقتضيات إتفاقيات برنامج دعم الإنطلاقة الخامس (Programme d'Appui à la Relance V) الممولّ مع الإتحاد الأوروبي والذي ينصّ على تعهّد الدولة التونسيّة بالقيام بمهمات تدقيق القدرة على الأداء لبعض البرامج على مستوى الوزارات.

■ تطبيق مقتضيات الفصل 71 من القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 الذي ينصّ على تكليف هيكل الرقابة الإداريّة بفحص وتقييم وثائق الأداء المشار إليها بالفصل 63 من نفس القانون الأساسي إلى حين صدور الإطار المنظم لتقييم الأداء.

وفي إطار عملية التقييم الذاتي الدورية التي تقوم بها هيئة الرقابة العامة للمالية لإطار أدائها، يقترح إدخال التعديلات التّالية:

■ التخلّي على مؤشّر قيس الأداء (2.3.0.9) المتعلق بنسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بمراد خارجية المرسلّة إلى الممول الأجنبي في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات بإعتبار أن المؤشّر المذكور هو مؤشّر

نشاط، ولا يرتبط بصفة مباشرة بهدف الهيئة المتمثل في تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.

▪ إضافة مؤشر قيس أداء جديد في علاقة مباشرة بهدف الهيئة وبالأساس الجزء المتعلق بتطوير نجاعة التصرف العمومي. ويتمثل هذا المؤشر نسبة التوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة.

▪ إضافة على مستوى تسمية مؤشر قيس الأداء 1.3.0.9: نسبة مهمات الرقابة المنجزة والتي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق القدرة على الأداء، العبارة التالية " أو التي تم الشروع في إنجازها" لتصبح التسمية على النحو التالي 1.3.1.9: نسبة مهمات الرقابة المنجزة أو التي تم الشروع في إنجازها والتي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق الأداء.

وبالتالي تتمثل مؤشرات قيس الأداء المقترحة في:

- نسبة مهمات الرقابة المنجزة أو التي تم الشروع في إنجازها والتي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق القدرة على الأداء

- نسبة التوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة.

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ التوجه الإستراتيجي لمهمة المالية المتعلقة بتدعيم الحوكمة

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: في هذا الإطار، تم اعتماد المؤشرات المذكورة التي تمكن الهيئة من تقييم:

- إنجاز مهمات متعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق أداء البرامج والمهمات ضمن البرنامج السنوي لتدخل الهيئة،

- نسبة التوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة والمضمنة بالتقارير النهائية للتقعد.

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
25%	25%	20%	15%	-	-	-	نسبة مائوية	المؤشر 1.3.0.9: نسبة مهمات الرقابة المنجزة أو التي تم الشروع في إنجازها والتي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق الأداء.
50%	45%	40%	-	-	-	-	نسبة مائوية	المؤشر 2.3.0.9: نسبة التوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة

2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

تتمثل الأنشطة والتدخلات التي تساهم مباشرة في تحسين أداء البرنامج فيما يلي:

جدول عدد 6: بيان الأنشطة والتدخلات

تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	مؤشرات قياس الأداء	الأهداف	البرنامج
234		- مزيد تركيز مقومات التصرف التقديري أو ما يمكن التعبير عنه بالتصرف التقديري للانتدابات وذلك من خلال التحديد المسبق للحاجيات والتحديد المسبق للمعايير الخاصة بمركز العمل. وفي الجانب المتعلق بالطابع الكمي للانتداب يتعين أن يكون الانتداب ناتجا عن حاجة متأكدة لشغور مركز عمل محدد بصفة مسبقة إذ يجب أن يكون للانتداب تبريره في ميزانية الوزارة وذلك من خلال توفير الإعتمادات اللازمة لتحمل الأعباء الناتجة عنه وفي هذا الإطار نشير إلى أن تحسين التصرف في الموارد البشرية يستوجب أن يكون تحديد الحاجيات من الموارد البشرية مضبوط من قبل المصالح المعنية على المدى المتوسط يتأسس على معطيات موضوعية ذات بعد استشرافي يربط	100%	نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الأجل	تحسين التصرف في الموارد البشرية	القيادة والمساندة

<p>التصرف في المسار المهني لأعوان وزارة المالية</p>	<p>الحاجة من الموارد بجملة المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المحيط الخارجي والداخلي والتي قد يكون لها بالغ الأثر على نوعية وكمية الخدمات والمناهج التي يتوجب اعتمادها من أجل تأمينها.</p> <p>- مزيد التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في عملية الانتداب.</p> <p>- تطوير التطبيقات الإعلامية الخاصة بالانتدابات والتي تم وضعها من طرف مصالحنا منذ سنة 2008 لتتلاءم مع المتطلبات والمعايير الجديدة للانتداب.</p> <p>- مواصلة الأشغال المتعلقة بإعداد دليل إجراءات التصرف في الموارد البشرية خاصة في الجانب المتعلق بالانتدابات والترقيات والإحالة على التقاعد</p> <p>- مواصلة العمل على وضع المنظومة الإعلامية الموحدة للتصرف في الموارد البشرية بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية</p> <p>الانطلاق في إعداد بطاقات المهام خاصة مع مشروع التوأمة مع الإتحاد الأوروبي لإرساء أدوات التصرف التقديري في الوظائف والخبرات.</p>				
	<p>-التنسيق مع هياكل الإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية لضبط برنامج عمل السنة المالية المعنية تتضمن تاريخ فتح المناظرة وتاريخ غلق سجل الترشيحات وتاريخ الإعلان عن النتائج.</p> <p>- برمجة دورات تكوينية متخصصة في المجالات المتعلقة بدراسة وفرز ملفات المناظرات الداخلية للترقية قصد تطوير قدرات الأعوان العاملين في هذا المجال،</p> <p>- برمجة دورات تكوينية متخصصة في مجال شروط وإجراءات الترقية إلى الرتب العليا وكيفية إعداد التقرير المكون لملف الترشيح.</p> <p>- مزيد التنسيق مع أعضاء لجان المناظرات الداخلية للترقية وخاصة مع ممثل رئاسة الحكومة للتسريع في نسق دراسة ملفات الترشيح.</p> <p>- النظر في إمكانية فتح المناظرات الداخلية للترقية بالتداول بين مختلف الأسلاك وذلك بعد</p>	<p>نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال</p> <p>10%</p>			

		<p>التنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وأخذ رأي السيد وزير المالية في هذا المقترح.</p> <p>- العمل بأحكام الأمر عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتقويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية والذي نص على أن إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الامتحان الخاصة بالمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية الراجعة بالنظر لوزارة المالية أصبحت من مشمولات وزير المالية وهو ما سيمنح من تقليص الأجال المتعلقة بإنجاز الترقيات.</p> <p>إحداث مراكز امتحان على مستوى الجهات يتم فيها إعطاء الدروس للمتشحين لتأهيلهم لاجتياز المناظرات وفي نفس الوقت استعمال هذه المراكز لإجراءات الاختبارات وهو ما من شأنه أن يقلص من عدد المتغيين في المناظرات الداخلية للترقية إضافة إلى التقليص في آجال تنظيم المناظرات وذلك في إطار دعم مفهوم اللامركزية.</p>			
575	التكوين	<p>-وضع خطة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتنسيق أكثر فيما بينها على مستوى البرمجة والتنفيذ والمتابعة والتقييم.</p> <p>- البحث عن فضاءات تكوين خارجية لإحتضان الدورات التكوينية التي تنظمها المدرسة على مستوى جهوي لتغطية حاجيات التكوين للمصالح الجهوية</p> <p>- دعم التكوين في الجهات وذلك بالحرص على توفير مكونين جهويين، حتى يتسنى لجميع الأعوان الراجعين بالنظر لوزارة المالية الإنتفاع بالتكوين بأقل كلفة ممكنة.</p> <p>-إعادة تنظيم مصالح المدرسة بما يتماشى ومتطلبات التصرف الحديث وتطوير منظومة التكوين.</p> <p>- تحيين مستوى تأجير المكونين والأخذ بعين</p>	نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية		

		الإعتبار لمراحل التكوين لفائدة الرتب الدنيا.			
		-إعداد دليل إجراءات يتضمن مختلف الإجراءات والمسارات الخاصة بالتصرف في الإعتمادات ابتداء من تاريخ طلب فتح وتقويض أو إحالة الإعتمادات إلى تاريخ تقويضها أو تحويلها ومن قبل لجنة مشتركة تضم أطراف من الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وذلك بتحديد مختلف الإخلالات أو التعطيلات التي يمكن أن تطرأ على إحدى المسارات وتكون سبب في تأخير الاستجابة للطلبات الصادرة في الغرض.		المؤشر 1.2.1.9:آجا ل فتح وإحالة أو تقويض الاعتمادات	
101 101	مساعدة لوجيستية ومادية	- تدعيم تركيبة لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بكفاءات كما تم تكليف إطار بالكتابة القارة للجنة ليتم التسريع في إعداد التقارير المتعلقة بكل شراء عمومي، - تكليف لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بالمصادقة على كراسات الشروط لضمان مشاركة في إطار منافسة نزيهة، - التصييص ضمن كراسات الشروط على مدة معقولة لإيداع العروض وإلتامام عملية الاستلام الوتقي.		المؤشر 2.2.1.9:آ جال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية	ترشيد حوكمة النفقات العمومية (2.1.9)
		- الحرص على التقليص في آجال المصادقة على الفواتير من طرف المصالح المتمتعة بالخدمة. -إرساء منظومة الرقابة الداخلية لاستباق الأخطار التي تهدد عملية خلاص المزودين و مسدي الخدمات و العمل على تقادي التنازع السلبي أو الإيجابي لبعض المهام المكونة لعملية الخلاص. -السعي الى إرساء منظومة إعلامية يتمكن من خلالها المزود الاطلاع على خلاص فواتيرهم دون الرجوع الى الإدارة.		المؤشر 3.2.1.9:آ جال خلاص المزودين ومسدي الخدمات	

		<p>- إعداد رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع المبرمجة بميزانية وزارة المالية.</p> <p>- إعداد برنامج الاجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو لاجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال</p> <p>- توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجه بالميزانية، تقاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع.</p> <p>- إعداد مراسلات تذكير وعقد اجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة إلى مختلف الولاية وذلك بصفة دورية</p>		<p>المؤشر 4.2.1.9: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات المبرمجة</p>	
522	رقابة وتدقيق وتقييم	<p>- اعتماد منهجية التدقيق حسب المخاطر لتحديد مجالات نشاط المؤسسات المعنية بالرقابة التي يمكن أن تتضمن شبهات فساد وأو غسل أموال، وإستغلال المعطيات المتوفرة لدى الهيئة حول ملفات شبهات الفساد.</p> <p>- التنسيق مع مصالح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بخصوص التقصي في بعض الملفات التي تحوم عليها شبهات فساد وأو غسل أموال.</p> <p>- برمجة دورات تكوينية خصوصية تتعلق بأليات مكافحة الفساد وغسل الأموال.</p> <p>- إدراج مهمات تدقيقا لأداء كمحور قارّ ضمن برنامج تدخّل الهيئة.</p>	20%	<p>نسبة مهمات الرقابة المنجزة أو التي تمّ الشروع في إنجازها والتي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي والمهمات المتعلقة بتدقيق الأداء.</p>	<p>تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطور نجاعة التصرف العمومي</p>
		<p>- إعداد بطاقة من قبل رئيس الفريق بمناسبة</p>	40%	نسبة	

	إصدار التقرير النهائي للمهمة، تضبط نسبة التوصيات المصادق عليها أو التي تعهد المتصرف بتطبيقها مقارنة بعدد التوصيات الصادرة على مستوى التقرير الأولي للتقّـد.		التوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها من قبل الهيكل والمصالح الخاضعة للرقابة		
--	---	--	---	--	--

3-نفقات البرنامج:

1.3- ميزانية البرنامج:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 والمحمولة على الموارد العامة للميزانية في حدود 105495 ألف دينار مقابل 95973 ألف دينار لسنة 2019 وتتوزع كما يلي:

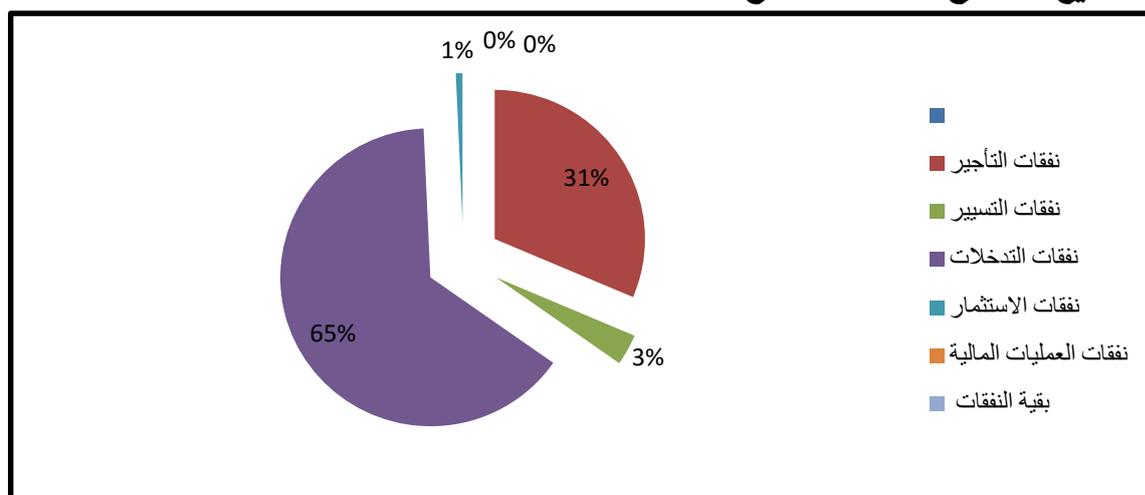
ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

النسبة %	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب القديم	التبويب الجديد		
37.0	8 945	33 106	24 161	24 161	16 821	نفقات التأجير
3	101	3 538	3 437	3 337	3 660	نفقات التسيير
0	201	68 076	67 875	5 875	754	نفقات التدخلات
55	275	775	500	500	314	نفقات الإستثمار
0	0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
0	0	0	0	62 100	85 718	بقية النفقات
10	9 522	105 495	95 973	95 973	107 267	المجموع

بالنسبة لسنة 2020 تم الأخذ بعين الاعتبار الموارد الذاتية لديوان مساكن أعوان المالية. (بالإضافة إلى الموارد الذاتية للمدرسة الوطنية للمالية ومركز الاعلامية لوزارة المالية).

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة



ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

نسبة التطور 2020-2019		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)-(2)/ (1)	المبلغ (1)-(2)					
					الأنشطة المركزية	البرامج الفرعية المركزية
-	-	1064	-	-	قيادة وتنسيق	برنامج
-	-	522	-	-	رقابة وتدقيق وتقييم	فرعي 1: القيادة والمساندة
-	-	234	-	-	التصرف في المسار المهني لأعوان وزارة المالية	
-	-	101101	-	-	المساندة المادية واللوجستية	
-	-	2000			الإحاطة الإجتماعية	
					تصميم ودراسة والتصرف في المنظومات الإعلامية لفائدة وزارة المالية	
-	-	575	-	-	التكوين	
10	9 522	105 495	95 973	107 267	مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة	
10	9 522	105 495	95 973	107 267	مجموع البرنامج	

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومي

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج القيادة والمساندة:

ضبطت تقديرات إتمادات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 117647 أد سنة 2020 و122784 أد لسنة 2021 و130528 أد لسنة 2022 مقابل 104724 أد لسنة 2019.

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق.م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
37148	34718	33 106	24 161	24 161	16 821	-	نفقات التأجير
3970	3710	3 538	3 437	3 337	3 660	-	نفقات التسيير
76388	71391	68 076	67 875	5 875	0	-	نفقات التدخلات
870	813	775	500	500	314	-	نفقات الاستثمار
0	0	0	0	0	0	-	نفقات العمليات المالية
0	0	0	0	62 100	85 718	-	بقية النفقات
118376	110632	105495	95973	95973	107268	100951	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
130528	122784	117647	104724	104724	116046	110270	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق

بطاقات المؤشرات

بطاقات مؤشرات

برنامج الديوانة

بطاقة المؤشر: معدل التسريح الديواني للبضائع

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 1.1.0.1
تسمية المؤشر: معدل التسريح الديواني للبضائع.
تاريخ تحيين المؤشر: 2019/09/03.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إسناد المصالح العملياتية.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشر: يدلّ هذا المؤشر على المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب الأجل من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية إلى تاريخ منح الإذن بالرفع بالمكتب الحدودي للعمليات التجارية بميناء رادس الذي يمثل حوالي 80% من المجموع الوطني.
- حيث تتولّى الإدارة العامة للديوانة حالياً احتساب معدّل آجال التسريح الديواني على ضوء عينة شهرية من عمليات التوريد يتمّ تحديدها إثر تحقيق ميداني بميناء رادس ينجز خلال الأسبوع الأخير من كلّ شهر ويشمل كلّ عمليات الرفع التي تتمّ في هذه الفترة.
- 2- وحدة المؤشر: اليوم.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان): الحصول على تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية حسب المعطيات المجمعة لدى إدارة التصرف في المخاطر.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التصاريح الديوانية لدى المكاتب.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنوياً.
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 0.53 يوماً سنة 2022.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مدير إدارة التصرف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

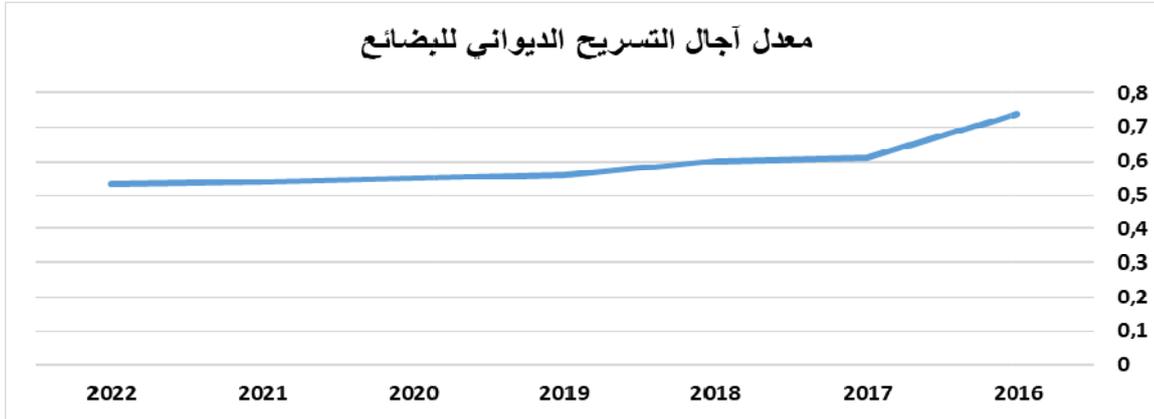
جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
0.53	0.54	0.55	0.56	0.60	0.61	0.74	اليوم	مؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع انخفاضاً هاماً وصلت إلى 0.60 يوماً سنة 2018 نظراً لتراجع آجال التسريح الديواني بالنسبة للتصاريح الموجهة للمسلك الأحمر والتصاريح المنضوية تحت نظام الوضع للاستهلاك.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر :

تقديرات الإعتامادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
		<p>-القيام بمتابعة مردودية الضباط المصفين من قبل منظورهم.</p> <p>-رفع تقارير إلى السيد المدير العام للديوانة ورؤساء المكاتب تحتوي على معطيات وإحصائيات تتعلق بآجال التسريح الديواني والمخالفات المرفوعة الخاصة بكل ضابط مصفي.</p> <p>-العمل على إتمام تنقيح القرار المتعلق بتنظيم التوقيت الإداري الخاص بمصالح الإدارة العامة للديوانة.</p> <p>-العمل التدريجي على استعمال الطريقة المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة في احتساب الآجال Etude sur le temps nécessaire pour la (mainlevée)</p> <p>-العمل على تركيز تطبيق إعلامية بمنظومة SINDA تمكّن من تركيز إنذار آلي يقوم على تنبيه رئيس المكتب أو من ينوبه في صورة تجاوزت مدة معالجة التصريح الديواني من قبل الضابط المصفي الآجال العادية والمحددة مسبقا.</p>	0.56		0.53	المؤشر 1.1.0.1 معدلات آجال التسريح الديواني للبيضاء.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا شيء.

بطاقة المؤشر: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم الفرع، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 2.1.0.1
تسمية المؤشر: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين.
تاريخ تحيين المؤشر: 2019/09/03.

I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إسناد المصالح العملياتية.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشر: يدلّ هذا المؤشر على عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة للتمتع بالامتيازات التسهيلات.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم خلال السنة.
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: مطالب المتعاملين الاقتصاديين المسجلة لدى خلية المتعامل الاقتصادي المعتمد.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): الإستجابة لمطالب 10 متعامل اقتصادي معتمد خلال سنة 2022.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): المسؤول عن خلية المتعامل الاقتصادي المعتمد.

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

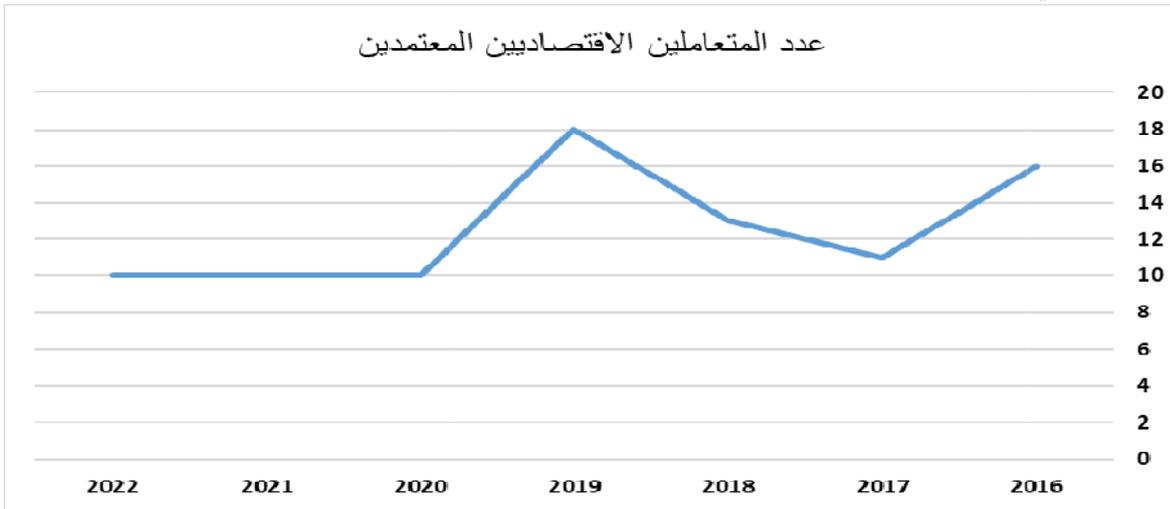
جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
10	10	10	18	13	11	16	العدد	مؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين 13 في سنة 2018 مع نسبة إنجاز تقدر بـ 97% بعد أن كانت التقديرات المسطرة لسنة 2018، 15 متعامل إقتصادي معتمد وقد بلغ العدد الجملي للمؤسسات المنتقعة بهذه الصفة 48 مؤسسة

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 202	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهد فة للمؤشر	
		<p>- تمكين خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد من الموارد البشرية والمادية الضرورية والتي ستمكّن من تحسين مردوديتها.</p> <p>- القيام بدورات تكوينية ميدانية في التدقيق القبلي واللاحق لضباط خلية المتعامل الاقتصادي المعتمد.</p> <p>- إقتناء معدّات وتجهيزات إعلامية في إطار برنامج تنمية الصادرات PDEIII</p> <p>- تألية إجراءات منح ومتابعة صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد.</p> <p>- إجراء دورات تكوينية حول إستعمال التطبيق الإعلامية الجديدة الخاصة بالمتعامل الإقتصادي المعتمد</p> <p>- دعوة المؤسسات المصدرة كليا التي تستجيب للشروط الواجب توفرها إلى تقديم طلب قصد الإنتفاع بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد وذلك بهدف تعميم هذه الصفة على هذا النوع من الشركات. هذا الإجراء سيمكّن من إعادة توزيع أعبان الديوانة المراقبين لهذه المؤسسات على المصالح الديوانية الأخرى كإدارة الحرس الديواني.</p> <p>- القيام بندوات تحسيسية قصد الإحاطة بالمستثمرين والإستماع إلى مشاغلهم.</p>	18		10	مؤشر 2.1.0.1 عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا شيء.

بطاقة المؤشر: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم الفرع، رقم الهدف، رقم المؤشر): 3.1.0.1
تسمية المؤشر: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني.
تاريخ تحيين المؤشر: 2019/09/03.

I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إسناد المصالح العملياتية.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للضائع.
- 4- تعريف المؤشر: يعكس هذا المؤشر نجاعة الإدارة العامة للديوانة في دعم المؤسسات التي تعمل في ميدان التجارة الخارجية (توريد وتصدير) وذلك بإلغاء التعامل معها بالوثائق (عدم تقديم الوثائق على سند ورقي) وتعويضها بتعامل لا مادي (إلكتروني).
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بقسمة عدد الوثائق اللامادية على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مأوية الجمالية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للوثائق وعدد الوثائق اللامادية منها.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني وعدد الوثائق اللامادية منها.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للوثائق الديوانية الورقية المتعلقة بالتسريح الديواني وعدد الوثائق اللامادية منها وتحديد النسبة المئوية من مكتب الدراسات والتشريع أساسا ووحدة الاتصال.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 89% من لامادية الوثائق سنة 2022.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): رئيس مكتب الدراسات والتشريع ووحدة الاتصال وإدارة الإحصائيات والإعلامية.

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

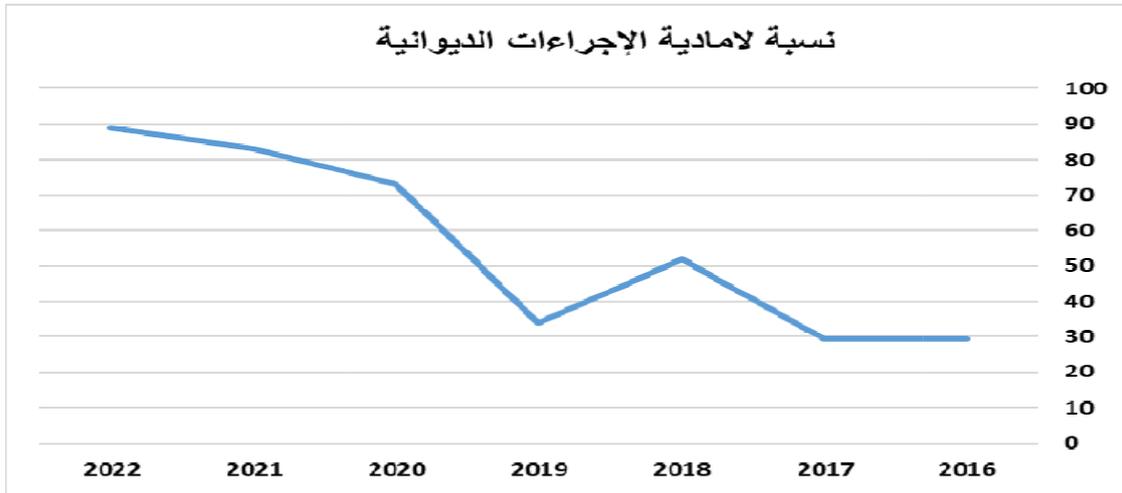
تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
89	83	73	34	52	29.26	29.26	النسبة الجملية مؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية	

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الإنجاز لمؤشر لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني لسنة 2018، 160% حيث بلغت نسبة لامادية الإجراءات الديوانية 52% من مجموع الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني مقابل 32% كنسبة تقديرية لسنة 2018.

وتعتبر هذه النسبة المحققة هامة بالنظر إلى الصعوبات التقنية والتي تحول دون تجسيم مقترحات التألية الواردة ببرنامج تبسيط الإجراءات الديوانية والجبائية والذي يستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية وإعتماد نظام موحد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخلين.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهد فة للمؤشر	
		<p>- العمل على تألية الإجراءات الديوانية الخاصة بالتسريح الديواني والتي لم يتم رقمتها إلى حد الآن.</p> <p>- الحرص على متابعة الإجراءات التي تم ضبطها في إطار المجلس الأعلى للتصدير لرقمنتها وذلك بمزيد التنسيق مع شبكة تونس للتجارة.</p> <p>- العمل على إستكمال رقمنة وتألية الإجراءات الديوانية عند التصدير في إطار إضبارة النقل.</p> <p>- العمل على تألية "تأشيرة الإذن بالوسق" "VISAD'EMBARQUEMENT"</p> <p>- إستكمال إستصدار الأمر المتعلق ببيان الحمولة المسبق تطبيقا لأحكام الفصل 80 من مجلة الديوانة</p> <p>- إستصدار الأمر المتعلق بالدفع الإلكتروني</p> <p>- المصادقة على الإمضاء والدفع الإلكتروني.</p> <p>- العمل على إلغاء الطابع المادي للإجراءات الديوانية المرقمنة مع إعادة النظر في تنقيح النصوص القانونية المنظمة لذلك.</p>	73		89	مؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة إحصاء إدراج الإجراءات اللامادي.

بطاقة المؤشر: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 4.1.0.1
تسمية المؤشر: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني.
تاريخ تحيين المؤشر: 2019/09/03.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إسناد المصالح العملياتية.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشر: يمكن الموقع المتعاملين مع الإدارة من الحصول على العديد من الخدمات الإدارية عن طريق تعميم المطالب الخاصة بها وإرسالها إلكترونياً إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر باحتساب عدد الخدمات المتوفرة على موقع الواب.
- 2- وحدة المؤشر: العدد الجملي.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الخدمات على موقع الواب حسب معطيات خلية الاتصال.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 21 خدمة على الواب سنة 2022.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): رئيس خلية الاتصال.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

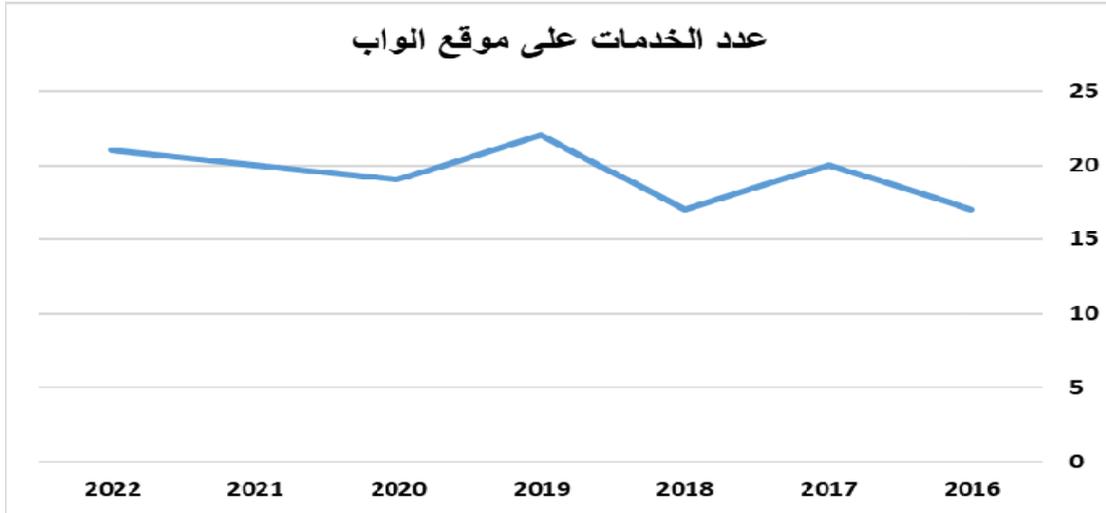
تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
21	20	19	22	17	20	17	العدد الجملي	مؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ العدد الجملي للخدمات على موقع الواب في سنة 2018 عدد 17 خدمة مع نسبة إنجاز 81% بعد أن كان العدد الجملي المسجل في موفى سنة 2017، 20 خدمة.

وخلافا لما توحى به الأرقام، لا يمكن اعتبار نقص الخدمات الحاصل بين 2017 و2018 بمثابة تراجع في مؤشرات الأداء بل بالعكس، ففي إطار إنجاز الموقع الجديد للديوانة والذي تم إطلاقه للعموم خلال شهر نوفمبر 2018، تمت إعادة النظر في جميع الخدمات القديمة المعروضة في اتجاه تحسينها وتحسينها كخدمة الأداء على العربات أو خدمة التعريفية المندمجة أو في اتجاه حذفها كـ بعض الخدمات التي لا تحقق إضافة بالنسبة للمستعمل وذلك في إطار تبسيط وتطوير الموقع الجديد للديوانة في نسخته 2019، والذي يعكس تطورا من حيث جودة الخدمات المقدمة وليس من حيث عدد الخدمات بناءً على تصور جديد تم تحقيقه بالموقع الجديد.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهد فة للمؤشر	
		<p>-إضافة خدمات أخرى على موقع الواب للإدارة حسب الحاجة بعد إحداث مركز الإعلامية الجديد.</p> <p>- تحيين قاعدة بيانات خدمتي (التعريف المندمجة على الخط)</p> <p>-تفعيل التراسل الإلكتروني الداخلي عبر موقع الأنترنات</p> <p>-إستبدال "SERVEUR" الأنترنات</p> <p>-إحداث صفحة تعريفية خاصة بالديوانة التونسية صلب الموسوعة الرقمية العالمية ويكيبيديا</p> <p>- إعداد كتيب إشهاري للتعريف بالديوانة التونسية</p> <p>-توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لخلية الإتصال.</p>	19		21	مؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

تعقد إجراءات إدراج خدمات جديدة على الواب.

بطاقة المؤشر : عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري

- رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 1.2.0.1
تسمية المؤشر: عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري.
تاريخ تحيين المؤشر: 2019/09/03.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الشمالية، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الجنوبية، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بسوسة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بصفاقس، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بجندوبة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بقفصة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بمدنين، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بالقصرين.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة.
- 4- تعريف المؤشر: يعتبر هذا المؤشر هاما لقياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجهها في مجال مكافحة الغش ويعكس قدرتها على التدخّل الاستباقي (الردع).
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرّيعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرّيعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية.
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية التي تتولى تجميع المعطيات من المكاتب الديوانية الراجعة لها بالنظر.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المحاضر المجمعة من قبل الإدارات الجهوية للديوانة.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): الهدف هو بلوغ عدد 109365 محضر مخالفة مسجلة بمكاتب الديوانة سنة 2022.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مديرو الإدارات الجهوية للديوانة.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
109365	95117	83026	59000	67256	58420	52866	عدد مؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من الغش التجاري	

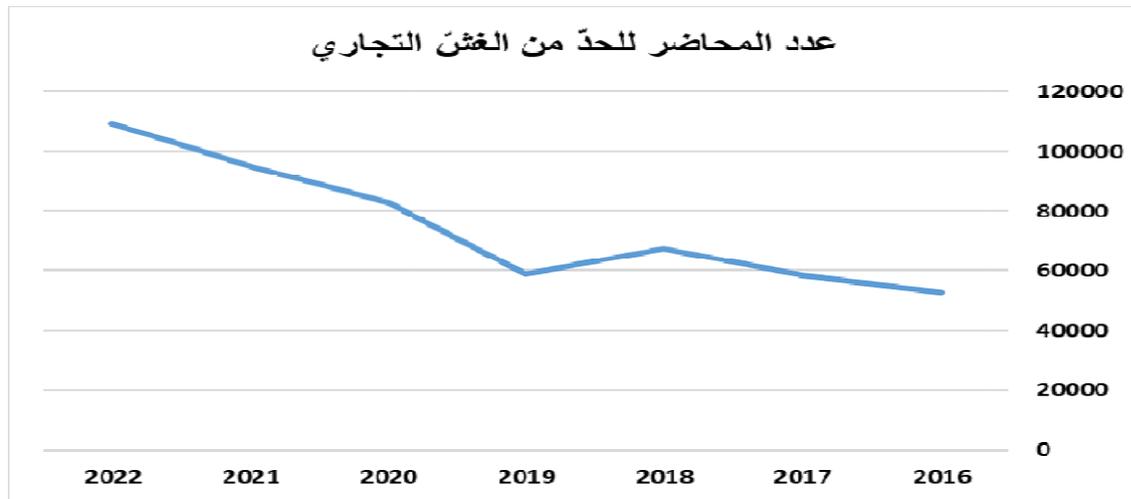
2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد المحاضر للحد من الغش التجاري سنة 2018 حوالي 67256 محضرا أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 115%.

ويختلف عدد المحاضر للحد من الغش التجاري من إدارة جهوية إلى أخرى نظرا للتفاوت في حجم وعدد التصاريح الديوانية المسجلة بكل إدارة سواء عند التوريد أو التصدير، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي لكل إدارة جهوية والذي يمثل عامل أساسي في تحديد طبيعة وحجم الأنشطة الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المحاضر من الغش التجاري شهد ارتفاعا خلال سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 بكل من الإدارة الجهوية تونس الجنوبية، الإدارة الجهوية بسوسة، الإدارة الجهوية بصفاقس، الإدارة الجهوية تونس الشمالية، والإدارة الجهوية بالقصرين، في حين تراجع بالنسبة للإدارات الجهوية مدنين، قفصة وجندوبة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهد فة للمؤشر	
		<p>تحرير أكبر عدد ممكن من المحاضر لردع المخالفين.</p> <p>- تدعيم العديد في المكاتب الحدودية وخاصة التي تقوم بمعالجة عدد كبير من التصاريح الديوانية مثل المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء والمكتب الحدودي لمخازن ومساحات التسريح الديواني والمكتب الحدودي بسوسة.</p> <p>-الإستغلال الفوري لبرمجية تسجيل المحاضر الديوانية</p> <p>- العمل على إستصدار الإطار القانوني المنظم لعمليات المراقبة اللاحقة</p>	83026		109365	مؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من الغش التجاري

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر: لا شيء.

بطاقة المؤشر: عدد المحاضر للحد من التهريب

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 2.2.0.1
تسمية المؤشر: عدد المحاضر للحد من التهريب.
تاريخ تحيين المؤشر: 2019/09/03.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الحرس الديواني.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة.
- 4- تعريف المؤشر: هذا المؤشر يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمة مصالح المراقبة.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر.
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة من قبل مصالح إدارة الحرس الديواني والحرس الوطني والشرطة، والمسجلة لدى مكاتب الديوانة الراجعة بالنظر للإدارات الجهوية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة لدى المكاتب الديوانية.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للديوانة.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 22997 محضرا سنة 2022.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مديرو الإدارات الجهوية للديوانة.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

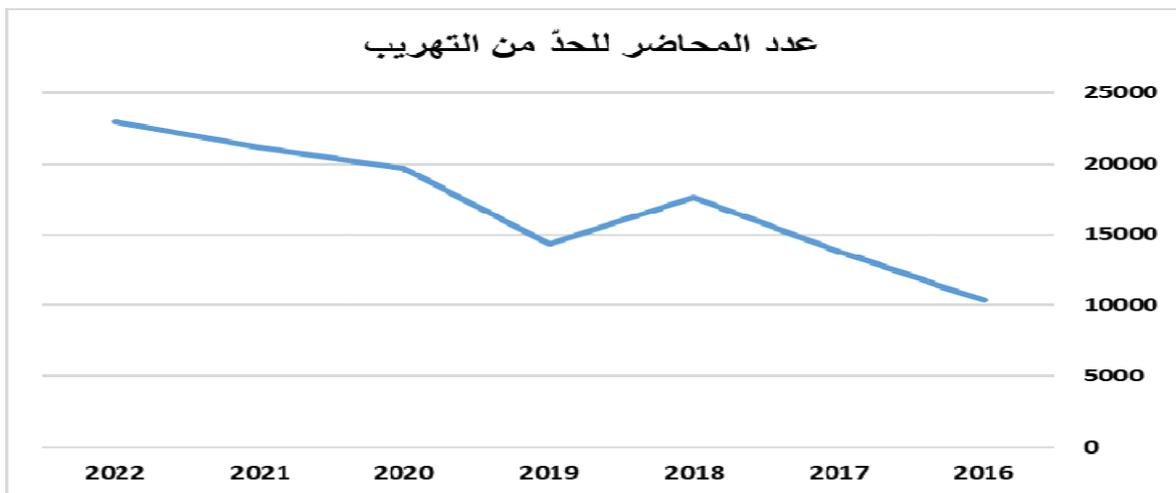
جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
22997	21148	19711	14300	17589	13788	10405	العدد	مؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد المحاضر للحد من التهريب سنة 2018 حوالي 17589 محضرا في حين أنّ التقديرات كانت 14000 محضر أي بنسبة إنجاز 126% وقد شهد مؤشر عدد المحاضر للحدّ من التهريب في سنة 2018 إرتفاعا هاما بالمقارنة مع سنة 2017 حيث بلغت نسبة التطور 28 % ويعود ذلك إلى المجهودات المبذولة من طرف أعوان الإدارة العامة للديوانة في مقاومة التهريب بالإضافة إلى توفير الوسائل البشرية والمادية النوعية كإقتناء سيارات رباعية الدفع ونظام "سند" موبيل وشبكة إتصال حديثة وأجهزة سكانار لفحص السيارات والحاويات على الطريق وتجهيزات خاصة أخرى وضعت على ذمة فرق المراقبة مما كان له أثر ردعي على المخالفين وذلك بهدف تجفيف منابع التهريب والسيطرة عليه.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهد فة للمؤشر	
	<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز أعمال مكافحة التهريب بدعم الإمكانيات المادية والبشرية. -إقتناء أجهزة كشف بالأشعة - إقتناء وتركيز القسط الأول من الشبكة الراديوية - بناء مركز مشترك للشرطة والديوانة بحزوة - بناء مركز مشترك للشرطة والديوانة بغار الدماء - بناء مقر الإدارة الجهوية ومقر الحرس الديواني بالقيروان - تهيئة مقر الفرقة المختصة للحرس الديواني بقرنباية - هدم وبناء مقر الحرس الديواني بمجاز الباب - بناء المقر الفصيل البحري بالمهدية - صيانة مقر الوحدة الثالثة بسوسة - بناء المقر الفصيل البحري بقابس - بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بتونس الجنوبية - بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بالكاف - هدم وبناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بصفاقس - بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بنابل - بناء مقر الإدارة الجهوية وفرقة الحراسة والتفتيشات بجندوبة -بناء مقر فرقة الحراسة والتفتيشات ومستودع بالمنستير - اقتناء وسائل دارجة رياضية الدفع وسيارات نفعية وسيارات مصلحة وسيارات مطاردة وسيارات مصفحة وشاحنات لنقل البضائع المحجوزة من أماكن الحجز إلى مخازن الحجز (برنامج تعصير الديوانة). - إقتناء أجهزة لمراقبة وحدات الشحن (GPS/GPRS) (برنامج تعصير الديوانة) 		19711		22997	مؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من التهريب

5- تحديد أهم النقاط (Limites) المتعلقة بالمؤشر: لا شيء.

بطاقة المؤشر: نسبة التواجد الفعلي لوحدة المراقبة

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم الفرع، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 3.2.0.1
تسمية المؤشر: نسبة التواجد الفعلي لوحدة المراقبة.
تاريخ تحيين المؤشر: 2019/09/03.

I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 - البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الحرس الديواني.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة.
- 4 - تعريف المؤشر: يستعمل هذا المؤشر لقيس التواجد الفعلي لمصالح وحدات وفرق الحراسة التابعة للحرس الديواني.
- 5 - نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6 - طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بقسمة عدد الدوريات المنجزة خلال السنة على عدد الدوريات المنشود وحدة المؤشر: نسبة مأوية.
- 3-المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للدوريات المنجزة خلال السنة.
- 6- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للدوريات المنجزة خلال السنة
- 5-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للدوريات المنجزة خلال السنة
- 6-تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 72% من تواجد وحدات المراقبة سنة 2022.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مدير إدارة الحرس الديواني.

III - قراءة نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

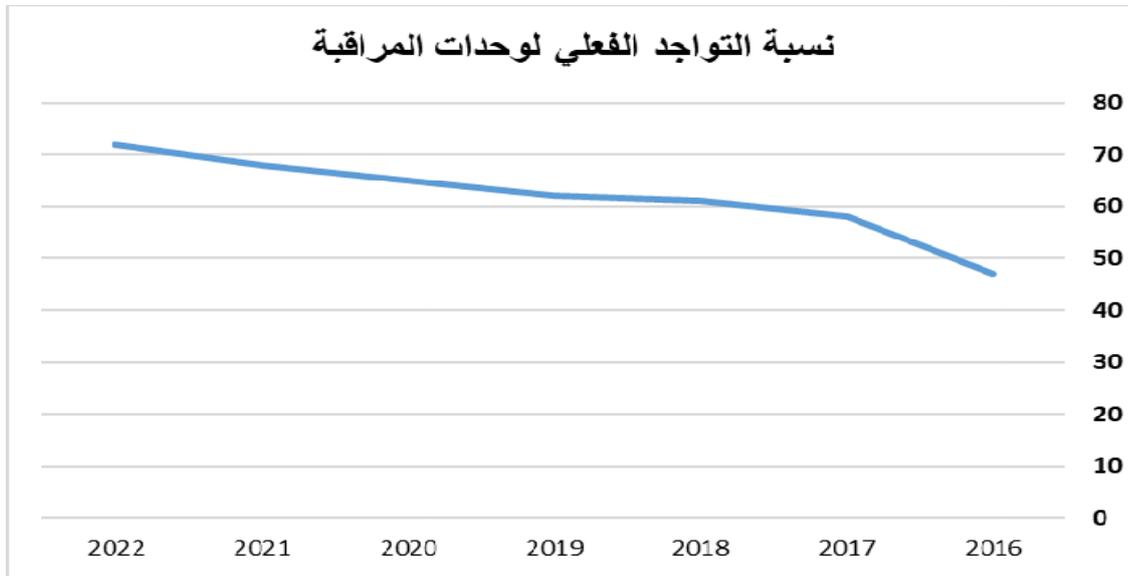
تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
72	68	65	62	61	58	47	نسبة مؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدة المراقبة	

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة التواجد الفعلي لوحدة المراقبة الديوانية سنة 2018 حوالي 61% في حين أنّ التقديرات كانت 60% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 100%.

ويعود ذلك إلى الجهد المبذول للرفع من عدد فرق المراقبة رغم وجود نقص في عدد أعوان الفرق الديوانية وفي عدد الوسائل الدّارجة المخصصة لفرق المراقبة، حيث سجلنا إرتفاع لعدد الدوريات لمصالح الحرس الديواني في سنة 2018 والتي بلغت 26284 دورية مقابل 24882 دورية في سنة 2017 أي بنسبة تطوّر بلغت 6%.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهد فة للمؤشر	
		الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية: - زيادة ساعات العمل بالوحدات. - اقتناء سيارات استطلاع. - اقتناء الوسائل مع انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري للرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية وذلك بالرفع في عدد الدوريات مع الحرص على حسن إنتشارها على كامل التراب التونسي.	65		72	مؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

5- تحديد أهم النقااص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة في تحديد عدد الدوريات المثالي.

بطاقة المؤشر: عدد البيوعات بالمزاد العلني

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 1.3.0.1
تسمية المؤشر: عدد البيوعات بالمزاد العلني.
تاريخ تحيين المؤشر: 2019/09/03.

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إسناد المصالح العملياتية.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز.
- 4- تعريف المؤشر: هذا المؤشر يعكس ولو بصفة غير مباشرة أهمية عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 6- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر باحتساب عدد البيوعات بالمزاد العلني في السنة.
- 2- وحدة المؤشر: العدد
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للبيوعات التي تتم بالمزاد العلني.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للبيوعات التي تتم بالمزاد العلني حسب معطيات مكتب الإيداع والحجز.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد البيوعات بالمزاد العلني حسب مكتب الإيداع والحجز.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): القيام بعدد 1200 عملية بيع بالمزاد العلني سنة 2022.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):
رئيس مكتب الإيداع والحجز.

III - قراءة نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

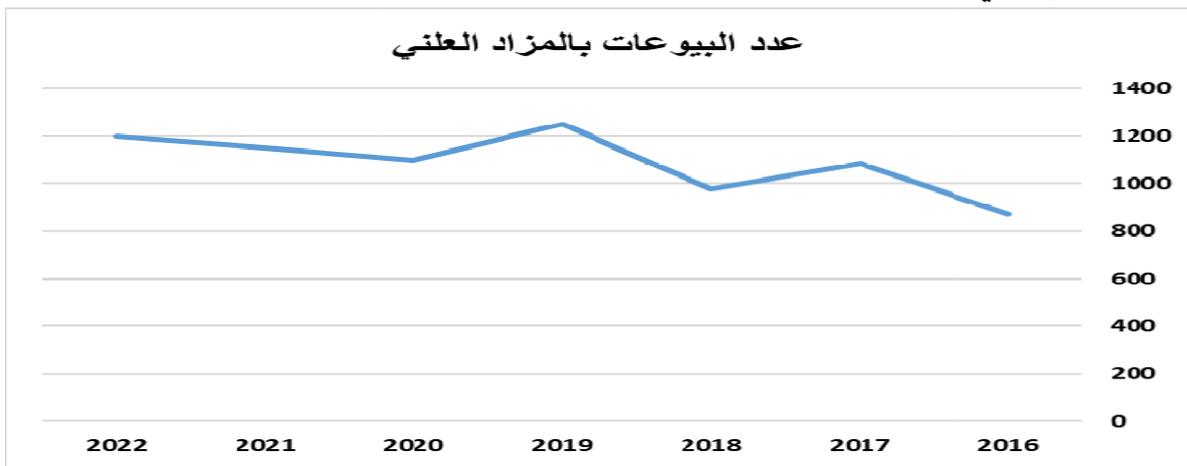
تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
1200	1150	1100	1250	979	1087	868	عدد مؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني	

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد البيوعات بالمزاد العلني خلال سنة 2018 حوالي 979 عملية بيع في حين أنّ التقديرات كانت 1200 عملية أي بنسبة إنجازات قدر بـ 82%، وهي نسبة دون التقديرات.

وخلافا لما توحى به الأرقام، لا يمكن اعتبار نقص في عدد البيوعات بمثابة تراجع في مؤشر الأداء، حيث أنّه وفي إطار الضغط على المصاريف الخاصة بعملية بيع بالمزاد العلني والمتمثلة في مصاريف النشر بالجرائد، مصاريف الخبراء الذين يقومون بتحديد السعر الأولي، مصاريف العملة العرضيين ومصاريف التوضيب والترصيف، يتم دمج العديد من عمليات البيع في عملية واحدة مما نتج عنه تقلص في العدد الجملي للبيوعات بالمزاد العلني، في المقابل شهد محصول البيع تطورا هاما في سنة 2018 حيث بلغ 104851392 مليون دينار مقابل 25592786 مليون دينار في سنة 2017 أي بنسبة تطوّر فاقت 300%.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهد فة للمؤشر	
		<p>- إعداد الأمر المتعلق بالبيع بالمزاد العلني والتفويت في البضائع المتنازل عنها والمتصالح بشأنها.</p> <p>- في نطاق تنشيط التصرف في المحجوز، إحداث لجان على مستوى الجهات تحت إشراف المديرين الجهويين وذلك بتكوين فرق عمل تعاضد القباض بالتصرف في المحجوز سواء بالبيع، بالإحالة أو بالإتلاف.</p> <p>- الحرص على متابعة الإجراءات المتعلقة بالبيع بالمزاد العلني والتي تمّ إتخاذها في إطار تحسين ترتيب تونس في تقرير "Doing Business".</p> <p>- المتابعة الحثيئة للبضائع التي تجاوزت أمد مكوئها 60 يوما من تاريخ وصولها و التي لم يتمّ التصريح بها.</p>	1100		1200	مؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا شيء

بطاقة المؤشر: عدد الإحالات

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 2.3.0.1
تسمية المؤشر: عدد الإحالات.
تاريخ تحيين المؤشر: 2019/09/03.

I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إسناد المصالح العملياتية.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز.
- 4- تعريف المؤشر: هذا المؤشر يبين عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة بعد البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 6- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع عدد الإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الإحالات.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد الإحالات حسب مكتب الإيداع والحجز.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 1400 عملية إحالة سنة 2022.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الإيداع والحجز.

1- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
1400	1350	1320	1350	878	1290	1120	عدد	مؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات

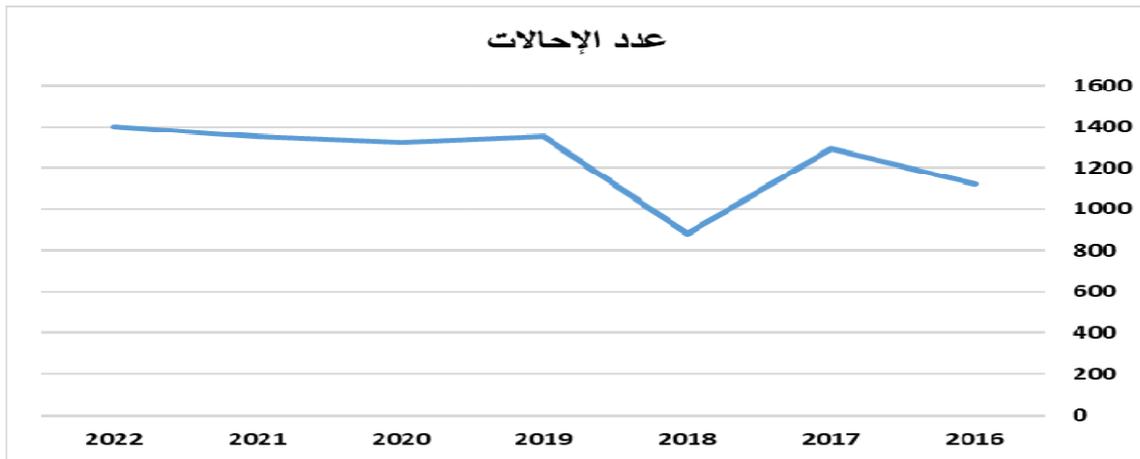
2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد الإحالات خلال سنة 2018 حوالي 878 عملية إحالة مقابل 1300 عملية كتقديرات أي بنسبة إنجاز تساوي 68%.

وتعود أسباب تراجع هذا المؤشر إلى تقلص عدد البضائع القابلة للإحالة مع العلم أنه لم يتم احتساب عمليات الإحالة الخاصة بمنتجات الإختصاص (التبغ، الكحول...).

ومثل ما هو الشأن بالنسبة لمؤشر عدد البيوعات بالمزاد العلني، فإنه وبالرغم من تراجع عدد الإحالات فإن قيمة البضائع التي تمت إحالتها في سنة 2018 شهدت إرتقاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 50 % لتمر من 30 مليون دينار إلى 45 مليون دينار.

3- رسم بياني لتطور المؤشر



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهد فة للمؤشر	
		- إحالة كل البضائع القابلة للإحالة لفائدة الهياكل المنتقعة بعد الحصول على الموافقات اللازمة. - ضمان حسن التصرف في المحجوزات عبر توفير مقرات ملائمة لتخزينها والتصرف فيها في الأجل في إطار إنجاز مركب الحبيبية (برنامج تعصير الديوانة)	1320		1400	مؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- بعض الهياكل المنتقعة بالإحالات لا تقوم برفع المحجوزات مباشرة بل تطيل العملية أكثر من اللزوم.

بطاقة المؤشر : عدد محاضر الإلتاف

- رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 3.3.0.1
تسمية المؤشر: عدد محاضر الإلتاف.
تاريخ تحيين المؤشر: 2019/09/03.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إسناد المصالح العملياتية.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز.
- 4- تعريف المؤشر: هذا المؤشر يقيس عدد عمليات الإلتاف التي تقوم بها مصالح الديوانة للبضائع التالفة ويساهم في تقليص تكاليف ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (**Formule**): يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإلتاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة...).
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي محاضر إلتاف البضائع.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع يدوي عن طريق جمع محاضر الإلتاف من المكاتب لدى مكتب الإيداع والحجز.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد محاضر الإلتاف.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (**Valeur cible de l'indicateur**): بلوغ عدد 200 عملية إلتاف سنة 2022.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): رئيس مكتب الإيداع والحجز.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

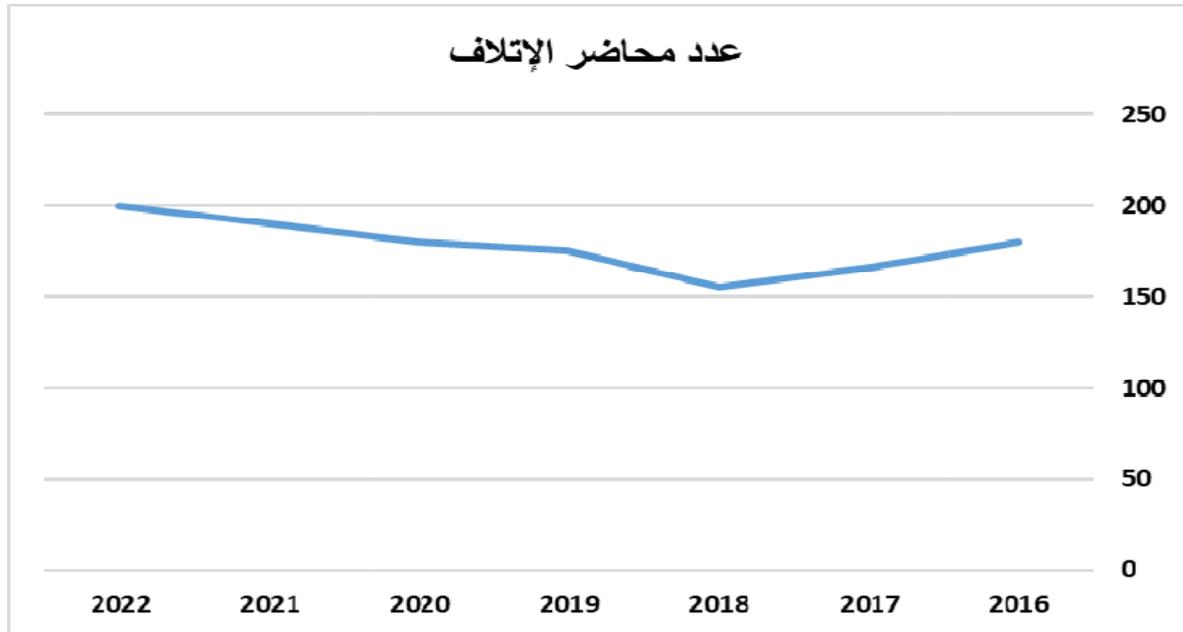
جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
200	190	180	175	155	166	180	عدد مؤشر 2.3.0.1: عدد محاضر الإلتلاف	

2- تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد محاضر الإلتلاف خلال سنة 2018 حوالي 160 عملية إلتلاف في حين أنّ التقديرات كانت 170 أي بنسبة إنجاز تساوي 91% ويرجع ذلك لوجود بعض الصعوبات في الحصول على التراخيص اللازمة للإلتلاف من المصالح المعنية (وزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة الداخلية...) كما تراجع هذا المؤشر بنسبة 4 % بالمقارنة مع سنة 2017.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهد فة للمؤشر	
		- إتلاف البضائع القابلة للتلف أو المتعفنة والمتضررة دون تأخير وعلى نفقة صاحب البضاعة.	180		200	مؤشر 2.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- مجهود إدارة الديوانة مرتبط بمدى نجاعة عمل الأطراف الأخرى المتدخلّة في عمليات الإتلاف والتحطيم.

بطاقة المؤشر: نسبة استخلاص الديون المثقلة

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 1.4.0.1
تسمية المؤشر: نسبة استخلاص الديون المثقلة.
تاريخ تحيين المؤشر: 2019/09/03.

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إسناد المصالح العملياتية.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسبة إستخلاص الديون.
- 4- تعريف المؤشر: يدل على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة مبلغ المقابيض التي تمت تغطيتها على المبلغ الجملي للديون المثقلة ويكون ذلك سنويا.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المبلغ الجملي للديون المثقلة ومبلغ المقابيض التي تمت تغطيتها.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على المبلغ الجملي للديون المثقلة ومبلغ المقابيض التي تمت تغطيتها من قبل إدارة الاستخلاص.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: محاضر الديون المثقلة.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة استخلاص الديون المثقلة 0.32% سنة 2022.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مدير إدارة الاستخلاص.

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
0.30	0.25	0.20	0.070	0.12	0.06	0.074	نسبة مؤشر 1.4.0.1:نسبة استخلاص الديون المثقلة	

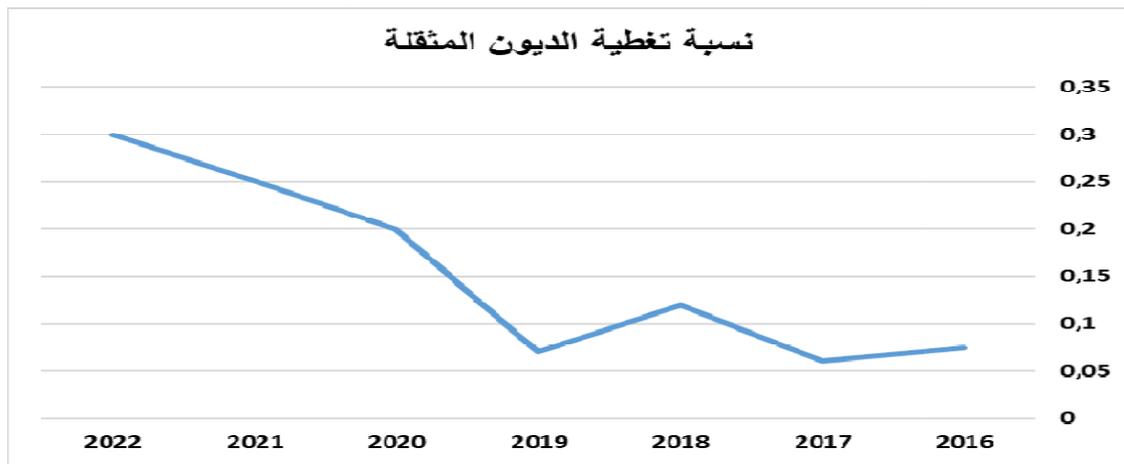
2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها سنة 2017 حوالي 0.12% في حين أنّ التقديرات كانت حوالي 0.065% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ185% ويعود ذلك إلى المجهود الخاص الذي تمّ بذله رغم صعوبة مهمة استخلاص الديون المثقلة في بعض المناطق الجغرافية الحساسة.

وبلغت قيمة المبالغ المستخلصة خلال سنة 2018، 9054.502 مليون دينار بنسبة تطوّر 181% مقارنة بسنة 2017 والتي بلغت قيمة المبالغ المستخلصة 3224.073 مليون دينار.

وتبلغ حجم الديون المتبقية للإستخلاص في موفي شهر ديسمبر 2018، 7294.960433 مليون دينار وهو مبلغ لا يعتبر كليا قابل للإستخلاص على إعتبار أنّ المبلغ الممكن إستخلاصه هو 400 مليون دينار فقط

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهد فة للمؤشر	
		<p>- حث قباض الديوانة على متابعة استخلاص الديون المثقلة والحيلولة دون ضياعها بالتقادم.</p> <p>- الحرص على إعداد البرنامج السنوي لكل إدارة جهوية فيما يخص الإستخلاص ويتضمن، الإجتماعات الدورية، عقود الأهداف مع القباض، إستراتيجية الإستخلاص السنوي مع متابعة تنفيذها</p> <p>-إستهداف الديون الهامة التي تتجاوز قيمتها 100000 دينار باللجوء إلى منظومة صادق ورفيق</p> <p>- برنامج لربط قباض الديوانة بمنظومة صادق ورفيق</p> <p>- التراسل الإلكتروني بين إدارة الإستخلاص وكافة القباض عن طريق المنظومة الإلكترونية FTP</p> <p>- تدعيم القباضات بإعادة توزيع الأعوان.</p> <p>- اللجوء إلى مأموري المصالح المالية لاستخلاص الديون المثقلة (في إطار البرنامج التشاركي مع مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص).</p> <p>- إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بالقباضات.</p> <p>- التفكير في إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.</p>	0.20		0.30	مؤشر 1.4.0.1:نسبة استخلاص الديون المثقلة

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

النسبة تبدو ضعيفة وهي لا تبرز حقيقة المجهود الذي تبذله مصالح الديوانة لاستخلاص الديون.

بطاقة المؤشر: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 2.4.0.1
تسمية المؤشر: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها.
تاريخ تحيين المؤشر: 2019/09/03.

I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إسناد المصالح العملياتية.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسبة إستخلاص الديون.
- 4- تعريف المؤشر: هذه النسبة تعتبر مؤشرا على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة تصفية التصاريح.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها على عدد التصاريح التي تمت تصفيته دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)، ...
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها والعدد الجملي للتصاريح التي تمت تصفيته دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)، ...
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها وعدد التصاريح التي تمت تصفيته دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)، ...
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها في المكاتب الديوانية من خلال منظومة سند.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 0.32% من التصاريح موضوع

إذن بالرفع التي لم يقع دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2022.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مدير إدارة الإحصائيات والإعلامية

بالتعاون مع خلية تطوير نظام "سند".

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

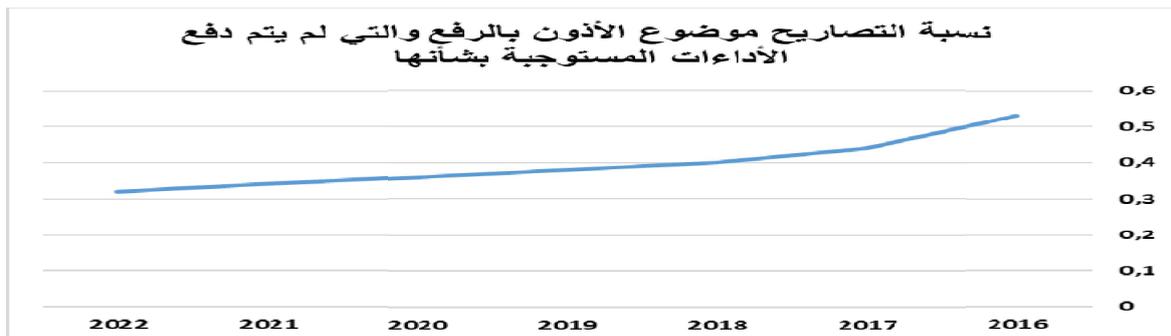
تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
0.32	0.34	0.36	0.38	0.40	0.44	0.53	نسبة مؤشر 2.4.0.1:نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2018 حوالي 0.40% أي بنسبة إنجاز تساوي 100% حيث بلغ عدد هذه التصاريح بإستثناء نوع التصاريح SE733، 5416 على مجموع 1349527 تصريح ديواني مسجل في سنة 2018. وتعود أسباب عدم خلاص الأداءات والمعاليم الديوانية إثر رفع اليد على البضائع الموردة من قبل مصالح الديوانة إلى الصعوبات المالية التي يواجهها عديد الموردين بالإضافة إلى إستغلال الميناء من بعض الموردين كفضاءات للتخزين.

وقد تم في إطار إجتماع اللجنة الفنية للنقل بتاريخ 22 جوان 2018 إحداث لجنة تدخل سريع في مجال الرفع SOSenlèvement على مستوى ميناء رادس تتركب من ممثلين عن الديوانة والشركة التونسية للشحن والترصيف والجامعة الوطنية للنقل. وقد عهد إلى هذه اللجنة دراسة حالة بحالة وضعية الحاويات التي صدر بشأنها الإذن بالرفع ولم يتم رفعها وكذلك الحاويات التي تجاوز أجل مكوثها شهرين و15 يوم بالميناء ولم يتم تسريحها وإتخاذ القرار المناسب في شأنها بعد إستدعاء الممثل القانوني للبضاعة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهد فة للمؤشر	
		<p>- متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع لاستخلاصها باللجوء إلى غلق المعرف الجبائي بصفة مؤقتة في صورة عدم خلاص عدد 02 أو 03 تصاريح ديوانية بعد صدور الإذن بالرفع (بالنسبة للتصاريح المبسطة DAE).</p> <p>- حرص إدارة الاستخلاص على استخراج قائمة التصاريح التي صدر في شأنها إذن بالرفع ولم يتم إستخلاص الأداءات المستوجبة ومتابعة تسويتها مع كافة القباض.</p>	0.36		0.32	<p>مؤشر 2.4.0.1:نسبة التصاريح موضوع الأدون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها</p>

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

-عدم وجود أساس قانوني لتوقيف الرمز الديواني في مثل هذه الحالات غير وسائل الضغط التعسفية.

بطاقات مؤشرات
برنامج الجباية

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1/ 1/0 /2

تسمية المؤشر: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد .
تاريخ تحيين المؤشر: 2019/04/15.

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
4. تعريف المؤشر: في إطار تقريب الإدارة من المواطن تم خلال سنة 2012 إحداث مركز الإرشاد الجبائي عن بعد لتمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد الجبائي من دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية. و في صورة تعذر مده بالمعلومة في الحين تتعهد المصلحة بالاتصال به و الاجابة عن سؤاله في غضون اجل اقصاه 48 ساعة .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité).
7. التفريعات : لا شيء.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

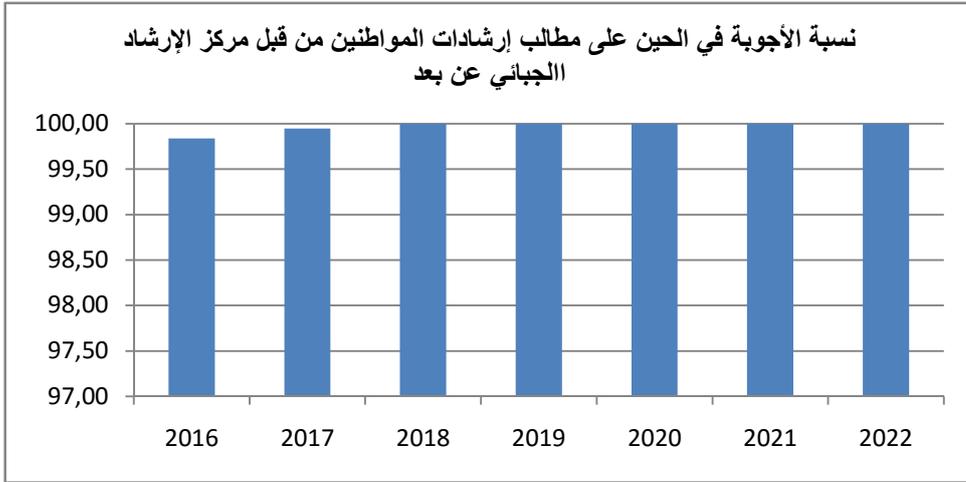
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد البطاقات المتعلقة بالأجوبة في الحين مقارنة بالعدد الجملي للمكالمات الواردة على المركز .
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأجوبة في الحين وعدد المكالمات الجملي.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تطبيق إعلامية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة إعلامية.
6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): نسبة الأجوبة في الحين % 100 .
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
100	100	100	100	99.93	97.95	99.84	%	المؤشر.1.1.0.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إثراء القاعدة الوثائقية وتوفير كمية من المطويات لفائدة المطالبين بالأداء ونسخ لأدلة إجراءات للأعوان.
4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 2/ 1 /0 /2

تسمية المؤشر: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادت الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر: 2019/04/15.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بإحتساب عدد الشهادت الجبائية المدرجة بتطبيق إعلامية جديدة للتصرف في الشهادت تم وضعها طور الإستغلال بداية من شهر جانفي 2017 حيث ستمكن من توحيد نماذج الشهادت المسلمة وتسهيل عملية متابعتها وتخفيف عبئ الاعمال المادية للأعوان.
- ويندرج إحداث هذا المؤشر ضمن متابعة تقدم تنفيذ برنامج إدارة الجبائية الرامي إلى إدراج بالتطبيق الإعلامية الجديدة للتصرف في الشهادت 35 نوع شهادة مسلمة من قبل مختلف المصالح الجبائية للمطالبين بالأداء في غضون 5 سنوات .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،

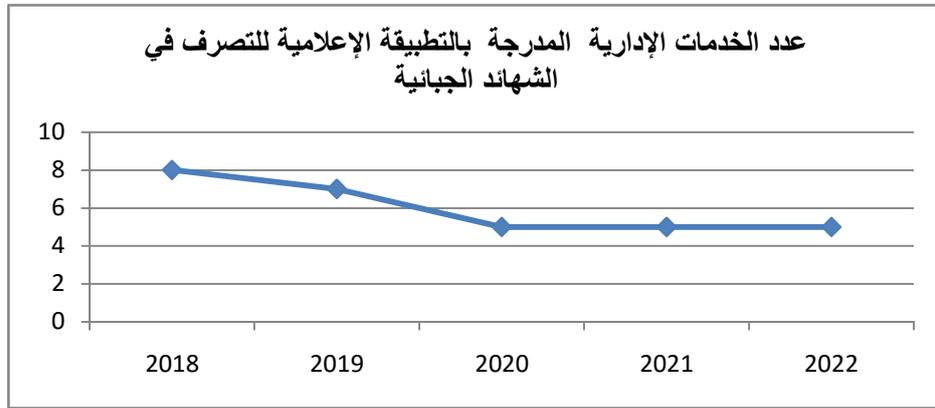
II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) عدد جمعي الشهادت الجبائية المدرجة بتطبيق إعلامية جديدة للتصرف في الشهادت تم وضعها طور الإستغلال بداية من شهر جانفي 2017
2. وحدة المؤشر: العدد.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الشهادت
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدويا
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : تطبيق إعلامية جديدة للتصرف في الشهادت.
6. تاريخ توفّر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 35 نوع شهادة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للاداءات (وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري)

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
5	5	5	7	8	5	-	عدد	المؤشر 2.1.0.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهاد الجبائية

7. رسم بياني لتطور المؤشر:



8. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

9. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2. / 0 / 2 / 1

تسمية المؤشر: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة.

تاريخ تحيين المؤشر : 2019/04/15 .

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
4. تعريف المؤشر: يمكن من قيس مدى تأثير تدخلات مصالح المراقبة في تحسن نسبة إيداع التصاريح بالدخل أو الضريبة على الشركات.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفرعات لا شيء.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

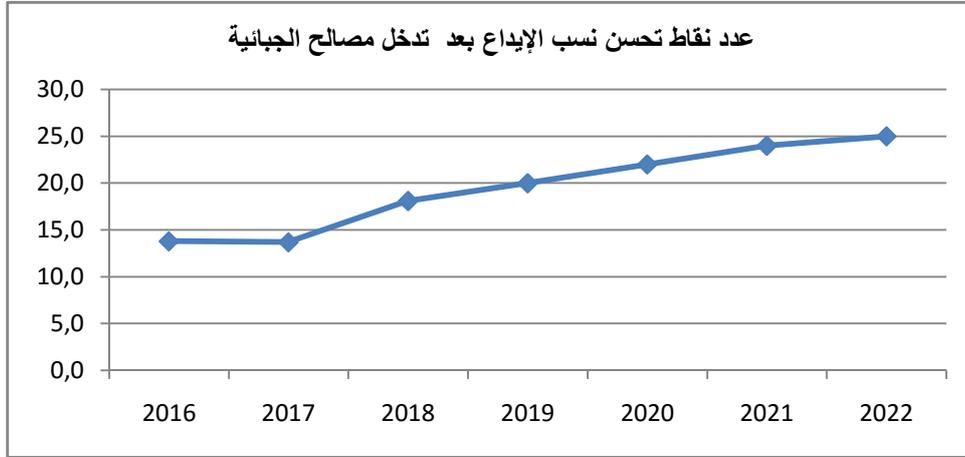
1. طريقة احتساب المؤشر: هي عملية طرح عنصرين " أ و ب" أ: نسبة إيداع عند انقضاء أجل الإيداع ب: نسبة إيداع آخر السنة.
2. وحدة المؤشر: عدد النقاط .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الإيداع عند انقضاء الآجال القانونية لإيداع التصاريح السنوية و نسبة الإيداع بموفى السنة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: آلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نظام المعلومات.
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الأول من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 20 نقطة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
25	24	22	20	18.1	13.7	13.8	عدد	المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تمكين المصالح المعنية من المعدات ومن ظروف العمل الملائمة للقيام بمهامها.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم احتساب قرارات التوظيف الإجباري الصادرة لتسوية الإغفالات لتحسين المؤشر لغياب أسطح بيانية بين المنظومتين الإعلاميتين "رفيق" و"صادق"

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 2 / 2 / 0 / 2

تسمية المؤشر: عدد معاینات المخالفات الجبائية الجزائرية.

تاريخ تحيين المؤشر: 2019/04/15 .

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
4. تعريف المؤشر: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجبائية إلى تكثيف عمليات مراقبة احترام الواجبات الجبائية و إلى ترصد المخالفين من خلال معاینة المخالفات بواسطة محاضر جبائية جزائرية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.
7. التفريعات : لا شيء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي لعدد المخالفات الجبائية الجزائرية التي تمت معاینتها من قبل مختلف مصالح المراقبة الجبائية.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جبائية جزائرية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدوية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول إحصائية صادرة عن الهياكل المكلفة بالمراقبة التابعة للإدارة العامة للأداءات.
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 110.000 عملية.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

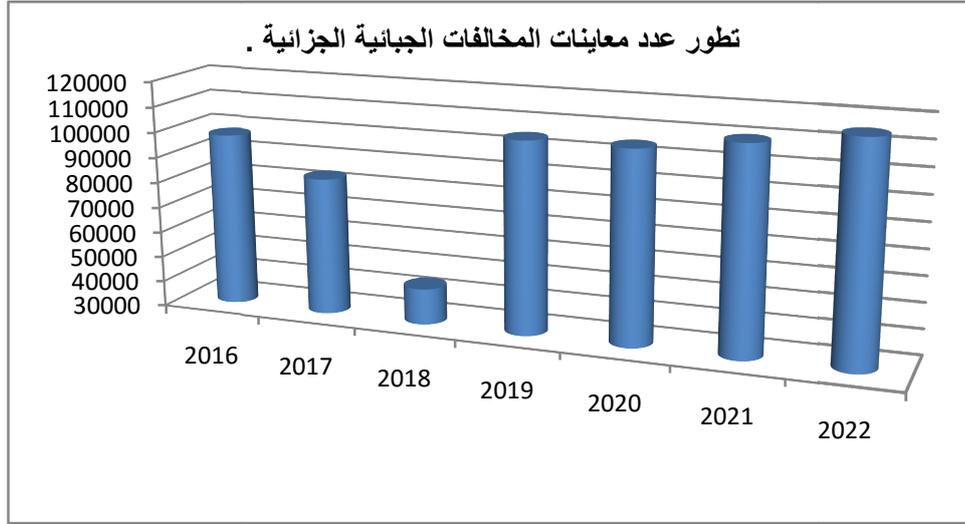
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرية الخاصة بالمؤشر.

تقديرية			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
115.000	110.000	105.000	105.000	44.050	83.780	97.954	عدد	المؤشر 2.2.0.2: تطور عدد محاضر معاینة المخالفات الجبائية الجزائرية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

- تطور عدد المعاينات للمخالفات الجبائية الجزائرية وذلك تبعا لاستقرار الوضع الأمني في البلاد تدريجيا مما نتج عنه استعادة السير العادي للعمل بمصالح المراقبة الجبائية وخاصة فيما يتعلق بعمليات المراقبة بالطريق العام التي تكون في إطار دوريات مشتركة مع الأمن والديوانة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إحداث مكاتب مراقبة الأداءات وتكوين الأعوان

5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : رقم البرنامج : 3 / 2 / 0 / 2

تسمية المؤشر: عدد المراجعات الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر: 2019/04/15

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
4. تعريف المؤشر: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجبائية إلى تكثيف عدد عمليات المراجعة الجبائية والتثبت من أسس وقواعد توظيف الضريبة وطريقة احتساب الأداء.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.
7. التفريعات : لا شيء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

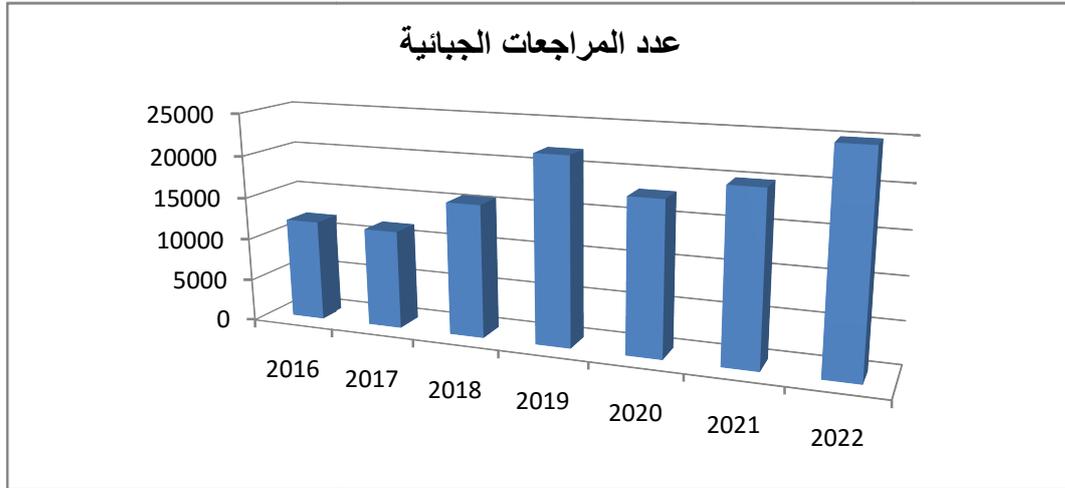
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي : مجموع عمليات المراجعة المنجزة من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة خلال سنة معينة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر تبليغ نتائج المراجعة الجبائية المعقدة والأولية .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 25.000 عملية.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
25.000	20.000	18.000	22.000	15.690	11.667	11.961	عدد	المؤشر 3.2.0.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- اعتماد المراجعة الهادفة أي دون أن تشمل عملية المراجعة آليا كامل الفترة المعنية بالمراقبة وكافة الاداءات الخاضع لها المطالب بالأداء.
- إحداث مكاتب مراقبة.
- تكوين المحققين
- تطوير نظام المعلومات

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر.

- قلة الانتدابات مقارنة بالحاجيات
- ضعف نسب التغطية بالنسبة لبعض الهياكل المكلفة بالمراجع

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 2 / 0 / 3 / 1

تسمية المؤشر : مردود المراقبة الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر : 2019/04/15

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة .
4. تعريف المؤشر العمل على تحقيق العدالة الجبائية والعمل على الرفع في مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة الجبائية وترشيدها لتعبئة موارد ميزانية الدولة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) /
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات : لا شيء

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

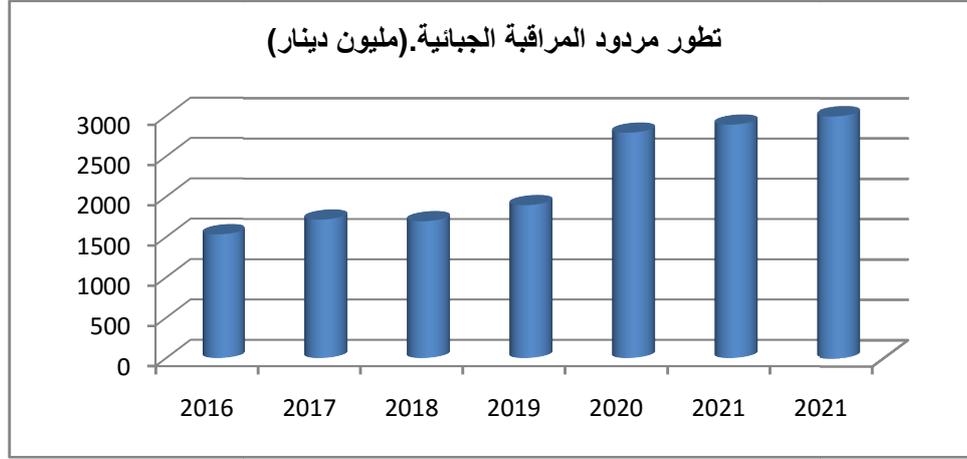
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي
2. وحدة المؤشر : مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مردود عمليات التسوية وعدم الإعتراض على قرارات التوظيف الإجباري والأحكام.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
6. تاريخ توفر المؤشر : : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 2.500 مليون دينار
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري).

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
3.000	2.900	2.800	1.900	2.729	1.720	1.534	مليون دينار	المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية

3- رسم بياني لتطور المؤشر



1- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز الموارد البشرية وتكوينها.
- مساندة مصالح المراقبة الجبائية عند إعداد برنامج المراجعة لانتقاء الملفات ذات المردودية الهامة اعتمادا على التصرف حسب المخاطر
- طباعة وتوزيع أدلة إجراءات المراجعة
- تعزيز المصالح بالتجهيزات والمعدات الإعلامية
- اعتماد التكنولوجيا الحديثة وتطوير نظام المعلومات
- إثراء قاعدة المعلومات وتفعيل نشاط خلية الأبحاث الجبائية والعمل على تفعيل نشاط الخلية المكلفة بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات ذات الصبغة الجبائية

2- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- قلة الموارد البشرية.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2 / 3 / 0 / 2

تسمية المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

تاريخ تحيين المؤشر 2019/04/15

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة
4. تعريف المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج مؤشر منتج (Ind de produit).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacit  socio- conomique).
7. التفرعات : لا شيء.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

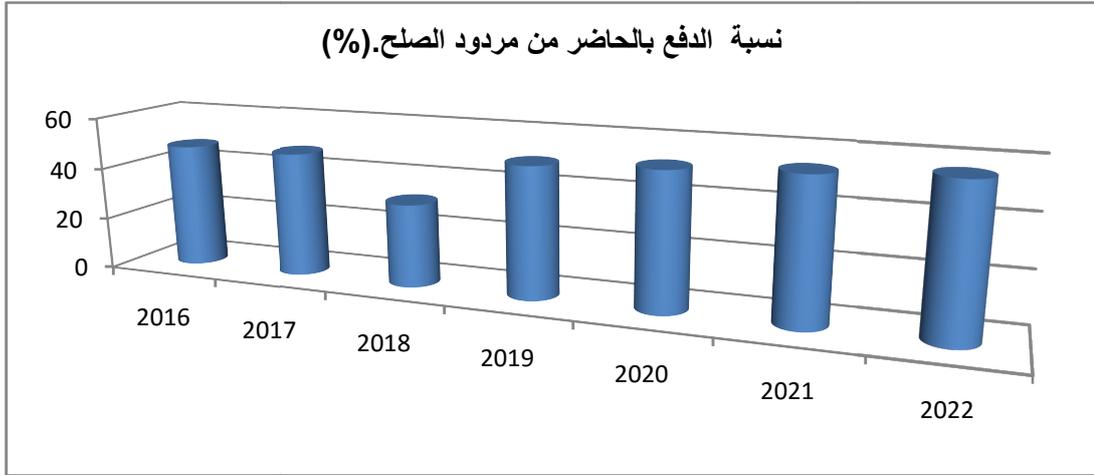
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد كسري. القاسم : مردود الصلح / المقسوم : الدفع بالحاضر.
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الدفع بالحاضر و مردود الصلح.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منضومتي الإعلامية "رفيق" و "صادق".
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): $\leq 60\%$
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
56.0	54.0	52.0	50.0	31.8	47.8	35.4	%	المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

2- رسم بياني لتطور المؤشر:



3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- توفير مناخ أفضل للمصالحة.

- اعتماد المراجعة الهادفة

4- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- مناخ اقتصادي واجتماعي صعب أثر سلبا على السيولة المالية لجل المؤسسات

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 3 / 3 / 0 / 2

تسمية المؤشر: مؤشر سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية

تاريخ تحيين المؤشر 2019/04/15

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة.
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات : لا شيء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

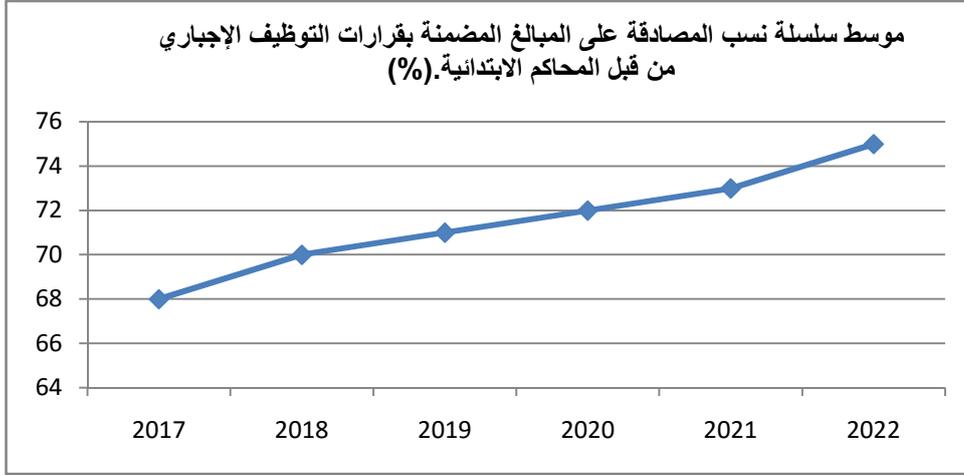
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): الإعتدال في طريقة إحتساب المؤشر على معدل موصل السلسلة الإحصائية (Médiane) لمجموع المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري والمصادق عليها على مستوى المحاكم الابتدائية
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري المتعلقة بالقضايا التي أصدرت المحاكم الابتدائية قرارا في شأنها - المبالغ المحكوم بها ابتدائيا
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : جدول
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الهياكل المكلفة بالمراقبة
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 75 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي)
9. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
10. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) لا شيء

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
75	74	73	72	70.35	69.75	68	%	المؤشر 3.3.0.2 : موصل سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية

رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكوين المحققين لتقادي الشطط في أسس التوظيف.
- مزيد تأطير المحققين خلال سير عمليات المراجعة

**بطاقات مؤشرات
المحاسبة العمومية**

بطاقة المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية

الرمز: 1.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية

تاريخ تحيين المؤشر: 2019-04-01

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
4. تعريف المؤشر: يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص الموارد العمومية الجبائية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تأمين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الدولة من الايفاء بتعهداتها.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
نسبة تطور استخلاص الموارد الذاتية =
$$\frac{\text{استخلاصات الموارد الجبائية بعنوان السنة الجارية} - \text{استخلاصات الموارد الجبائية بعنوان السنة السابقة}}{\text{استخلاصات الموارد الجبائية بعنوان السنة السابقة}} * 100$$
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- جملة الموارد الجبائية (فورية ومتقلة) المستخلصة بعنوان السنة الجارية والسنة السابقة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق" وتجميع المعلومات من أمانات المصاريف فيما يتعلق بالموارد المتأتية من الخصم من المورد
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية بالنسبة للموارد الجبائية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 11 %
8. القيمة المستهدفة للمؤشر حسب البرامج الفرعية: 11 %
9. المسؤولين عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

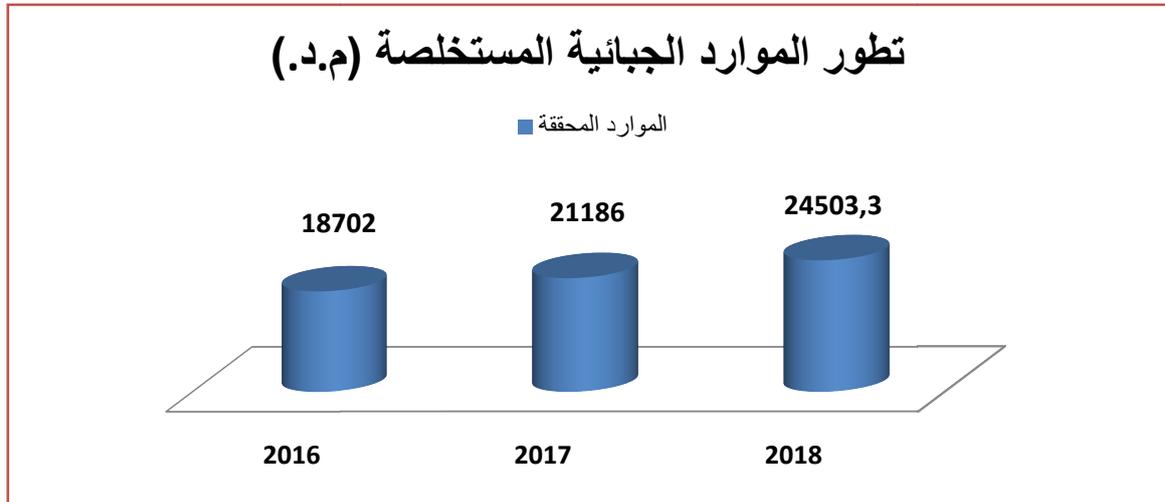
التقديرات			تقديرات 2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
-	-	-	(1)27080	24503.3	21186	18702	مليون دينار	نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية
11	11	11	10,51	15,65	13,28	0,85	نسبة مئوية	

(1): إنجازات محتملة حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2019.

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجلت الموارد الجبائية خلال سنة 2018، تطورا بنسبة 15,65%، حيث بلغت 24503,3م.د. مقارنة بـ21186م.د. سنة 2017. علما وأن هذه النسبة تصل إلى 19,5% دون اعتبار المداخل الإستثنائية المعتمدة سنة 2017 (المساهمة الطرفية بنسبة 7%). ويعود هذا التطور إلى ارتفاع الأداءات غير المباشرة بنسبة 22,3% (+ 2812 م د) والأداءات المباشرة بنسبة 5,9% (+ 505 م د). ويعتزم في موفى سنة 2019 تحقيق نسبة تطورا بـ 10,51 % حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2019.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

بطاقة المؤشر 2.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية

الرمز: 2.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية

تاريخ تحيين المؤشر: 01-04-2019

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
4. تعريف المؤشر: يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص الموارد العمومية غير الجبائية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تأمين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الدولة من الإيفاء بتعهداتها.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): --

V. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
نسبة تطور استخلاص الموارد الذاتية =
$$\frac{\text{استخلاصات الموارد غير الجبائية بعنوان السنة الجارية} - \text{استخلاصات الموارد غير الجبائية بعنوان السنة السابقة}}{\text{استخلاصات الموارد غير الجبائية بعنوان السنة السابقة}} * 100$$
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- جملة الموارد غير الجبائية (فورية ومنقولة) المستخلصة بعنوان السنة السابقة والسنة الجارية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق" وتجميع المعلومات من أمانات المصاريف فيما يتعلق بالموارد المتأتية من الخصم من المورد
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قائمات التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية بالنسبة للموارد الجبائية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 8,5 %
8. القيمة المستهدفة للمؤشر حسب البرامج الفرعية: 8,5 %
9. المسؤولين عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص

VI. قراءة في نتائج المؤشر

6. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية	مليون دينار	2543,2	2704,9	3439	3689 ⁽¹⁾	-	-
	نسبة مئوية	55,07	6,36	27,13	5,82	8,5	8,5

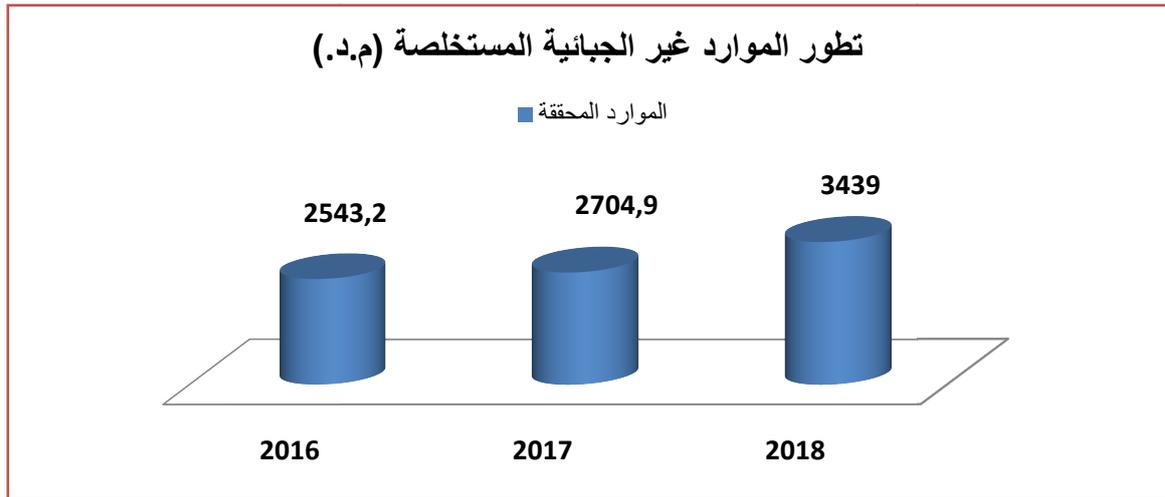
(1): انجازات محتملة حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2019.

7. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجلت الموارد غير الجبائية خلال سنة 2018، تطورا بنسبة 27.13%، حيث بلغت 3439 م.د. مقارنة بـ 2704.9 م.د. سنة 2017. يعود تطور المبالغ المستخلصة للديون غير الجبائية إلى مواصلة تكثيف التبعات وإحكام التنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص الجدول المبرمة لاستخلاص الديون المثقلة بعنوان استغلال أملاك الدولة وخاصة المثقلة بعنوان معينات كراء الأراضي الدولية الفلاحية.

ويعتزم في موفى سنة 2019 تحقيق نسبة تطورا بـ 5.82 % وذلك حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2019.

8. رسم بياني لتطور المؤشر:



9. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

10. أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:---

بطاقة المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة

الرمز: 3.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة

تاريخ تحيين المؤشر: 01-04-2019

V. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
4. تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بقياس نسبة تطور حجم الاستخلاص من سنة إلى أخرى.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): --

VII. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة =
(استخلاصات الديون المثقلة بعنوان السنة الجارية - مبلغ استخلاصات الديون المثقلة بعنوان السنة السابقة) * 100
مبلغ استخلاصات الديون المثقلة بعنوان السنة السابقة
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- استخلاصات الديون المثقلة بعنوان السنة الجارية والسنة السابقة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق" + التجميع المحاسبي للمراكز المحاسبية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 15%
8. القيمة المستهدفة للمؤشر حسب البرامج الفرعية: 15%
9. المسؤولون عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص

IX. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

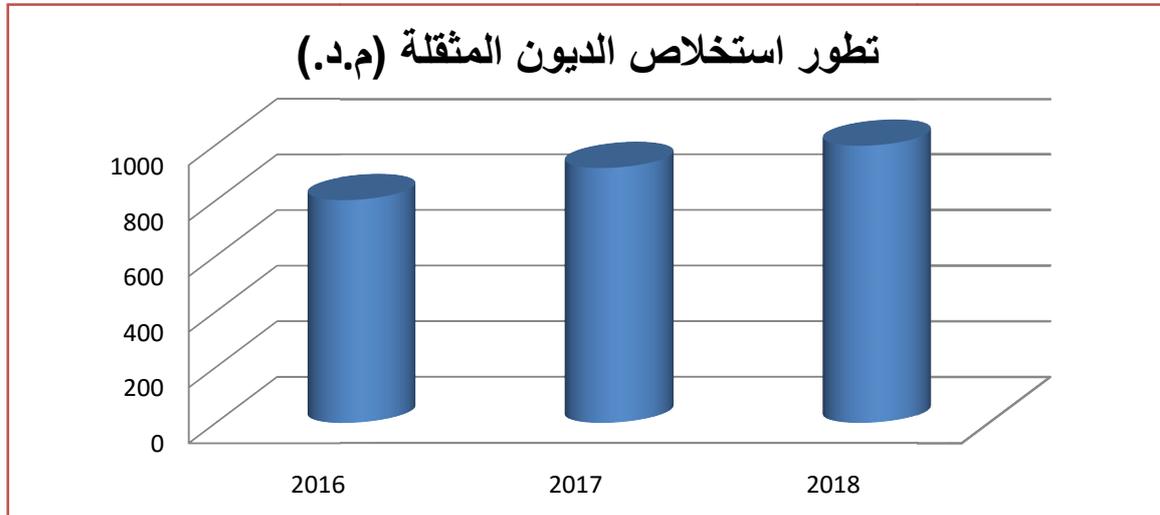
التقديرات			تقديرات	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2019	2018	2017		
-	-	-	-	997.5	917.4	801.8	مليون دينار	نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة
15	15	15	15	8.73	14,41	26.2	نسبة مئوية	

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجل نسق تطور استخلاص الديون المثقلة تراجعاً خلال سنة 2018، حيث بلغت نسبة التطور 8.73% مقارنة بما تم تسجيله سنة 2017، 14.41%، ولكن من حيث الحجم فقد تواصل ارتفاع المبالغ المثقلة المستخلصة من 917.4 م.د سنة 2017 الى 997.5 م.د سنة 2018 والذي يعود إلى تواصل مجهودات الإدارة في استخلاص الديون المثقلة ومتابعة المدينين المتخلفين عن سداد ديونهم.

ويعتزم في موفى سنة 2019 تحقيق تطوراً بـ 15%. ومن المأمول أن تتحسن نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة خلال السنوات القادمة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5. أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:---

بطاقة المؤشر 4.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

الرمز: 4.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

تاريخ تحيين المؤشر: 01-05-2019

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
4. تعريف المؤشر: يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص موارد الجماعات المحلية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تأمين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الجماعات المحلية من الإيفاء بتعهداتها.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
- نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات = جملة الموارد المستخلصة في السنة (فورية ومثقلة)/جملة موارد الجماعات المحلية المبرمجة بميزانيته
2. وحدة المؤشر: النسبة (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة موارد الجماعات المحلية المبرمجة والمستخلصة في السنة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحسابات الشهرية والسنوية للجماعات المحلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قائمات التجميع الدورية المرسله من قبل قباض الجماعات المحلية.
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100 %
8. القيمة المستهدفة للمؤشر حسب البرامج الفرعية: 100 %
9. المسؤولين عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالجماعات المحلية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قياس الأداء	الوحدة	الانجازات			تقديرات	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
مليون دينار		857,6	921,3	1046,4	1167.7	-	-	-
نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات	نسبة مائوية (1)	100,79	*95,52	100.51	100	100	100	100
	نسبة مائوية (2)	99	*94,24	99.48	100	100	100	100

(1): تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.

(2): تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات النهائية.

(*): يعود التراجع المسجل خلال سنة 2017 بالأساس لعدم تولي الشركة التونسية للكهرباء والغاز تحويل حوالي 70 مليون دينار بعنوان المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي لسنة 2017 والتي تولت تحويلها خلال بداية سنة 2018.

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تجاوزت موارد الجماعات المحلية المستخلصة خلال سنة 2018 التقديرات المبرمجة لها بنسبة 100.51% مسجلة بذلك ارتفاعا مقارنة بما تم تسجيله سنة 2017 (95.52%).

كما ارتفعت المبالغ المستخلصة من 921.3 م.د سنة 2017 إلى 1046.4 م.د سنة 2018 أي بنسبة تطور تقدر بـ 13.6%. ومن المنتظر أن يتم تسجيل تطور هام في نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية خلال سنتي 2019 و 2020 نظرا لإجراءات تخفيف العبء الجبائي على المطالبين بالأداء بعنوان المعلوم على العقارات المبنية بمقتضى الفصل 72 من قانون المالية لسنة 2019.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة المبرمجة	تقديرات 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	<p>✓ متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية والمتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات.</p> <p>✓ المساهمة في تركيز مسار اللامركزية بتوضيح الجوانب التقنية للأحكام الجديدة المضمنة بمشروع قانون مجلة المحاسبة العمومية في الباب المتعلق بالجماعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتغييرات المنتظرة حول التصرف المالي و المحاسبي للجماعات المحلية.</p> <p>✓ تنظيم أيام تكوينية لفائدة أمناء المال الجهويين ومحاسبي الجماعات المحلية للتعريف بمضمون مجلة الجماعات المحلية خاصة فيما يتعلق بأدوارهم الجديدة.</p>	%100	%100	%100	المؤشر 5.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

5. أهم النقايس المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقة المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية

الرمز: 1.2.0.3

تسمية المؤشر: معدل آجال تأدية النفقات العمومية

تاريخ تحيين المؤشر: 01-03-2019

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الأمانة العامة للمصاريف
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إحكام تأدية النفقات العمومية
4. تعريف المؤشر: يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة منظومة تأدية النفقات العمومية باحتساب معدل عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ إحالة الأمر بالصرف ومؤيداته من قبل الأمر بالصرف وبين تاريخ التأشير عليها من قبل المحاسب العمومي.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
(مجموع عدد الأيام المنقضية بين تاريخ إحالة جميع الأوامر بالصرف للمحاسبين العموميين وتاريخ تأديتهم لها / مجموع الأوامر بالصرف للسنة)
2. وحدة المؤشر: يوم
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- مجموع عدد الأيام المنقضية بين تاريخ إحالة جميع الأوامر بالصرف للمحاسبين العموميين وتاريخ تأديتهم لها.
- مجموع الأوامر بالصرف الواردة على المحاسب العمومي خلال السنة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة "أدب"
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 5 أيام
8. القيمة المستهدفة للمؤشر حسب البرامج الفرعية: 5 أيام
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بتأدية النفقات

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			تقديرات 2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
معدل آجال تأدية النفقات العمومية	يوم	5,43	5	4.72	5	5	5	

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ معدل آجال التأشير على النفقات العمومية سنة 2018، 4.72 يوم وهو ما يبين مدى سرعة الإدارة على الإيفاء بتعهداتها للمتعاملين معها. ومن المتوقع أن يتواصل تحسين نتائج هذا المؤشر خلال السنوات القادمة وذلك من خلال تطوير نظام المعلومات الخاصة به عبر منظومة "أدب".

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات 2020	الأنشطة المبرمجة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020
المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية	5 أيام	5 أيام	5 أيام	<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة أعمال تطوير عمليات التحويل الإلكتروني التي تمكن من: <ul style="list-style-type: none"> تحسين وسائل متابعة عمليات الرّفص للتحويّلات البريديّة "RAP-RV" تقليص آجال التحويلات. - فتح دورات تكوينية لمزيد تأطير الأعوان والإطارات المكلفة بتأدية النفقات العمومية في مجال الشراء العمومية. - إنشاء قاعدة معطيات للتوثيق الإلكتروني لوثائق تأهيل أمري الصرف. - الربط الآلي عن طريق البريد الإلكتروني مع المركز المحاسبي للوصلات و السفارات بالخارج وذلك بهدف التقليل في آجال إرسال مذكرات الرّفص و الإجابة على مذكرات الرّفص من قبل المحاسبين. - التنسيق مع مركز الإعلامية لوزارة المالية لتضمين موجبات الرّفص ضمن المنظومة "أدب". - استكمال وتجربة مرجعية الرقابة الداخلية المحاسبية . 	لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات

4. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقة المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

الرمز: 1.3.0.3

تسمية المؤشر: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

تاريخ تحيين المؤشر: 01-04-2019

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية
4. تعريف المؤشر: يقيّم هذا المؤشر جودة حسابات المراكز المحاسبية (الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الإدارية) المقدّمة من قبل المحاسبون العموميين للمراجعة والتثبت من مطابقتها من قبل مصالح أمانات المال الجهوية المختصة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: - نسبة حسابات الدولة المطابقة،
- نسبة حسابات الجماعات المحلية المطابقة،
- نسبة حسابات المؤسسات العمومية المطابقة،
8. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد الحسابات المقدمة المطابقة / العدد الجملي للحسابات المقدمة) في جميع أمانات المال الجهوية.
2. وحدة المؤشر: النسبة (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد الحسابات المقدمة المطابقة (دولة، جماعات محلية ومؤسسات عمومية)
- العدد الجملي للحسابات المقدمة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع جداول مهمة مراقبة الحسابات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات رقمية مصدرها المصالح المكلفة بمراقبة الحسابات
6. تاريخ توفر المؤشر: فيفري من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 94 %
8. القيمة المستهدفة للمؤشر حسب البرامج الفرعية: 94 %
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة المكلفة بمراقبة الحسابات

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات		تقديرات 2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021		2018	2017	2016		
96	96	94	91.02	92,3	84,6	نسبة مائوية	بالنسبة للدولة
96	96	94	86.88	89,75	88	نسبة مائوية	بالنسبة للجماعات المحلية
96	96	94	96.07	93,53	93	نسبة مائوية	بالنسبة للمؤسسات العمومية
96	96	94	94.10	93	91,9	نسبة مائوية	نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة مطابقة الحسابات تطورا حيث تم تسجيل **94.10%** سنة **2018** مقارنة بـ **93%** سنة **2017** ، ويعود ذلك إلى إيلاء أعمال الرقابة والمراجعة الأهمية القصوى وكذلك الترفيع في عدد عمليات المراقبة وتفقد الحسابات الذي مكن من اكتشاف أكثر عدد ممكن من الأخطاء. كما تم تكثيف آليات الرقابة المحاسبية على مستوى أمانات المال الجهوية والتركيز على التحسيس بخطورة الأخطاء من خلال تكثيف عمليات التاطير والمتابعة وإصدار مذكرات توضيحية حول الإجراءات المحاسبية الاستثنائية.

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة المبرمجة	تقديرات 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشرات
لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة. - الانطلاق في جرد أصول الدولة - الانطلاق في إعداد Bilan d'ouverture. - استكمال النظام المحاسبي بالخرزينة العامة. 	%95	%95	%95	المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

4. أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: --

بطاقة المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية

الرمز: 1.4.0.3

تسمية المؤشر: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية

تاريخ تحيين المؤشر: 01-04-2019

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة الخدمات
4. تعريف المؤشر: يعتبر الاستقبال المباشر مهمًا بالنسبة لمصالحنا إذ نحرص على الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن لنسدي له الخدمة ويدل على ذلك تواجد قباضات المالية بكامل تراب الجمهورية و توزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تقيس نجاعة خدماتنا هو مؤشر سرعة تأديتها على مستوى شبابيك القباضات حرصا على تقليص وقت انتظار المواطنين وسعيا إلى تقديم خدمة جيدة وسريعة. في هذا الإطار تم تجهيز أهم القباضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبوعية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبابيك الخدمات من ناحية أخرى.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب هذا المؤشر بقيس معدل انتظار المواطن أمام شبابيك القباضات في أوقات الذروة وخارجها. وقد وقع اختيار عينة تضم 20 قباضة مالية ذات العلاقة الكثيفة مع المواطن وذلك بالاستناد لعدد الوصولات الصادرة عنها.
2. وحدة المؤشر: دقيقة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - وقت الانتظار بالقباضات المالية ذات العلاقة الكثيفة مع المواطن
 - عدد القباضات المعنية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبوعية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبوعية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 5 دقائق
8. القيمة المستهدفة للمؤشر حسب البرامج الفرعية: 5 دقائق
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير المكلف بالجودة.

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قياس الأداء	الوحدة	الإنجازات			تقديرات	التقديرات		
		2016	2017	2018		2019	2020	2021
معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية	دقيقة	7	5	4.7	5	5	5	5

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

← بلغ معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية سنة 2018، 4.7 دقائق ومن المأمول تقليص هذه المدة في السنوات المقبلة من خلال تعميم تجهيز باقي القباضات المالية بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار وتكوين الأعوان على حسن استقبال المواطنين والاستجابة لطلباتهم في أسرع الآجال.

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات 2020	الأنشطة المبرمجة	تقديرات الاعتمادات للأشطة لسنة 2020
معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية	5 دقائق	5 دقائق	5 دقائق	<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على مجموعة من القباضات المالية. - تكوين قباض المالية والأعوان حول تقنيات التصرف في منظومة الجودة (متابعة المؤشرات، تركيز ومتابعة آليات الإصغاء، التحكم في المنظومة الوثائقية للجودة...) - مواصلة أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة، - مواصلة تجهيز القباضات المالية بموزعات قصاصات الأولوية ومواصلة تعميم التطبيق الخاصة لاحتساب المؤشر على باقي القباضات المالية. - تجديد التجهيزات والمعدات الإعلامية، - إحداث مراكز محاسبية جديدة قصد تقريب الخدمات من المواطنين. 	لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات

4. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:---

بطاقة المؤشر 2.4.0.3: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني

الرمز: 1.4.0.3

تسمية المؤشر: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني

تاريخ آخر تحيين: (2019-05-30)

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: أمانات المال الجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة الخدمات
4. تعريف المؤشر:

في إطار برنامج تعصير الإدارة وبهدف تيسير الخدمات للمواطن حتى يستجيب لواجبه الجبائي ويقوم بتسديد ديونه، وضعت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على نتمه مطرفيات الدفع الإلكتروني في عدة قباضات مالية. و يتميز هذا الإجراء بعدد المزايا نخص بالذكر تأمين العمليات ، ربح الوقت و التوفر الحيني للسيولة بخزينة الدولة.

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): --

III. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني
2. وحدة المؤشر: العدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 237 قباضة
8. القيمة المستهدفة للمؤشر حسب البرامج الفرعية: 237 قباضة
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير المكلف بالتجهيزات والمعدات.

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قياس الأداء	الوحدة	الانجازات			تقديرات	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
عدد قباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني	دقيقة	-	-	-	104	+104	+104	+50
						312	208	362

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تمّ خلال السنوات السابقة لسنة 2012، تجهيز 47 قباضة مالية بمطرفيات الدفع الإلكتروني ولكن التجربة باءت بالفشل نظرا لتواجد عدد من الإشكاليات التقنية. وقد تمت محاولة تجاوز هذه الإشكاليات، بالعمل على إعادة النظر في المشروع لتجاوز جميع العوائق التقنية المعترضة سابقا وذلك من خلال إعداد اتفاقية مع البنك الوطني الفلاحي قصد تجهيز قباضات المالية بمطرفيات الدفع الإلكتروني و انطلقت دراسة المشروع خلال سنة 2018 وفي سنة 2019 تم إمضاء الاتفاقية وتجهيز 104 قباضة مالية وإعداد أدلة الإجراءات اللازمة للأعوان والإطارات الذين تم تكوينهم في الغرض .

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات 2020	الأنشطة المبرمجة	تقديرات الاعتمادات للأشطة لسنة 2020
القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني	208	208	208	- مواصلة العمل على تجهيز باقي المراكز المحاسبية من قباضات مالية ومراكز استخلاص مواد الاختصاص بمطرفيات الدفع الإلكتروني مما سيساهم في تقليص السيولة المتداولة نقدا بالمراكز وبالتالي تقليص المخاطر المنجزة عنها. كما ستساهم من تسهيل قيام المطالبين بالأداء بالعمليات المالية من خلال توفير الوسائل الحديثة بجميع مراكزنا المحاسبية. - تكوين وتأطير قباض المالية والأعوان حول استعمال مطرفيات الدفع. - متابعة مدى نجاح التجربة وتجاوز الإشكاليات .	لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات

4. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:--

**بطاقات مؤشرات
برنامج مصالح الميزانية**

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1.1.0.4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

تاريخ تحيين المؤشر: 2019/05/23

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الموارد والنفقات
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
- 4- تعريف المؤشر: نسبة الفارق بين جملة الموارد الجبائية المنجزة مقارنة بتقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 7- التفرعات حسب البرامج الفرعية: مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: $ER = (|x - \hat{x}|) / x$ باعتبار x هو القيمة المحققة للموارد الجبائية و \hat{x} هو جملة الموارد الجبائية المقدرة بقانون المالية.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة الموارد الجبائية المقدرة في إطار قانون المالية و جملة الموارد الجبائية المستخلصة فعليا.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة رفيق
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n ، ابتداء من شهر مارس للسنة $(n+1)$
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 0.5% سنة 2022
- 8- القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: -
- 9- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

III - قراءة في نتائج المؤشر

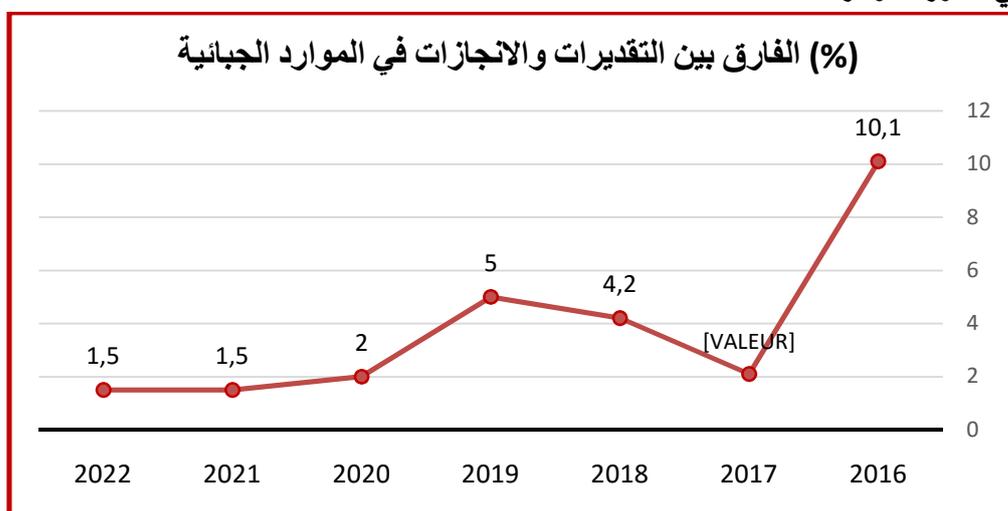
1- سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر) :

تقديرات			ق	إنجازات			الوحدة	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية
2022	2021	2020	م 2019	2018	2017	2016		
			1	0.1	0.3	0.7	%	(ق م ت)
1.5	1.5	2	5	4.2	2.1	10.1		(ق م)

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات المسجلة في 2016 و 2017 و 2018 بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي تعد منخفضة باعتبار أنه تم تحيين الفرضيات المعتمدة لإعداد تقديرات قوانين المالية التكميلية على ضوء تنفيذ الميزانية خلال الأشهر الأولى من السنة وكذلك تطور الظرف الاقتصادي الداخلي والخارجي مما يؤدي الى تحسن كبير في جودة التقديرات في حين تبقى تقديرات المؤشر على المدى المتوسط مبنية على تقديرات قانون المالية الأصلي . ويهدف المؤشر إلى تقليص هامش الخطأ في التقديرات وإدارة المخاطر المتعلقة به وذلك للحفاظ على توازن الميزانية والسياسة المالية للدولة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	الانشطة	أهم التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	1. إدارة ميزانية الدولة	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير أدوات التنبؤ و النمذجة على المدى القصير و المتوسط (في إطار تعاون فني مع الاتحاد الأوروبي)، - إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمؤشرات المالية، - اعداد و تطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدى (في إطار تعاون فني مع USAID)، - تطوير أدوات تحليل السياسات المالية و القيام بسيناريوهات محاكات مصفرة من خلال استغلال نماذج التوازن العام المحسوب (في إطار تعاون فني مع USAID)، - إعداد لوحة قيادة تضم أهم المؤشرات الاقتصادية و المالية، - برمجة جملة من الدورات التكوينية للإطارات المسؤولة عن إعداد التقديرات في مجال البرمجة المالية و أدوات التنبؤ و النمذجة. 	2	0.5	المؤشر 1.1.0.4 الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: يقدم المؤشر تقييما لتقديرات جملة الموارد الجبائية دون الأخذ في الاعتبار

مختلف عناصرها وبيان مصادر الخطأ في التقديرات.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2.1.0.4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات

تاريخ آخر تحيين: 20-06-2018

I- الخصائص العامة للمؤشر :

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالحي الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الموارد والنفقات
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
- 4- تعريف المؤشر: هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات التي تم ضبطها بقانون المالية بالنسبة لنفقات الاستثمارات. هي نفقات الاستثمارات المحمولة على الموارد العامة لميزانية الدولة وعلى القروض الخارجية الموظفة
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 7- التفريعات حسب البرامج الفرعية-مركزي

II- الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر $ER = \frac{(x - \hat{x})}{\hat{x}}$: باعتبار x هي جملة انجازات نفقات الاستثمارات و \hat{x} هي جملة تقديرات نفقات الاستثمارات.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية%
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقديرات وانجازات نفقات الاستثمارات لميزانية الدولة
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب و أمد
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بداية من مارس لسنة $n+1$
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 0%
- 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

1 = ER 0% : الانجازات تساوي التقديرات , ER < 0% : الانجازات تجاوزت التقديرات , ER > 0% : الانجازات أقل من التقديرات ,

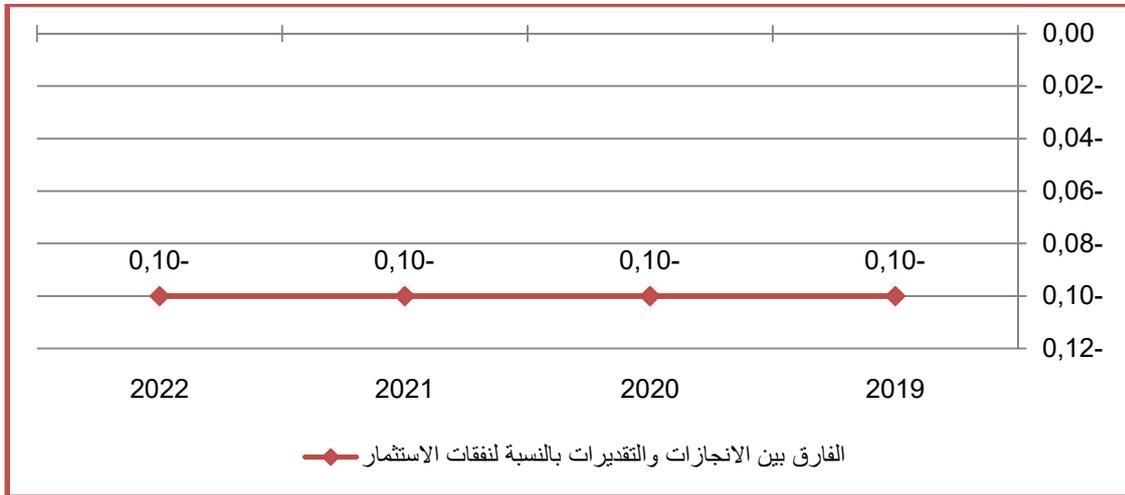
III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات وتقديرات قانون المالية الأصلي الخاصة بالمؤشر)

التقديرات			ق م	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
(0.10)	(0.10)	(0.10)	(0.10)	2.7	-	-	%	الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ...

3- رسم بياني لتطور المؤشر



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	أهم التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	1. إدارة ميزانية الدولة	إرساء متابعة دورية الانجاز المشاريع تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات التقدير عدم ترسيم مشاريع جديدة قبل تسوية المشاكل العقارية والتقدم في الدراسات تقييم موضوعي لقدرة الوزارات على انجاز المشاريع المبرمجة إعداد دليل إجراءات	-0.10	-0.10	المؤشر 2.1.0.4 الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- تتحمل الوزارات الجزء الأكبر من مسؤولية الإنجاز.
- ترسيم مشاريع غير قابلة للتنفيذ خلال السنة المعنية
- إشكاليات حول متابعة تنفيذ المشاريع الجهوية: تعتبر المشاريع الجهوية منجزة لمجرد تفويض الإعتمادات للجهات وليس إنجاز حقيقي لهذه المشاريع
- غياب طريقة عمل موحدة بين مختلف المتصرفين في ميزانية الدولة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.2.0.4

تسمية المؤشر: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها

تاريخ آخر تحيين: 2016-06-14

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالحي الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الموارد والنفقات
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد
- 4- تعريف المؤشر: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها. والمقصود بالحسابات الخاصة الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر مؤشر جودة
- 7- التفريعات حسب البرامج الفرعية- مركزي

II- الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: عدد الحسابات الخاصة (حسابات أموال المشاركة وحسابات الخاصة في الخزينة) التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها / العدد الجملي للحسابات الخاصة
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية%
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقدم عمل الفريق
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضري جلسات فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بداية من جانفي لسنة n+1
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% لسنة 2021
- 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

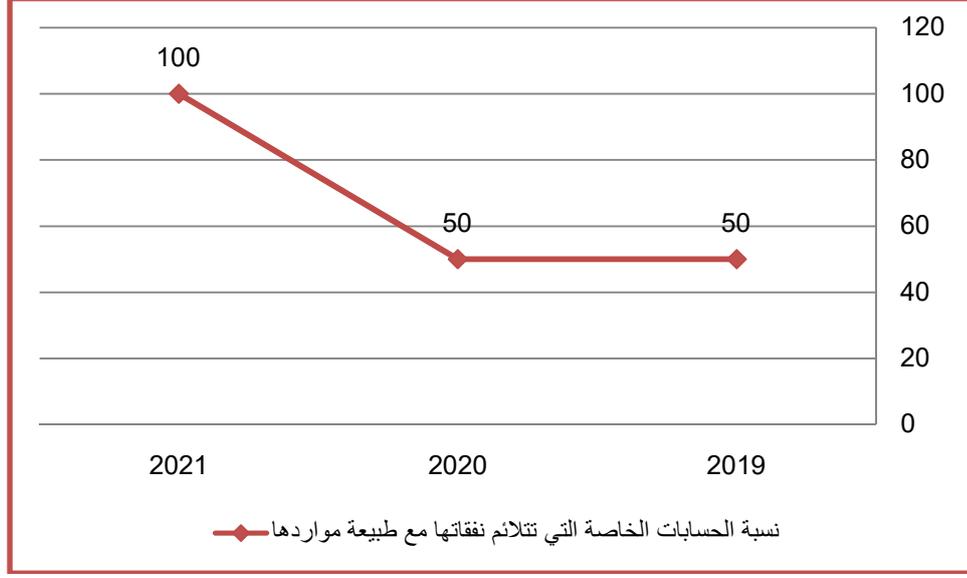
III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرية الخاصة بالمؤشر)

التقديرية			ق م	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
-	100	50	50	50	-	-	%	نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها

2- تحليل النتائج وتقديرية الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	أهم التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهد فة للمؤشر	المؤشر 1.2.0.4 نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها
-	1. إدارة ميزانية الدولة 2. قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد	عقد جلسات عمل لدراسة واقتراح حلول للغرض بتشريك جميع الأطراف المعنية بالحسابات الخاصة	80	100	

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

صعوبة جرد هذه الحسابات الخاصة واستخراج جميع النصوص القانونية المتعلقة بها
تتفح القوانين والنصوص المتعلقة بتخصيص موارد لفائدة الحسابات الخاصة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.2.0.4

تسمية المؤشر: نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

تاريخ آخر تحيين: 2017-06-20

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الموارد والنفقات
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد
- 4- تعريف المؤشر: يمثل تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات حسب الأقسام
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 7- التفريعات حسب البرامج الفرعية - مركزي

II- الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: عدد الأقسام التي تم إعداد التبويب النهائي المتعلق بها / جملة أقسام نفقات ميزانية الدولة
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية%
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقدم عمل الفريق
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بداية من جانفي لسنة n+1
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % لسنة 2021
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

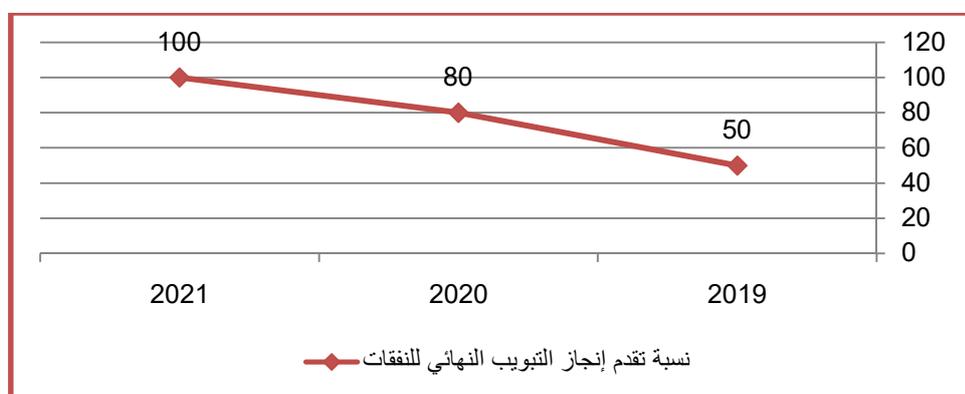
III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

التقديرات			ق م	الإنجازات			الوحدة	
2022	2021	2020	2019	2018	2016	2015		مؤشر قيس الأداء
	100	80	50	57				نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	أهم التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	1. إدارة ميزانية الدولة 2. قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد	- عقد جلسات عمل دورية للفريق المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات - القيام بدورات تكوينية حول المقاييس العالمية للتبويب - استدعاء خبراء أجنبى للاستعانة بخبراتها في مجال التبويب	80	100	المؤشر 2.2.0.4 نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- الحضور الدوري لكافة أعضاء فريق العمل

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1.3.0.4

تسمية المؤشر: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

تاريخ تحيين المؤشر: 2018/06/06

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالحي الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الموارد والنفقات
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 4- تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية. و تحتوي هذه النشرة على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 7- التفريعات حسب البرامج الفرعية-مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: احتساب معدل سنوي لعدد الأيام الفاصلة بين نهاية الشهر المعني بالنشرية الإحصائية و تاريخ نشر النشرة الإحصائية الشهرية
- 2- وحدة المؤشر: : اليوم
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية في بوابة وزارة المالية
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : نشرية إحصائية شهرية تتعلق بمتابعة النتائج الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 6- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية السنة
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 35 يوما لسنة 2022
- 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

III - قراءة في نتائج المؤشر

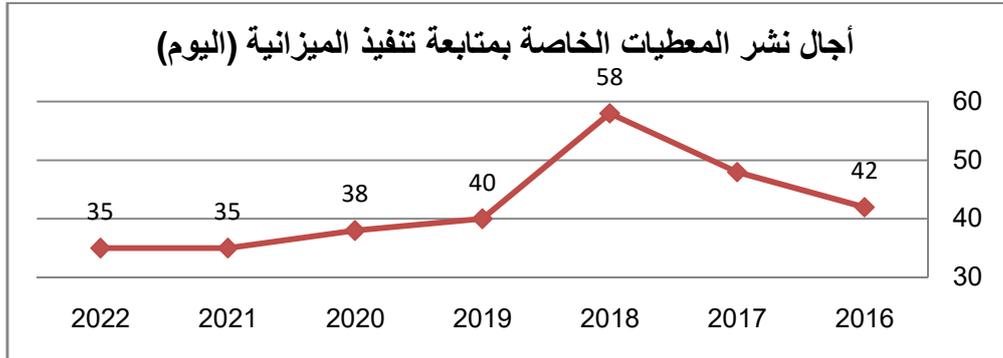
تقديرات			قانون مالية 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
35	35	38	40	58	48	42	يوم	المؤشر 1.3.0.4 أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

1- سلسلة النتائج (الإنجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

2- تحليل النتائج و تقدرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة ارتفاعا في سنة 2018 نتج بالأساس عن تسجيل بعض التأخير في الحصول على المعطيات و ذلك نتيجة لبعض عمليات التحيين التي تم اعتمادها قصد التأكد من صحة المعطيات المنشورة للحفاظ على مصداقية وزارة المالية خاصة و أن هذه المعطيات تحضى بصدى و يقع اعتمادها من طرف عدد كبير من المستعملين.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	أهم الأنشطة	أهم التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	1. إدارة ميزانية الدولة	1. عقد جلسات دورية مع الإدارات المعنية بتوفير المعطيات للمتابعة والتنسيق، 2. توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بنشر المعطيات قصد تحسين قدراتهم التقنية، 3. تطوير أنظمة معلوماتية (interface) تقوم بإعداد المعطيات بصفة آلية قصد تقليص عدد المتدخلين و إضفاء أكثر جودة للمعطيات.	40	35	المؤشر 1.3.0.4 آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.3.0.4

تسمية المؤشر: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/06/07

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالحي الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الموارد والنفقات
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 4- تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة الذي يتم إعداده من طرف الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 وذلك في إطار انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية وتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index. يبين التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية و مقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة مبرزا في نفس الوقت الإجراءات و التدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة. و تقدر القيمة المستهدفة لهذا المؤشر بـ 3 أشهر أي معدل نشر تقرير السداسية الأولى للسنة خلال 2 أشهر و تقرير السداسية الثانية خلال 4 أشهر.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 7- التفرعات حسب البرامج الفرعية - مركزي
- 8- التفاصيل الفنية للمؤشر لأشئ

II- الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: احتساب معدل عدد الأشهر الفاصلة بين نهاية السداسية المعنية بالتقرير و تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية بالنسبة للسنة المعنية.
- 2- وحدة المؤشر: الشهر
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير نصف سنوي للمالية العمومية
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 6- تاريخ توفر المؤشر: في نفس يوم نشر التقرير.
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 2.5 أشهر لسنة 2022
- 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

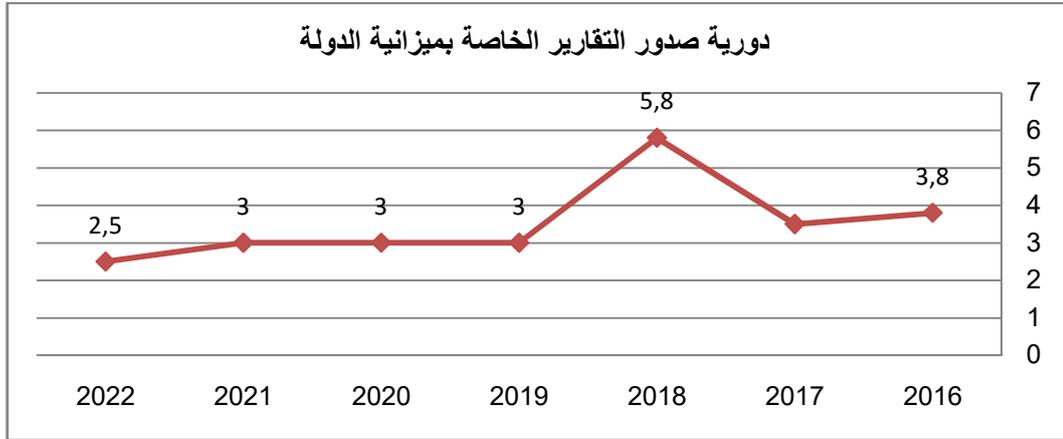
III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			قانون مالية 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
2.5	3	3	3	5.8	3.5	3.8	شهر	المؤشر 2.3.0.4 دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	أهم التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهد فة للمؤشر	
-	1. إدارة ميزانية الدولة	4. تنظيم و تدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد البيانات ونشرها في أقصر الآجال 5. مزيد التنسيق مع الإدارات مصدر المعطيات.	3	3	المؤشر: 2.3.0.4 دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

5- تحديد أهم نقائص المؤشر:

بطاقات مؤشرات
برنامج الدين العمومي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.1.5

تسمية المؤشر: معدل تكلفة الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2019

.IV الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الدين العمومي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي و مخاطره
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: برنامج على المستوى المركزي

.V التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع مبلغ الفوائد و العمولات التي تم تسديدها في السنة على حجم الدين العمومي
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة اخرى خاصة بمتابعة الدين الداخلي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة متابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 4.2% في موفى 2022
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

.VI قراءة في نتائج المؤشر

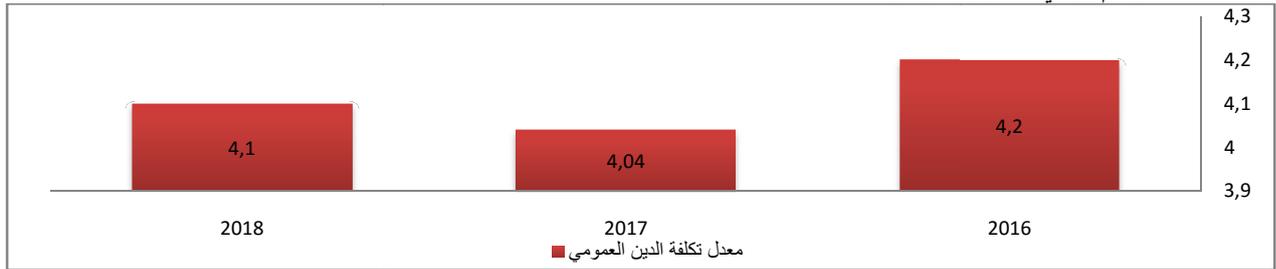
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق م 2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
4.2	4.3	4.3	4	4.1	4.04	4.2	%	معدل تكلفة الدين العمومي

9. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجل معدل تكلفة الدين العمومي ارتفاعا طفيفا سنة 2018 بعد انخفاض بسيط مسجل في سنة 2017 ، و ذلك مقارنة بسنتي 2016 و 2015، ويفسر التحكم النسبي في كلفة الدين العمومي (نسبة الانجازات مقارنة بالتوقعات تساوي 100%) بتواصل تدني نسبة الفائدة على الاورو (euribor سالب) مما يؤدي منطقيا الى انخفاض كلفة الدين الخارجي ولكن و باعتبار التراجع الملحوظ الذي شهده الدينار أمام اهم العملات الاجنبية (الدولار والأورو) فقد أدى ذلك إلى ارتفاع كلفة سعر الصرف على الدين الخارجي و بالتالي ارتفاع كلفة الدين الجمالية. فيما يخص كلفة الدين الداخلي فقد شهدت من جانبها ارتفاعا متواصل منذ أواخر الثلاثي الثالث لسنة 2016 اذ بلغت نسب الفائدة على الخطوط رفاع الخزينة القابلة للتظير لمدة 10 سنوات 9.504%.

10. رسم بياني لتطور المؤشر:



11. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإتمادات لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة	
			4.3	4.2	4.2	1.1.1.5

12. تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.1.1.5

تسمية المؤشر: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر : جوان 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الدين العمومي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة و مخاطر الدين العمومي
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي للحد من مخاطر الصرف المتعلقة بالدين العمومي اجمالاً
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفرعات حسب البرامج الفرعية: برنامج مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة المبلغ الباقي سداده للدين الداخلي على قائم الدين العمومي
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي و الدين الداخلي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يقع تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة متابعة الدين الداخلي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة متابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 26 % في غضون 2022
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي وإدارة الإصدارات بالأسواق المالية.

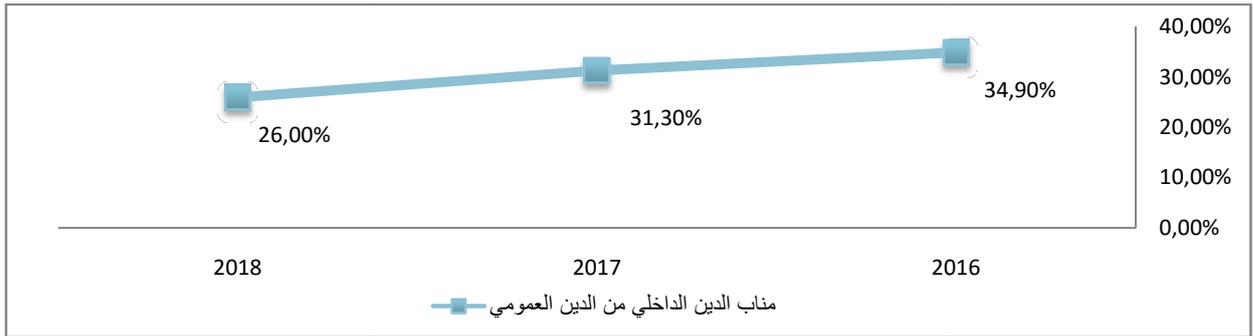
III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق م ت 2019	الإجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
26	26	26	28	26	31.1	34.9	%	مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإجازات الخاصة بالمؤشر: تواصل انخفاض نسبة الدين الداخلي من الدين العمومي منذ سنة 2015 وذلك نظرا لعدم قدرة السوق الداخلية على توفير حاجيات تمويل الميزانية بسبب صغر حجمها وأزمة السيولة المتواصلة التي يمر بها القطاع البنكي بالإضافة إلى تزايد حاجيات الميزانية ، ولكن يعود هذا الانخفاض أساسا إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي من الدين العام الناتجة عن ارتفاع اسعار صرف أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

العمل على تنويع منتوجات الإصدارات الخاصة بالدين الداخلي و ذلك لجذب المزيد من العروض و تحفيز المستثمرين.

تقديرات الإتمادات لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة	
		تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية العمل على تنويع منتوجات الإصدارات الخاصة بالدين الداخلي	26	26	26	2.1.1.5

5. تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 3.1.1.5

تسمية المؤشر: معدل مدة سداد الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الدين العمومي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي و مخاطره
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة سداد الدين العمومي ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: برنامج مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (المبالغ الباقي سدادها بعنوان أصل الدين X مدة سداد كل مبلغ) / قائم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: سنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة متابعة الدين الداخلي
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة متابعة الدين الداخلي.
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أكثر من 7 سنوات
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: حافظت مدة سداد الدين خلال السنوات الاخيرة على

التقديرات			ق م 2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
7≤	7≤	7≤	7≤	6.77	6.9	6.9	سنة	معدل مدة سداد الدين العمومي

مستواها مسجلة انخفاضا طفيفا خلال سنة 2018 و يعود ذلك بالأساس إلى تراجع كل من مدة سداد الدين الداخلي و الدين الخارجي على حد سواء، و يفسر ذلك بتقلص مدة الإصدار على الأسواق المالية العالمية و تراكم السحوبات و الإصدارات بالنسبة للقروض متوسطة الاجل خاصة خلال الثلاث سنوات الأخيرة (على سبيل الذكر اللجوء إلى القرض البنكي المجمع بالعملة الصعبة في سنة 2017 والذي لم تتجاوز مدة سداه 3 سنوات).

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

العمل المتواصل و قدر الإمكان على المباشرة بين أجال تسديد القروض الجديدة و على اختيار أطول مدة سداد للقروض وللإصدارات على الأسواق المالية العالمية وإعطاء الأولوية لإصدارات رقاغ الخزينة متوسطة و طويلة المدى.

تقديرات الإعتامادات لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة	
		المباشرة بين أجال تسديد القروض الجديدة وإصدار قروض على الأسواق العالمية طويلة المدى إذا أمكن	$7 \leq$	$7 \leq$	$7 \leq$	3.1.1.5

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 4.1.1.5

تسمية المؤشر: مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة

تاريخ تحيين المؤشر : جوان 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الدين العمومي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة ومخاطر الدين العمومي
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في مخاطر سعر الفائدة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: برنامج مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (قائم الدين ذو فائدة متغيرة + أصل الدين الثابت في غضون سنة) / قائم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة متابعة الدين الداخلي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة متابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أقل من 40 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

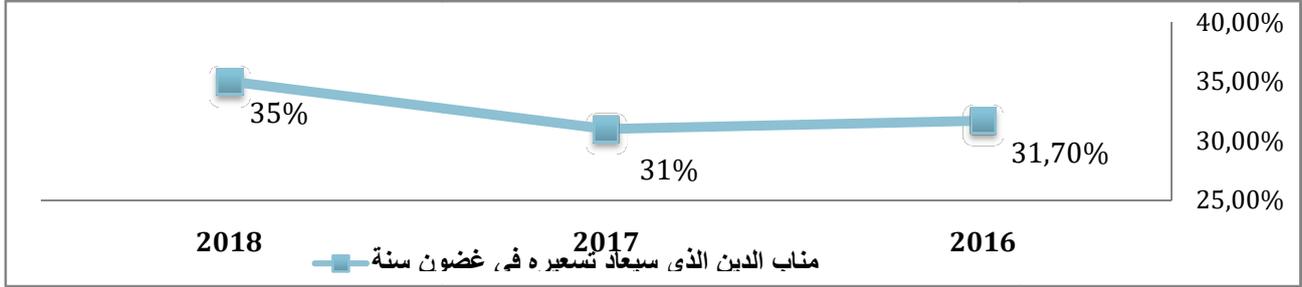
III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
40≥	40≥	40≥	40≥	35	31	31.7	%	مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
على عكس المنحى التنازلي الذي سجله مؤشر مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة بين سنوات 2016 و2017 فإن هذا المؤشر قد شهد ارتفاعا نسبيا سنة 2018 دون ان يتجاوز عتبة 40%، ويعود ذلك بالأساس إلى :

إرتفاع نسبة الدين الخارجي الذي سيعاد تسعييره في غضون سنة و التي وصلت لـ 35 % في موفى سنة 2018 في حين أنها لم تتجاوز 29 % نهاية 2017 و المتأتية من قروض دعم الميزانية ذي الفائدة المتغيرة.
3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة في الوقت المناسب.

تقديرات الإعتادات لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة	
		إستعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة	$40 \geq$	$40 \geq$	$40 \geq$	المؤشر 4.1.1.5

5. تحديد أهم النقااص (limites) المتعلقة بالمؤشر

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.2.1.5

تسمية المؤشر: عدد المناقصات في السنة

تاريخ تحيين المؤشر : جوان 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الدين العمومي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة عدد المناقصات المنجزة الخاصة بإصدار رقاغ الخزينة ويهدف للمحافظة على دورية الإصدارات وانجاز ما تم ضبطه في الروزنامة التقديرية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر تشغيلية
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: برنامج مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع عدد مناقصات رقاغ الخزينة المنجزة
2. وحدة المؤشر: عدد المناقصات في السنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مناقصات رقاغ الخزينة المنجزة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من منظومة لإصدار رقاغ الخزينة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة لإصدار رقاغ الخزينة
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 48 مناقصة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإصدارات بالأسواق المالية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
48	48	48	48	25	28	23	مناقصة	عدد المناقصات في السنة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: شهد عدد مناقصات رقاغ الخزينة المنجزة تراجعاً متواصلاً خلال السنوات الأخيرة، ويعود ذلك بالأساس لازمة السيولة التي يواجهها المختصون في رقاغ الخزينة إضافة إلى

معدل نسب الفائدة المرجحة المرتفعة المقترنة بقلّة المبالغ المعروضة التي ساهمت في ارتفاع كلفة الإصدار دون تحقيق هدف سد حاجيات الخزينة قصيرة المدى.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية
- العمل على تنويع منتجات الإصدارات الخاصة بالدين الداخلي
- تأمين شفافية و سرعة المناقصات بإرساء منظومة إلكترونية في الغرض

تقديرات الإعتادات لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة	
		تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية تأمين شفافية وسرعة المناقصات بإرساء منظومة إلكترونية في الغرض	48	48	48	1.2.1.5

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.2.1.5

تسمية المؤشر: حجم التداولات على السوق الثانوية

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2019

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الدين العمومي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة باعتبارها الضامن الأول لاستمرارية السوق الأولية للإصدارات.
5. نوع المؤشر: مؤشر اقتصادي
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: برنامج مركزي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مبلغ التداول بالسوق الثانوية على حجم رقاغ الخزينة الباقي سدادها.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات التداول على السوق الثانوية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات عن طريق إحصائيات شركة الإيداع و المقاصة التونسية " Tunisie Clearing " .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها إحصائيات شركة الإيداع والمقاصة التونسية " Tunisie Clearing " .
6. تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 30% في أفق 2022
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإصدارات بالأسواق المالية

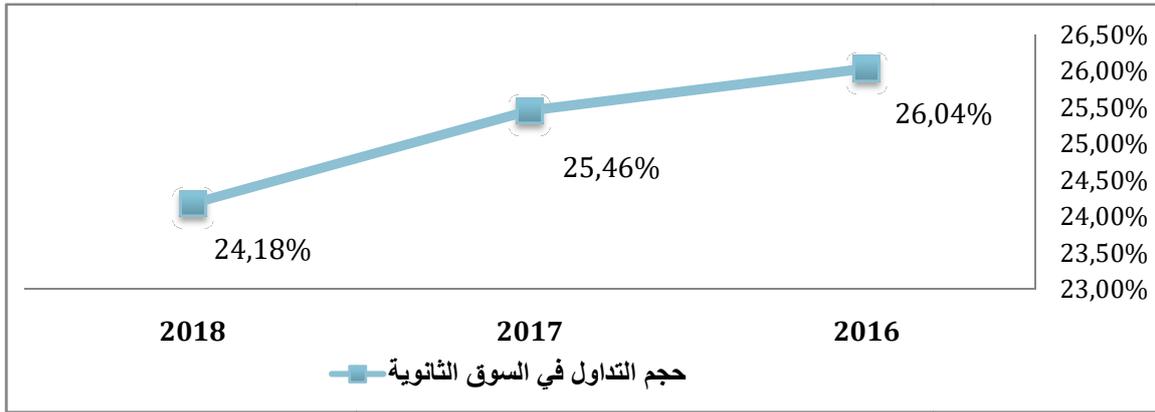
III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
30	29	28	27	24.18	25.5	26.04	%	حجم التداول في السوق الثانوية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يستمر انخفاض حجم تداول رفاع الخزينة بالسوق الثانوية منذ سنة 2015 ويفسر ذلك بالركود الذي تشهده السوق المالية المحلية بالإضافة إلى صغر حجمها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المراقبة المستمرة لتطبيق كراس شروط المختصين في رفاع الخزينة المبرم في 08 جوان 2016 بحيث يتم في كل نهاية سنة مراجعة قائمة المختصين في رفاع الخزينة طبقاً لمؤشرات تقييم نشاطهم المضبوطة في كراس الشروط الأخير.

تقديرات الإعتمادات لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة	
		الحرص على تطبيق كراس الشروط الخاص بالمختصين في رقاع الخزينة	28	30	30	المؤشر 2.2.1.5

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.3.1.5

تسمية المؤشر: نسبة النفقات المنجزة وغير المسواة من الاعتمادات المدفوعة

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الدين العمومي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسق تسوية السحوبات المنجزة بعنوان قروض خارجية موظفة على المنظومتي "سياد" و "أدب"
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان قروض خارجية موظفة من جملة النفقات المنجزة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: برنامج مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (النفقات المنجزة بعنوان قروض خارجية موظفة - الإعتمادات المدفوعة) / النفقات المنجزة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: السحوبات المرسمة بقاعدة معطيات الدين الخارجي "سياد" مع إضافة رصيد حسابات القروض الخاصة المفتوحة بالعملة بعنوان المشاريع لدى البنك المركزي التونسي والإعتمادات المدفوعة بعنوان هذه القروض على منظومة "أدب"
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "سياد" و منظومة "أدب" وحسابات القروض الخاصة المفتوحة بحسابات الحكومة بالعملة لدى البنك المركزي التونسي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "سياد" ومنظومة "أدب" والبنك المركزي التونسي.
6. تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر أفريل من السنة المعنية +1
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أقل من 10 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة متابعة القروض والإصدارات والإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

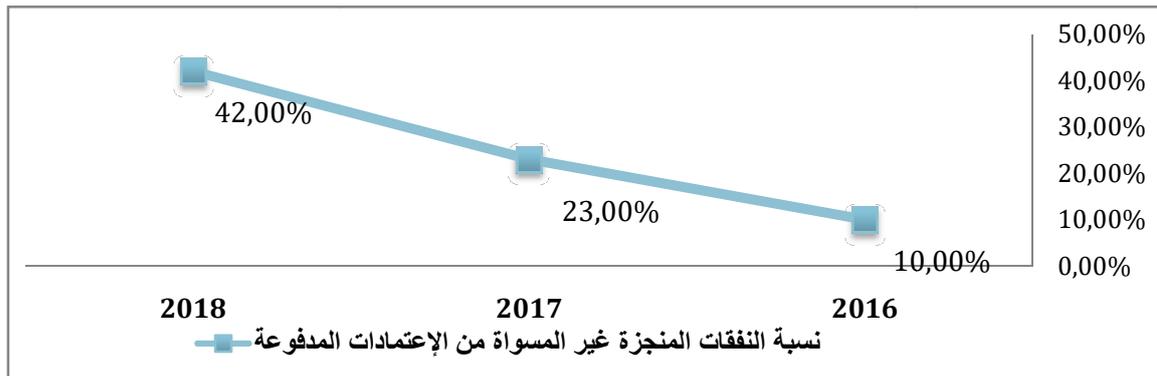
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
≤5	≤5	≤7	≤10	42	23	10	%	نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من الإعتمادات المدفوعة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ارتفع مؤشر النفقات المنجزة و التي لم يتم تسويتها باعتمادات دفع منذ 2016 ويعود ذلك أساسا إلى عدم تمكن الجهات المنفذة من انجاز عمليات التسوية في الإبان.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

متابعة نسق السحوبات والتسويات على منظومتي "سياد" و"أدب" والعمل على دفع منفذي المشاريع وأمري الصرف على تسوية هذه النفقات على منظومتي "سياد" و"أدب" والعمل على تحيين منشور 20 سبتمبر 2008 المتعلق بإتمام إجراءات التأشير على سحوبات القروض الخارجية الموظفة على ضوء القانون الأساسي للميزانية والتتقيحات المزمع إدخالها على مجلة المحاسبة العمومية

تقديرات الإعتمادات لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة	
		العمل على دفع منفي المشاريع وأمرى الصرف على تسوية هذه النفقات على منظومتي "سياد" و"أدب"	≤ 7	≤ 5	≤ 5	1.3.1.5

6. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

**بطاقات مؤشرات برنامج القيادة
والمساندة**

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)

تاريخ تحيين المؤشر: 01 أفريل 2019

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة ومساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الإدارة على الاستجابة إلى حاجيات كافة هيكل وزارة المالية من موارد بشرية ضمانا لحسن سير العمل الإداري وذلك بالرجوع إلى مختلف الانتدابات المنجزة سواء كانت بالمناظرات الخارجية أو من خزجي مدارس التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر) استنادا إلى ما تم المصادقة عليه بقانون المالية للسنة المعنية وما تم تحديده بقرار ضبط الخطط المتعلقة بالانتدابات، فالمقصود بإنجاز الانتدابات في الآجال هو التوصل إلى انتداب كافة الخطط المرخص فيها بقانون المالية خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية بدءا من فتح المناظرة وتنظيمها مرورا بجميع الإجراءات المتعلقة بالانتداب (تجميع الوثائق المطلوبة، الحصول على المعزف الوحيد) وصولا إلى تعيين المنتدب بالإدارة المعنية وفقا للحاجيات التي تم التعبير عنها.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفرعات حسب البرامج الفرعية: برنامج مركزي قيادة ومساندة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الخطط المخصصة للانتداب والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الخطط المخصصة للانتداب والمصادق عليها بميزانية السنة المالية المعنية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - محاضر الجلسات المتعلقة بالإعلان عن النتائج النهائية للمناظرات الخارجية للانتداب
 - القوائم الاسمية للناجحين
 - قانون المالية للسنة المالية المعنية وقرار ضبط الخطط المتعلقة بالانتداب المتضمن لعدد الخطط المخصصة للانتداب
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات تتعلق بالانتدابات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بميزانية السنة المالية المعنية.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري

6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% سنة 2019 / 100% سنة 2020 / 60% سنة 2021

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

- السيدة لمياء الوسلاتي (الانتدابات عن طريق المناظرات)
- السيدة أمينة حرمل (الانتدابات المباشرة لخريجي مدارس التكوين)

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

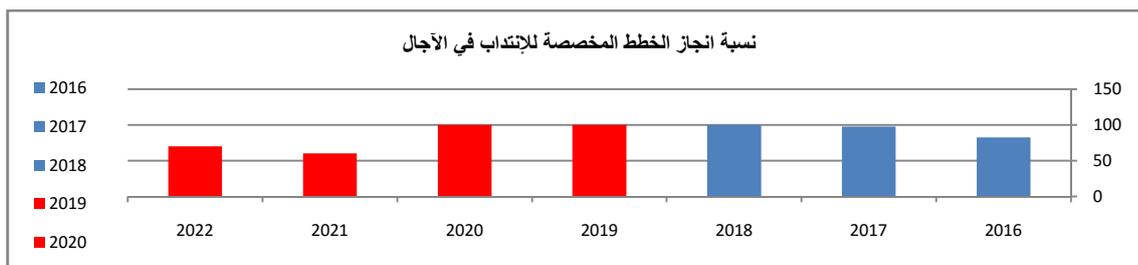
التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
70	60	100	100	100	97.8	82.6	%	نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الأجل

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

منذ سنة 2016 وتبعا لسياسة التجميد الكلي للانتدابات عن طريق المناظرات الخارجية المتبعة من قبل الدولة قصد الحد من تضخم كتلة الأجور، خصّصت كافة الانتدابات حصريا لفائدة خريجي مدارس التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر، معهد تمويل التنمية للمغرب العربي...). لذلك يمكننا أن نلاحظ أن مؤشر الانتدابات يسجل نسبة مرتفعة عموما، وقد ارتفعت هذه النسبة من سنة إلى أخرى إلى أن بلغت سقف 100% في سنة 2018.

بالنسبة لتقديرات هذا المؤشر لسنة 2019 فقط ضبطت ب 100%، وذلك عملا بمقتضيات منشور رئيس الحكومة عدد 14 بتاريخ 16 أبريل 2018 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 وإعداد إطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية لسنة 2019 والذي نصّ على مواصلة تجميد الانتدابات الخارجية وبالتالي الاقتصار فقط على خريجي مدارس التكوين. ويتواصل هذا التوجه الاستراتيجي حتى خلال سنة 2020 من خلال منشور رئيس الحكومة عدد 09 بتاريخ 29 مارس 2019 حول إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020، لذلك تمّت مراجعة هذه النسبة من 60% حسب ما جاء في المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019 إلى 100%. أما التقديرات الخاصة بسنتي 2021 و2022 فتبقى مرتبطة بالخيارات السياسية والتوجهات فيما يتعلّق بالانتداب في الوظيفة العمومية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	أهم الأنشطة	أهم التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة للمؤشر	-
-	التصرف في المسار المهني لأعوان وزارة المالية	<p>- مزيد تركيز مقومات التصرف التقديري أو ما يمكن التعبير عنه بالتصرف التقديري للانتدابات وذلك من خلال التحديد المسبق للحاجيات والتحديد المسبق للمعايير الخاصة بمركز العمل. وفي الجانب المتعلق بالطابع الكمي للانتداب يتعين أن يكون الانتداب ناتجا عن حاجة متأكدة لشغور مركز عمل محدد بصفة مسبقة إذ يجب أن يكون للانتداب تبريره في ميزانية الوزارة وذلك من خلال توفير الاعتمادات اللازمة لتحمل الأعباء الناتجة عنه وفي هذا الإطار نشير إلى أن تحسين التصرف في الموارد البشرية يستوجب أن يكون تحديد الحاجيات من الموارد البشرية مضبوط من قبل المصالح المعنية على المدى المتوسط يتأسس على معطيات موضوعية ذات بعد استراتيجي يربط الحاجة من الموارد بجملة المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المحيط الخارجي والداخلي والتي قد يكون لها بالغ الأثر على نوعية وكمية الخدمات والمناهج التي يتوجب اعتمادها من أجل تأمينها.</p> <p>- مزيد التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في عملية الانتداب.</p> <p>- تطوير التطبيقات الإعلامية الخاصة بالانتدابات والتي تم وضعها من طرف مصالحنا منذ سنة 2008 لتتلاءم مع المتطلبات والمعايير الجديدة للانتداب.</p> <p>- مواصلة الأشغال المتعلقة بإعداد دليل إجراءات التصرف في الموارد البشرية خاصة في الجانب المتعلق بالانتدابات والترقيات والإحالة على التقاعد</p> <p>- مواصلة العمل على وضع المنظومة الإعلامية الموحدة للتصرف في الموارد البشرية بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية</p> <p>- الانطلاق في إعداد بطاقات المهام خاصة مع مشروع التوأمة مع الإتحاد الأوروبي لإرساء أدوات التصرف التقديري في الوظائف والخبرات.</p>	100	100	المؤشر 1.1.1.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الأجل (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- لا يعكس المؤشر الانتدابات الاستثنائية التي يمكن الترخيص فيها من قبل الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.
- لا يعكس هذا المؤشر الانتدابات المنجزة في إطار تسوية بعض الوضعيات الإدارية (العملة العرضيين، عملة المناولة ...)
- تسديد الخطط المخصصة للانتداب في الأجال (السداسي الثاني من السنة المالية المعنية) مرتبط بشديد الارتباط بأجال التأشير على قرار ضبط الخطط المخصصة للانتداب والتأشير على قرار فتح وتنظيم المناظرات الخارجية للانتداب المرخص فيها.
- مؤشر كمي لا يعكس نوعية العمل (الدقة، كيفية العمل، تجميع وتدقيق المعطيات...) وذلك على مستوى هيكلنا.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الأجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)
تاريخ تحيين المؤشر: 1 أبريل 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة ومساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو التوصل إلى إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الأجال طبقاً لما تم برمجته على مستوى ميزانية السنة المالية المعنية (التحكم في التأجير العمومي عبر البرمجة الدقيقة للزيادة في الأجور المترتبة عن الترقية) إضافة إلى ما لهذا الجانب من أثر إيجابي على معنويات العون وتحفيزه للرفع من مردوبيته وإنتاجيته ونجاعته في العمل.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الخطط المخصصة للترقية والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الخطط المخصصة للترقية والمصادق عليها بميزانية السنة المالية المعنية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - محاضر الجلسات المتعلقة بالإعلان عن النتائج النهائية للمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية إضافة إلى محاضر جلسات التصريح بالنتائج النهائية للترقية عبر التكوين المستمر والترقية بالاختيار
 - القوائم الإسمية للناجحين
 - قانون المالية للسنة المالية المعنية وقرار ضبط الخطط المخصصة للترقية المتضمن لعدد الخطط المخصصة للانتداب
 - رزنامة ضبط تواريخ فتح وتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية لمتابعة الإنجاز.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات تتعلق بالترقيات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بميزانية السنة المالية المعنية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 10% سنة 2019 / 20% سنة 2020 / 20% سنة 2021
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة لمياء الوسلاتي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

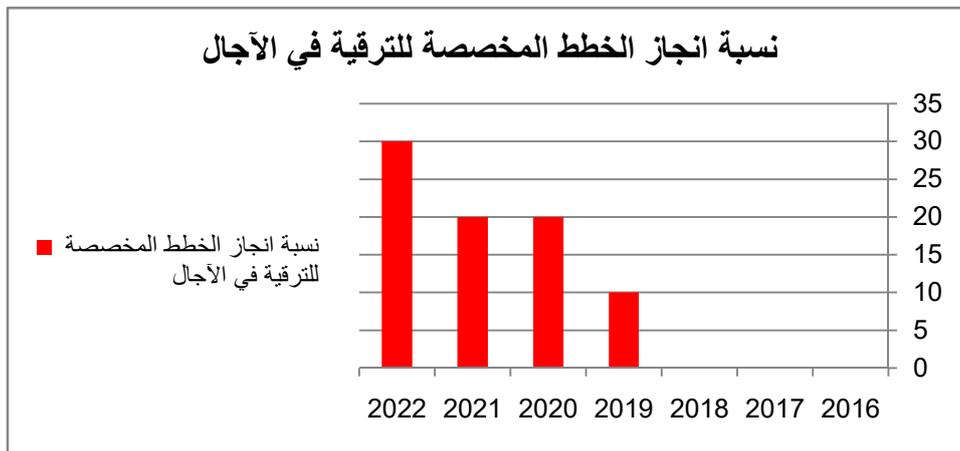
1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
30	20	20	10	0	0	0	%	المؤشر : نسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجل مؤشر انجاز الترقيات على مدار ثلاثة سنوات متتالية منذ سنة 2016 نسبة انجاز تقدر بـ0%، علما وأنه خلال سنة 2018 تم الإعلان عن جملة من النتائج النهائية لمناظرات داخلية للترقية بعنوان سنتي 2015 و2016. وتعود هذه النسبة أساسا إلى الآجال المشطّة التي تستغرقها دراسة ملفات المترشحين للترقية إلى الرتب العليا من جهة، ونظرا كذلك للتأخير الحاصل على مستوى رئاسة الحكومة فيما يتعلق بنشر قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية. وبالتالي فإننا نوجهنا نحو تحيين تقديرات كل السنوات القادمة عبر مراجعتها بالنقصان كما هو مبين في الجدول أعلاه، لما في ذلك من تماشي مع واقع الإجراءات المتبعة في تنظيم المناظرات الداخلية.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة 2020	أهم الأنشطة	أهم التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة للمؤشر	-
30000 د.ت	المناسرات	<p>-التناسق مع هياكل الإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية لضبط برنامج عمل السنة المالية المعنية تتضمن تاريخ فتح المناظرة وتاريخ غلق سجل الترشيحات وتاريخ الإعلان عن النتائج.</p> <p>- برمجة دورات تكوينية متخصصة في المجالات المتعلقة بدراسة وفرز ملفات المناظرات الداخلية للترقية قصد تطوير قدرات الأعوان العاملين في هذا المجال،</p> <p>- برمجة دورات تكوينية متخصصة في مجال شروط وإجراءات الترقية إلى الرتب العليا وكيفية إعداد التقرير المكون لملف الترشيح.</p> <p>- مزيد التناسق مع أعضاء لجان المناظرات الداخلية للترقية وخاصة مع ممثل رئاسة الحكومة للتسريع في نسق دراسة ملفات الترشيح.</p> <p>- النظر في إمكانية فتح المناظرات الداخلية للترقية بالتداول بين مختلف الأسلاك وذلك بعد التناسق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وأخذ رأي السيد وزير المالية في هذا المقترح.</p> <p>- العمل بأحكام الأمر عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية والذي نص على أن إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الامتحان الخاصة بالمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية الراجعة بالنظر لوزارة المالية أصبحت من مشمولات وزير المالية وهو ما سيمكن من تقليص الأجال المتعلقة بإنجاز الترقيات.</p> <p>- إحداث مراكز امتحان على مستوى الجهات يتم فيها إعطاء الدروس للمرشحين لتأهيلهم لاجتياز المناظرات وفي نفس الوقت استعمال هذه المراكز لإجراءات الاختبارات وهو ما من شأنه أن يقلص من عدد المتعيبين في المناظرات الداخلية للترقية إضافة إلى التقليص في آجال تنظيم المناظرات وذلك في إطار دعم مفهوم اللامركزية.</p>	10	40	المؤشر 2.1.1.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الأجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- هذا المؤشر لا يعكس التراخيص الاستثنائية للهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة والمسندة قصد الترفيع في عدد الخطط المخصصة للترقية وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.
- هذا المؤشر لا يعكس الطريقة التي سيتم إعمالها لتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية (بالملفات أو بالامتحان) وهو ما يؤثر نسبيا على آجال تنفيذ هذه الخطط
- إن تراجع مؤشر إنجاز الترقيات في الآجال مع تم تقديره خلال سنتي 2017 و 2018 يعود أساسا إلى التأخر في التأشير على قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية الخاصة بوزارة المالية وطول الإجراءات المتعلقة بفتح المناظرات وتنظيمها من قبل المصالح المختصة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية ونشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، هذا بالإضافة إلى ما شهدته الساحة السياسية من تحويرات وزارية وما يليها إحترام إجراءات تفويض حق الإمضاء.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 3.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2019

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة ومساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات أعوان وإطارات وزارة المالية
4. تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الإدارة على تقييم أدائها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية وذلك بالإعتماد على جملة من المعايير الموضوعية على غرار حجم الموارد المالية الموضوعية في الغرض والإمكانيات اللوجستية المتوفرة (طاقة إستيعاب المدرسة، توفر إطار التكوين، مدى تعاون وتفاعل مختلف هياكل وزارة المالية في المشاركة في برنامج التكوين...) وهو ما ينجر عنه قياس الأثر الإيجابي الذي يترتب عن إنجاز مخطط التكوين السنوي على قدرات الإطارات والأعوان من خلال تطوير أدائهم وتحيين معارفهم في مجالات تدخلهم والرفع من قدراتهم الإتصالية (لغات وبرامج معلوماتية...) وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة، هذا بالإضافة إلى تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة حول نسبة التأطير، والعمل على تحسينها عبر الترفيع من عدد المنتفعين بالتكوين من سنة إلى أخرى.
- يمكن هذا المؤشر من برمجة الإعتمادات المالية الضرورية لإنجاز مخططات التكوين بعنوان السنوات المقبلة، إذ أن عدم التحكم في نسبة إنجاز هذا المخطط في الأجال من شأنه أن يؤدي إلى رصد إعتمادات وتجميدها لفائدة هذا البرنامج دون إستعمالها بصورة فعلية خلال السنة المالية المعنية برصد تلك الإعتمادات.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: مركزي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية المنجزة في السنة/ جملة الدورات التكوينية المبرمجة على مستوى مخطط التكوين السنوي للوزارة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية المنجزة فعليا وعدد الدورات التكوينية المبرمجة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات تتعلّق بنسبة الدورات التكوينية المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه ببرنامج التكوين السنوي إضافة إلى الرجوع لمختلف طلبات التزود المعدّة من قبل المدرسة الوطنية للمالية لفائدة مختلف هياكل التكوين المعنية بتنفيذ هذا البرنامج.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: مصدر إداري: المدرسة الوطنية للمالية ومختلف هياكل وزارة المالية
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80% سنة 2020 / 82% سنة 2021
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير عام المدرسة الوطنية للمالية

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017 (1)	2016 (1)		
84	82	80	96.7	74.7	85	54.16	%	المؤشر : نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية في الأجال

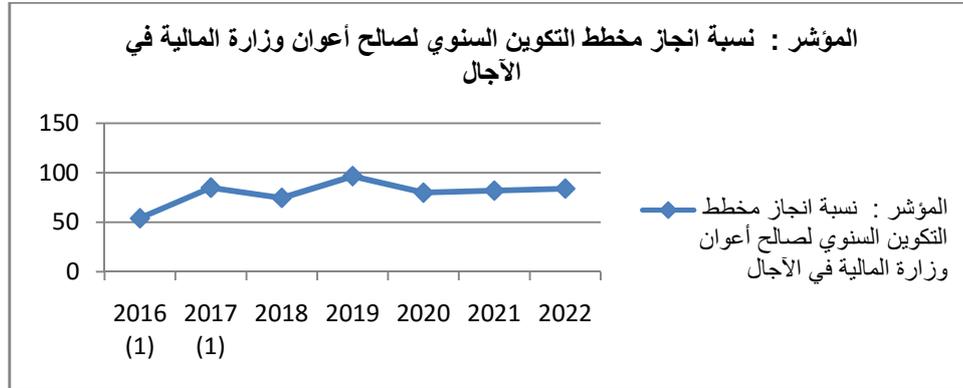
(1) دون إعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة إنجاز لمخطط السنوي للتكوين من برامج مشتركة وخصوصية من قبل إدارة المدرسة الوطنية للمالية، دون إعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة، 74.7 % بعنوان سنة 2018 وهي بذلك تكون قد شهدت إرتقاعا ملحوظا مقارنة بنسبة قيس الأداء المبرمجة.

وهذا التطور هو نتيجة لإرتفاع عدد الدورات التكوينية المنجزة والمبرمجة بمخطط التكوين السنوي لوزارة المالية بعنوان سنة 2018.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	أهم التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	-
575	التكوين	<p>-تطعيم الفريق العامل بكفاءات يوكل إليها مهمة مساعدة اللجان المحدثة بالمدرسة على مراجعة السندات البيداغوجية وتوحيدها وتحيينها عند الإقتضاء سواء المعتمدة من قبل المترشحين لاجتياز الإختبارات الكتابية أو السندات التي يعتمدها المكونون في عرض الدروس وقد تم في هذا الإطار تنقيح القرار المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة العلمية بالمدرسة الوطنية للمالية بتاريخ 06 فيفري 2017،</p> <p>- تولت المدرسة الوطنية للمالية إبرام عقد مع مؤسسة " expertise France " تاريخ 24 أبريل 2018 حول إعداد حقائب تكوين في إطار مخطط التكوين الخاص بمشروع تطبيق مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية، الذي بمقتضاه شرعت المدرسة في إعداد 25 حقيبة تكوين.</p> <p>- تم بمقتضى قرار من وزير المالية مؤرخ في 16 نوفمبر 2018، فتح مناظرة خارجية بالإختبارات للقبول بمرحلة تكوين في المجال</p>	80	84	3.1.1.9: المؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية

		<p>الديواني لفائدة وسطاء لدى الديوانة قصد إسناد 100 ترخيص لممارسة مهنة وسيط لدى الديوانة، وكلفت المدرسة الوطنية للمالية بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 19 أكتوبر 2018 بتأمين مرحلة تكوين في مجال الوساطة لدى الديوانة والتي من المبرمج تنظيمها خلال السداسي الأول من سنة 2020 لمدة سنة أشهر.</p> <p>- وضع خطة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتنسيق أكثر فيما بينها (على مستوى البرمجة بإعتبار الأهداف التي تنتفق عليها عند إعداد مخطط التكوين وبرمجة دورات تكوينية التي تعكس الحاجيات الفعلية للتكوين دون سواها وعلى مستوى التنفيذ وعلى مستوى المتابعة والتقييم)</p> <p>- البحث عن فضاءات تكوين خارجية لإحتضان الدورات التكوينية التي تنظمها المدرسة على مستوى جهوي لتغطية حاجيات التكوين للمصالح الجهوية لوزارة التكوين وذلك قصد تجاوز محدودية فضاءات التكوين بالمدرسة، وفي هذا الإطار تم إبرام إتفاقيات مع المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر بمختلف ولايا الجمهورية لإحتضان الملتقيات التكوينية على مستوى جهوي.</p> <p>- دعم التكوين في الجهات وذلك بالحرص على توفير مكونين جهويين، حتى يتسنى لجميع الأعوان الراجعين بالنظر لوزارة المالية الإنفتاح بالتكوين بأقل كلفة ممكنة. (إنطلقت المدرسة الوطنية للمالية في برمجة دورات تكوينية لفائدة إطارات جهوية في مجال هندسة التكوين وبيداغوجيا التكوين بالتنسيق مع المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين)</p> <p>- إعادة تنظيم مصالح المدرسة بما يتماشى ومتطلبات التصرف الحديث وتطوير منظومة التكوين.</p> <p>- تحيين مستوى تأجير المكونين والأخذ بعين الإعتبار لمراحل التكوين لفائدة الرتب الدنيا.</p>			
--	--	---	--	--	--

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

1.5. النقائص والعراقيل التي حالت دون تحسين مستوى المؤشر :

- نقص في قاعات التدريس، ذلك أن طاقة إستيعاب المدرسة لا تساعد على تنفيذ البرامج بنسبة أكبر،
- نقص في التنسيق بين المصالح المكلفة ببرمجة التكوين الخصوصي (الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص) والمصالح الخارجية التابعة لها،
- تنظيم العديد من الأنشطة التكوينية على مستوى جهوي دون التنسيق مع إدارة المدرسة ودون مدها بالإحصائيات المتعلقة بالإنجاز وهو ما يؤثر سلبا على قيمة المؤشر،
- عدم موافاة المدرسة بالمعطيات المتعلقة بالأنشطة التكوينية المنجزة من قبل الإدارة العامة للديوانة لفائدة الإطارات والأعوان الراجعين لها بالنظر.

2.5. النقائص المتعلقة بجودة المؤشر:

- المؤشر الحالي لا يميز بين الأنشطة التكوينية ولا يبرز نوعية وأهمية كل منها ولا يعكس بالتالي المستوى الحقيقي لإنجازات المدرسة وجودة عملية التكوين.
- إن إعتقاد مؤشر "نسبة الإنجاز الفعلي للمخطط السنوي للتكوين"، يعتبر مؤشرا هاما إلا أنه في حد ذاته لا يفي بالغرض وخاصة إذا ما تعلق الأمر بضرورة تفصيل وتحليل مكونات العملية التكوينية، حيث يتجه الرأي لمزيد تفصيل وتجزئة هذا المؤشر إلى مؤشرات فرعية يؤخذ فيها بعين الإعتبار المجهود الذي تقوم ب وحدة البحوث النشر والمتمثل أساسا في تدقيق ومراجعة وتحيين السندات البيداغوجية بإعتبارها أدوات التكوين الرئيسية ولما لها من أثر إيجابي على مردودية وجودة التكوين وهو ما لا يمكن لمؤشر القياس المعتمد حاليا بيانه وإبرازه بوضوح.
- وعليه يقترح تجزئة هذا المؤشر الحالي إلى مؤشرات فرعية يم إسناد نسب مائوية لكل منها ويؤخذ فيها بعين الإعتبار توفير الإمكانيات البيداغوجية اللازمة من سندات بيداغوجية موحدة توضع على ذمة المكونين والمكونين لمزيد إثراء زدهم المعرفي وتمكينهم من وسائل العمل الضرورية لإنجاز البحوث وكذلك للإعداد لإمتحانات الوحدات القيمية في المرحلة الحالية ولمختلف المناظرات المبرمجة في مختلف مراحل التكوين الأساسي في مراحل قادمة.

بطاقة مؤشر قياس أداء

1.2.1.6: رمز المؤشر

تسمية المؤشر : آجال فتح و إحالة وتفويض الاعتمادات

تاريخ تحيين المؤشر :أفريل 2019

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : القيادة والمساندة
 2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:ترشيد حوكمة النفقات العمومية
 3. تعريف المؤشر :يتمثل المؤشر في احتساب عدد الأيام أو الآجال التي تتطلبها عمليات فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات المرسمة بقانون المالية والمطلوبة من قبل المصالح المركزية والجهوية المسؤولة عن انجاز النفقات.و يتم ذلك بحساب كل المطالب المقدمة في ذلك الخصوص ومعدل الآجال الإدارية للقيام بعمليات الفتح و الإحالة أو التفويض خلال ثلاثية معينة (كل ثلاثة أشهر).
 4. نوع المؤشر :مؤشر نتائج.
 5. طبيعة المؤشر :مؤشر نجاعة .
 6. التفرعات :
- ❖ مؤشر فرعي 1: يتعلق بإحتساب عدد الأيام المخصصة لدراسة المطالب من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.
 - ❖ مؤشر فرعي 2: يتعلق بإحتساب عدد الأيام المخصصة لدراسة المطالب من قبل مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة.
 - ❖ مؤشر فرعي 3: يتعلق بإحتساب عدد الأيام المخصصة لتفويض أو إحالة الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر :

المؤشر 2.0.6 = الأجل الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون والتجهيزات والمعدات (1)

+الأجل الإدارية لفتح الإعتمادات من طرف الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

+الأجل الإدارية لتفويض الإعتمادات (2)



المؤشر 2.0.6 = تاريخ توجيه طلب فتح الإعتمادات إلى مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة) - تاريخ إيداع المطلب بمكتب الضبط الفرعي).

+تاريخ توجيه طلب فتح الإعتمادات إلى مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة) - تاريخ إيداع المطلب بمكتب الضبط الفرعي).

+تاريخ التفويض أو الإحالة - تاريخ فتح الإعتمادات على منظومة أدب

+تاريخ فتح الإعتمادات على منظومة أدب من قبل إ ع ش م ت م

❖ الأجل الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات = تاريخ توجيه طلب فتح الإعتمادات إلى مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة - تاريخ إيداع المطلب بمكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

❖ الأجل الإدارية لفتح الإعتمادات من قبل مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة = تاريخ فتح الإعتمادات - تاريخ توجيه طلب فتح الإعتمادات إلى مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة.

❖ الأجل الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات = تاريخ إحالة أو تفويض الإعتمادات - تاريخ فتح الإعتمادات من قبل مصالح الهيئة.

وحدة قياس المؤشر :اليوم

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- تاريخ ختم مكتب الضبط بالنسبة للمراسلات الواردة والصادرة،
- تاريخ قرارات الفتح حسب منظومة أدب،
- تاريخ الإحالات أو أوامر التفويض المستخرجة من منظومة أدب.

❖ طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :من خلال جدول متابعة طلبات فتح الإعتمادات وجدول متابعة تفويض أو إحالة الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات .

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- منظومة تسجيل المراسلات الواردة والصادرة بمكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات .
- منظومة أدب.

تاريخ توفر المؤشر : سنوي

القيمة المنشودة للمؤشر 09 أيام سنة 2022

المسؤول على المؤشر :مديرإعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية.

قراءة في نتائج المؤشر

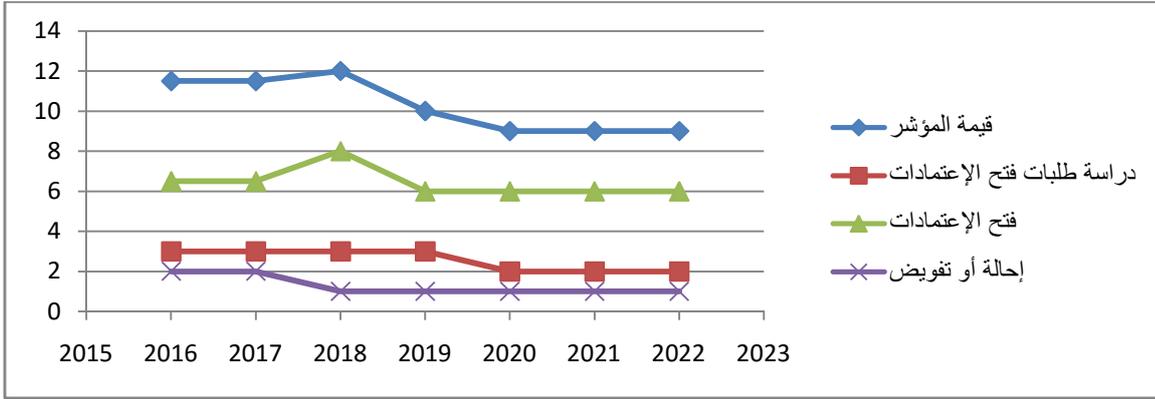
سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			ق.م	الانجازات			الوحدة	الهدف : ترشيد حوكمة النفقات العمومية
2022	2021	2020		2019	2018	2017		
9	9	9	10	12	11,5	11,5	يوم	المؤشر 1.2.0.6 : آجال فتح وإحالة أوتفويض الإعتمادات.
2	2	2	3	3	3	3		المؤشر 1.1.2.0.6 : آجال دراسة طلب فتح الإعتمادات
6	6	6	6	8	6,5	6,5		المؤشر 2.1.2.0.6 : آجال فتح الإعتمادات
1	1	1	1	1	2	2		المؤشر 3.1.2.0.6 : آجال إحالة أوتفويض الإعتمادات

تحليل النتائج و التقديرات :

حافظ المؤشر تقريبا على نفس النسق الذي سجله خلال السنة السابقة و ذلك بحساب 12 يوما كآجال إدارية لفتح وإحالة أو تفويض الإعتماداتالموضوعة على ذمة أمر الصرف حيث يرتبط التحكم في نتائج هذا المؤشر مباشرة بنتائج التحكم في المؤشرات الفرعية له التي وصلت إلى حدها الأقصى في خصوص المؤشر الفرعي الأول المتعلق بآجال دراسة طلب فتح الإعتمادات و المؤشر الفرعي الثالث المتعلق بآجال أو تفويض الاعتماد على مستوى الإدارة العامة للشؤون المالية بالتالي يجب العمل على التقليل من آجال المؤشر الثاني المتعلق بآجال فتح الإعتمادات على مستوى الهيئة العامة لميزانية لدولة و ذلك من خلال حرص مصالحنا على توجيه ملفات دقيقة و مفصلة مما لا يستوجب وقتا كبيرا للبت فيها سواء بالقبول و التأشير أو الرفض .

رسم بياني لتطور المؤشر



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر

تحديد النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- لا يعكس هذا المؤشر كمية ودقة الأعمال المنجزة من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات
- يشوب هذا المؤشر نقائص حيث أن مصالح الإ ع ش م ت م غير مسؤولة عن تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر وذلك لكثرة الأطراف المتداخلة (مكتب الضبط المركزي، الهيئة العامة للتصرف

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	أهم الأنشطة و التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	-إعداد دليل إجراءات يتضمن مختلف الإجراءات و المسارات الخاصة بالتصرف في الإعتمادات ابتداء من تاريخ طلب فتح الإعتمادات إلى تاريخ تفويضها أو إحالتها من قبل لجنة مشتركة تضم أطراف من الإدارة العامة للشؤون المالية و التجهيزات و المعدات و الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وذلك بتحديد مختلف الإخلالات أو التعطيلات التي يمكن أن تطرأ على إحدى المسارات و تكون سبب في تأخير الاستجابة للطلبات الصادرة في الغرض.	9 أيام	9 أيام سنة 2022	المؤشر 1.2.0.6 آجال: فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات.

في ميزانية الدولة (مكتب ضبط الهيئة ومصالح المكلفة بالنظر في المطالب والمنظومة الإعلامية) مما ينجر عنه التأخير في إحالة أو تفويض الإعتمادات.

بطاقة مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية

رمز المؤشر: 2.2.1.6
تسمية المؤشر: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2019

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: عدد 9 : القيادة و المساندة
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد حوكمة النفقات العمومية
3. تعريف الهدف: يهدف هذا المؤشر إلى التقليل في الآجال المتعلقة بتنفيذ الشراءات العمومية المنجزة من قبل مصالح الإدارة وخاصة تلك المتعلقة بإعداد كراس الشروط ورأي لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية.
4. نوع المؤشر: مؤشرات نتائج
5. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة من حيث التحكم في المراحل المختلفة لإنجاز عملية الشراء .
6. التفريعات :

- ❖ مؤشرفرعي1: آجال إعداد كراسات الشروط: هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة و إعداد و ختم الصفقات وتاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة.
- ❖ مؤشرفرعي2: آجال التقييم الفني والمالي: هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ فتح العروض وتاريخ إبداء لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي.
- ❖ مؤشراجال الاستلام الوقتي: هي عدد الأيام الفاصلة بين إصدار الإذن بالتزود من قبل مصلحة تنفيذ الصفقات و انجاز الشراءات والتاريخ المضمن بمحضر الاستلام الوقتي.

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية:

$$\text{المؤشر 3.3.0.6: آجال تنفيذ} = \frac{\text{تاريخ الاستلام}}{\text{تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط}} - \text{تاريخ الانطلاق في الصفقات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية.}$$

❖ آجال إعداد كراسات الشروط = تاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة - تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط.

❖ آجال التقييم الفني والمالي = تاريخ إبداء اللجنة لرأيها للمشتري العمومي - تاريخ فتح العروض.

❖ آجال الاستلام الوتقي = تاريخ الاستلام الوتقي - تاريخ إصدار الإذن بالتزود.

وحدة قياس المؤشر : اليوم.

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط،
- تاريخ تعهد اللجنة بعملية الفتح والتقييم.
- تاريخ إصدار الإذن بالتزود.
- تاريخ أول عملية تزود ينجزها المزود سواء كان تسليم جزئي أو كلي.

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : جدول متابعة لجميع مراحل و إجراءات مسار تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية (يحتوي هذا الجدول على تاريخ الانطلاق في إعداد كراس الشروط، تاريخ المصادقة على كراس الشروط، تاريخ إعداد محضر التقييم من قبل اللجنة المختصة، تاريخ إصدار الإذن بالتزود و تاريخ الاستلام الوتقي).

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- مصلحة إعداد وبرمجة الشراءات
- مصلحة تنفيذ الشراءات
- مصلحة التصرف في المخزون.
- مصلحة التصرف في المعدات والتجهيزات
- لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية

تاريخ توفر المؤشر : سنوي
 القيمة المنشودة للمؤشر : 60 يوما سنة 2021
 المسؤول على المؤشر : مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية ولجنة المشتريات خارج الصفقات
 العمومية

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

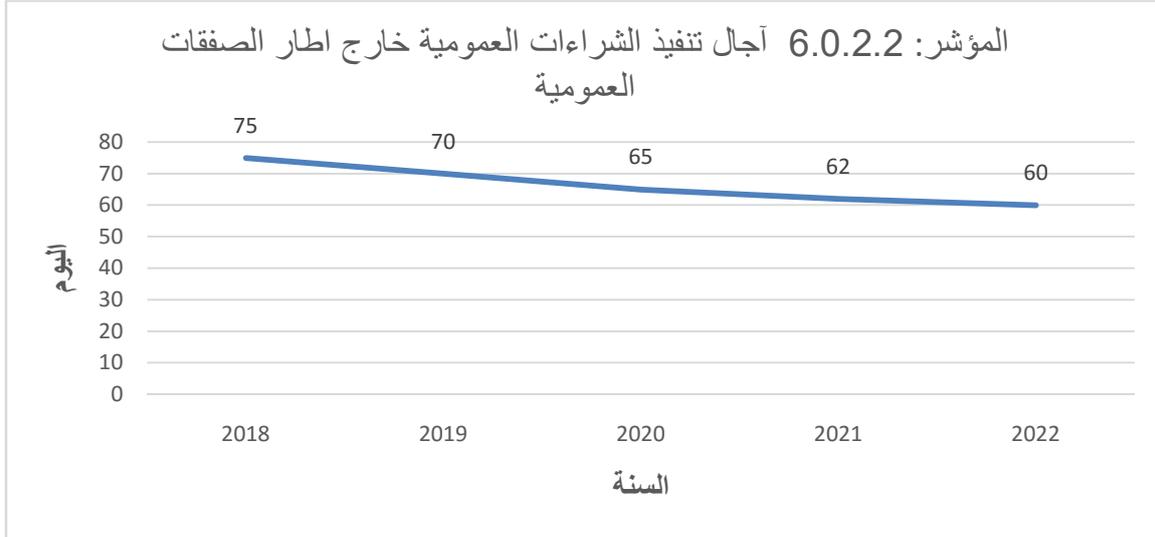
التقديرات			ق.م 2019	الانجازات			الوحدة	الهدف : ترشيد حوكمة النفقات العمومية
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
60	62	65	70	69	85	90	يوم	المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ المشتريات العمومية خارج الصفقات العمومية.
10	11	12	15	20	25	-		المؤشر الفرعي 1.2.2.0.6: آجال إعداد كراس الشروط
24	25	26	27	28	30	-		المؤشر الفرعي 3.2.2.0.6: آجال التقييم الفني و المالي
26	26	27	28	27	30	-		المؤشر الفرعي 2.2.0.6.3: آجال التسليم

تحليل النتائج و التقديرات :

سجل نسق مؤشر آجال تنفيذ المشتريات العمومية خارج الصفقات العمومية تطورا ايجابيا بالتخفيض بعدد خمسة (10) أيام في آجال التنفيذ المذكورة حيث أصبحت 75 يوما في سنة 2018 عوضا عن 85 يوما سنة 2017. ويبين الجدول الموالي تطور المؤشر المتعلق بآجال تنفيذ المشتريات باعتماد ثلاث مؤشرات فرعية على اعتبار أن التحكم في آجال التنفيذ يقصد بها التقليل من المدد التي تتطلبها مختلف الإجراءات ومن أهمها مدة إعداد كراسات الشروط، المدة التي يتطلبها إصدار تقرير التقييم المالي والفني للاستشارة وكذلك آجال الاستلام الوقتي للمشتريات.

رسم بياني لتطور المؤشر

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	أهم الأنشطة و التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	<p>- تدعيم تركيبة لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بكفاءات كما تم تكليف إطار بالكتابة القارة للجنة ليتم التسريع في إعداد التقارير المتعلقة بكل شراء عمومي،</p> <p>- تكليف لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بالمصادقة على كراسات الشروط لضمان مشاركة في إطار منافسة</p>	65 يوما	60 يوما سنة 2022	المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية .



	نزیهة، - التتصیص ضمن كراسات الشروط على مدة معقولة لإیذاع العروض ولإتمام عملية الاستلام الوقتی.			
--	---	--	--	--

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر

تحديد النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر :

یمثل مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية مؤشرا جملیا لا یمكن على أساسه معرفة أسباب التأخیر فی تنفيذ الشراءات بدقة وهو ما یتوجب اعتماد مؤشرات فرعية لحصر الآجال المعنية بالمؤشر بكل دقة.

بطاقة مؤشر آجال خلاص المزودين و مسدي الخدمات

رمز المؤشر : 3.2.1.6

تسمية المؤشر : آجال خلاص المزودين و مسدي الخدمات

تاريخ تحيين المؤشر : جوان 2019

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج : القيادة والمساندة

الهدف : ترشيد حوكمة النفقات العمومية

تعريف الهدف : يعكس المؤشر مدى سعي الإدارة إلى تقليص آجال خلاص المزودين الذين قاموا بإيداع مستنداتهم طبقاً للإجراءات الجاري بها العمل. وباعتبار أن مسار خلاص المزودين يتميز بوجود متدخلين أساسيين وهما أمر الصرف (المرحلة الإدارية) والمحاسب العمومي (المرحلة المحاسبية)، فهذا المؤشر يختص بقياس المدة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص النفقات العمومية والمحددة بـ 30 يوماً.

ويهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة بالتالي لا يقع احتساب الآجال المستوجبة لتأشير مراقبة المصاريف العمومية بخصوص اقتراحات التعهد الصادرة خارج إطار الرقابة المعدلة. كما يهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات المتعلقة بانجاز إقتناءات وإسداء خدمات تتطلب إصدار مسبق للإذن بالتزود.

نوع المؤشر : مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة من حيث المساهمة في تقليص آجال خلاص الفواتير الصادرة من المزودين و مسدي الخدمات.

دورية المؤشر : سنة

التفريعات : لا توجد تفريعات لهذا المؤشر .

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية :

تاريخ إيداع الفواتير بمكتب الضبط الفرعي لإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات مصحوبة بالمؤيدات القانونية اللازمة.	تاريخ توجيه الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي المختص عبر مكتب الضبط الفرعي لإدارة العامة للشؤون المالية و التجهيزات و المعدات.	= آجال خلاص المزودين و مسدي الخدمات
--	--	--

وحدة قياس المؤشر :اليوم

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :المعطيات (الواردة والصادرة) المضمنة بمنظومة مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية و التجهيزات والمعدات.

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :منظومة مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية و التجهيزات و المعدات.

القيمة المنشودة للمؤشر :20 يوما

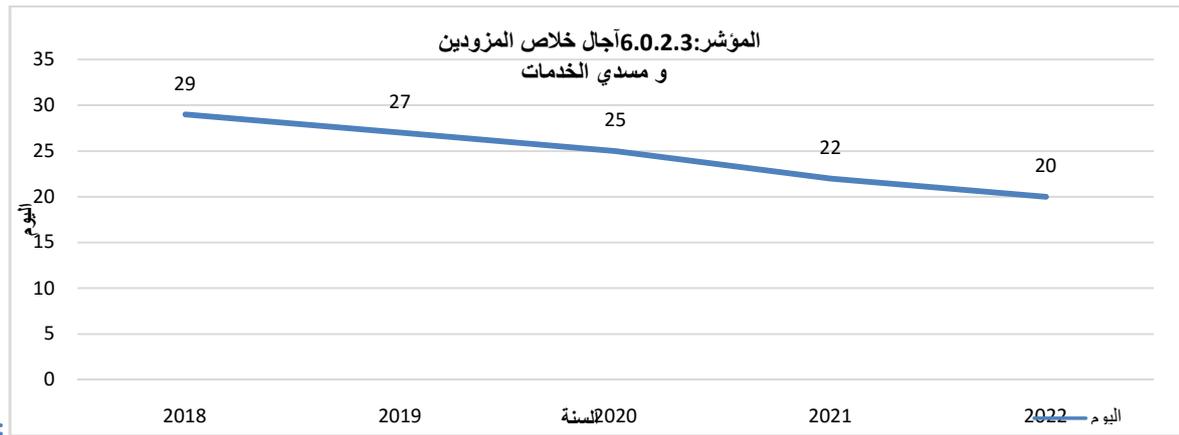
المسؤول على المؤشر :مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية.

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

ترشيح حوكمة النفقات العمومية							
تقديرات			2019	انجازات		وحدة القياس	
2021	2021	2020		2018	2017		
20	22	25	27	29	-	اليوم	المؤشر : آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

رسم بياني لتطور المؤشر



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	أهم الأنشطة و التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>1. الحرص على التقليص في آجال المصادقة على الفواتير من طرف المصالح المتمتعة بالخدمة.</p> <p>2. إرساء منظومة الرقابة الداخلية لاستباق الأخطار التي تهدد عملية خلاص المزودين و مسدي الخدمات و العمل على تفادي التنزع السلبي أو الإيجابي لبعض المهام المكونة لعملية الخلاص.</p> <p>3. السعي الى إرساء منظومة إعلامية يتمكن من خلالها المزود الاطلاع على خلاص فواتيرهم دون الرجوع الى الإدارة</p>	25 يوما	20 يوما سنة 2021	<p>المؤشر</p> <p>3.2.0.6 :آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات.</p>

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 4.2.1.6

تسمية المؤشر : نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة

تاريخ تحيين المؤشر : 05 أبريل 2019

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في ميزانية الدولة
 4. تعريف المؤشر : يهدف المؤشر إلى تنفيذ النسبة المبرمجة لدراسة وأشغال جميع مشاريع البناءات، من خلال احتساب النسبة المئوية لتقدم تنفيذ المشاريع مقارنة بما هو مبرمج بميزانية وزارة المالية .
 5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
 6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية
 7. التفريعات :
- مؤشر فرعي عدد 1 : نسبة تنفيذ الدراسات
 - مؤشر فرعي عدد 2 : نسبة تنفيذ الأشغال

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

نسبة تنفيذ الدراسات = معدل نسب تنفيذ دراسة المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة.

مجموع(نسب إنجاز الدراسات X القيمة المالية المقدرة لتلك النسب)

مجموع قيمة الدراسات المقدرة

نسبة
تنفيذ

الأشغال = معدل نسب تنفيذ أشغال المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة.

مجموع(نسب إنجاز الأشغال X القيمة المالية المقدرة لتلك النسب)

مجموع قيمة الأشغال المقدرة

✓ نسبة تنفيذ دراسة و أشغال مشاريع البناءات المبرمجة =

(نسبة تنفيذ الدراسات x القيمة المالية المقدرة للدراسات) + (نسبة تنفيذ الأشغال x القيمة المالية المقدرة للأشغال)

مجموع قيمة المشاريع المبرمجة

2. وحدة المؤشر : النسبة المئوية.

3. طريقة تجميع البيانات و المعطيات :

الدراسات : الحصول على نسبة تقدم الدراسة من خلال تقييم اللجنة الفنية للبناءات بالإدارة العامة للبناءات و اللجان الفنية بمختلف الإدارات الجهوية للتجهيز المدون في محاضر الاجتماعات.
الأشغال : محاضر اجتماعات الحظائر

4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري (الإدارة العامة للبناءات، الإدارات الجهوية للتجهيز)

5. تاريخ توفر المؤشر : آخر السنة المالية المعنية

6. القيمة المستهدفة للمؤشر : 80 % سنة 2020 / 99 % سنة 2022.

80 % من الدراسات = الدراسات التمهيديّة المفصلة لأقساط الخاصة (APD lots spéciaux) قبل الشروع في إعداد ملف طلب العروض (DAO)

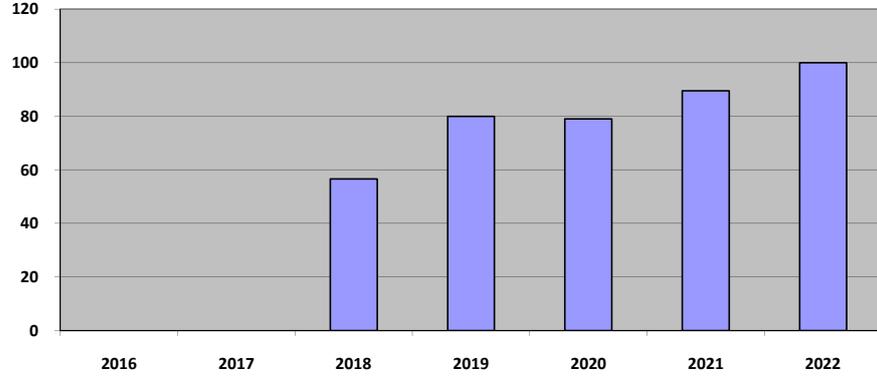
60 % من الأشغال = انجاز الأشغال الكبرى (Structures) قبل الشروع في الأشغال الثانوية (finitions)
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المدير العام للبناءات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م	الإنجاز			الوحدة	
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
100	85	70	80	42.8	-	-	%	نسبة تنفيذ الدراسات
100	90	80	80	68.1	-	-	%	نسبة تنفيذ الأشغال
100	89.5	79	80	65.6	-	-	%	نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة

2. رسم بياني لتطور المؤشر



3. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

حددت تقديرات المؤشر لسنة 2018 بنسبة 80 % بينما بلغ المؤشر نسبة 65.6 % فقط، و ترجع أسباب عدم بلوغ المؤشر إلى الأهداف المرسومة أساسا إلى أن المشاريع الجهوية التي تشرف بصفة مباشرة على إنجاز دراستها و أشغالها المصالح الجهوية للتجهيز، والتي تبلغ حوالي نسبة 70 % من القيمة الجمالية للمشاريع، هي التي تشهد تأخيرا في الإنجاز سواء كان ذلك على مستوى الدراسات أو الأشغال عكس المشاريع ذات الصبغة الوزارية التي تشرف على إنجازها الإدارة العامة للبنائيات بوزارة المالية و التي تنجز بنسبة 100 %.

وحيث يعود التعطيل خاصة إلى الأسباب التالية:

- التأخير الكبير في مرحلة الدراسات خاصة في مستوى تعيين المصممين وبالتحديد في إجراءات المناظرة الوطنية في الهندسة المعمارية.
- التعطيل في الحصول على بعض التراخيص (رخصة البناء، رخصة المعهد الوطني للتراث، رخصة الحماية المدنية، رخصة التأثير على الجولان، رخصة التأثير على البيئة...)
- التأخير في القيام بإجراءات طلب العروض والإنطلاق في الأشغال
- عدم جاهزية بعض المقاولين لإنجاز المشاريع في الآجال المحددة نظرا للظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها البلاد .

علما وأن الإدارة العامة للبنائيات هي التي تتابع مشاريعها المركزية مباشرة بينما يقتصر دورها بالنسبة للمشاريع ذات الصبغة الجهوية في الناحية الفنية على المصادقة على مختلف مراحل الدراسات حسب الخصائص الفنية للبنائيات التابعة لوزارة المالية ومراقبة الأشغال وهي تسعى دائما إلى التسريع في الإنجاز وذلك بمراسلة الولاية بصفة دورية لعقد اجتماعات للنظر في الأسباب التي حالت دون التقدم العادي للأشغال والتنسيق مع المصالح الجهوية للتجهيز للتسريع وعلى سبيل المثال طلب إعداد رزنامة في مواعيد الاجتماعات الخاصة بدراسة وإنجاز المشاريع من المصالح الجهوية للتجهيز مع الملاحظة أن نسبة التجاوب في هذا الإطار متفاوتة.

• **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :**

- إعداد رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع ذات الصبغة الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية.
- إعداد برنامج الإجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو اجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال.
- توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجه بالميزانية، تقاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع.
- إعداد مراسلات تذكير وعقد اجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة إلى مختلف الولاية وذلك بصفة دورية.

• **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :**

مجال تدخل الإدارة العامة للبنىات في المشاريع الجهوية :

تشرف الإدارات الجهوية للتجهيز على إنجاز مختلف مراحل دراسة وإنجاز المشاريع الجهوية بصفة مباشرة باعتبارها المصلحة المختصة لدى السيد الوالي صاحب المشروع الجهوي، فهي المسؤولة على تعيين الجلسات واجتماعات الحظيرة، أما بالنسبة للإدارة العامة للبنىات باعتبارها ممثل عن المصلحة المستفيدة فهي تسهر على متابعة هذه المشاريع والمصادقة على مختلف مراحل الدراسات والأشغال لكن دون أن يكون لها مسؤولية الإشراف عليها، وبالتالي فإن مجال تدخل الإدارة العامة للبنىات محدود خاصة بالنسبة للأجال.

ولتجاوز هذه النقائص تسعى الإدارة العامة للبنىات لتركيز مصالح إقليمية لمتابعة إنجاز المشاريع ذات الصبغة الجهوية بصفة مباشرة مما من شأنه أن يمكن من التدخل على عين المكان لفظ الإشكاليات الحاصلة وتقادي التأخير .

بطاقة مؤشر قيس أداء

1. رمز المؤشر: 1.3.1.9
2. تسمية المؤشر: نسبة مهمات الرقابة المنجزة أو التي تمّ الشروع في إنجازها والتي تتضمن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق الأداء.
3. تاريخ تحيين المؤشر:

I. الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة ومساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.
4. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة مهمات الرقابة المنجزة أو التي تمّ الشروع في إنجازها المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق الأداء خلال السنة مقارنة بالبرنامج السنوي لتدخّل الهيئة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: مركزي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد مهمات الرقابة المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق الأداء المنجزة أو التي تمّ الشروع في إنجازها خلال السنة

العدد الجمليّ لمهمات الرقابة المبرمجة دون إعتبار مهمات تدقيق حسابات المشاريع

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحتساب عدد مهمات الرقابة المنجزة أو التي تمّ الشروع في إنجازها والمتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال ومهمات تدقيق الأداء التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة.

5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية

6. تاريخ توفّر المؤشر: سنويًا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 25% سنة 2022

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

III. قراءة في نتائج المؤشر :

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
25	25	20	15				نسبة مائوية	المؤشر 1.3.1.9: نسبة مهمات الرقابة المنجزة أو التي تمّ الشروع في إنجازها والتي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق الأداء

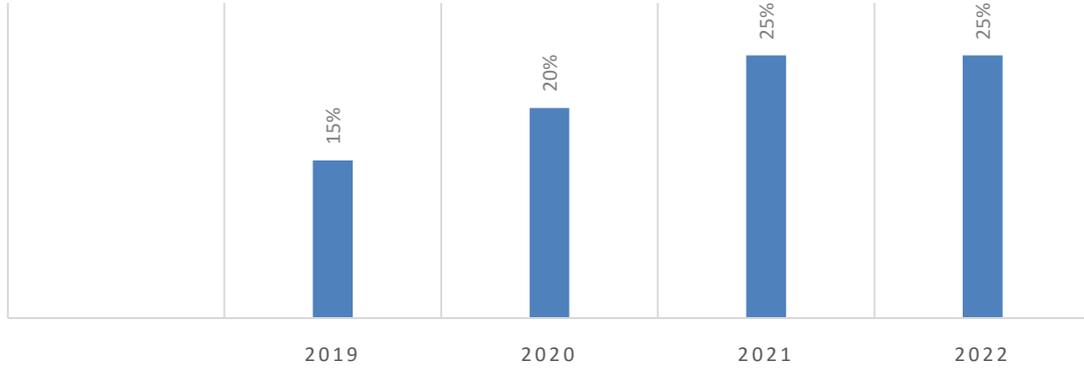
9. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

10. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تمّ إضافة المؤشر بمناسبة إعداد التقرير السنويّ للأداء لسنة 2019

11. رسم بيانيّ لتطور المؤشر:

المؤشر 1.3.0.9: نسبة مهمّات الرقابة المنجزة أو التي تمّ الشروع في إنجازها والتي تتضمن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلقة بتدقيق الأداء.



12. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

13. تحديد أهمّ النقص المتعلّقة بالمؤشر:

14. إنجاز الهيئة خلال السنة لعدد من مهمّات تفقّد وبحث غير مبرمجة،

15. إرتفاع عدد المشاريع الممولة بمراد خارجية والتي تتطلّب أكثر من 50% من الحيز الزمني لعمل أعضاء

الهيئة لإنجاز مهمّات التدقيق الخاصة بها وإرسال التقارير النهائية للممولين الأجانب في الآجال التعاقدية.

بطاقة مؤشّر قيس الأداء

1. رمز المؤشر: 2.3.0.9
2. تسمية المؤشر: نسبة التّوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة
3. تاريخ تحيين المؤشر:

I. الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.
4. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة التوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة ضمن التقارير النهائية مقارنة بعدد التوصيات المضمنة بالتقارير الأولية.
5. نوع المؤشر: مؤشّر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشّر فاعليّة
7. التفريعات: لا يوجد

II. التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد التوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها على مستوى التقارير النهائية

عدد التوصيات المضمنة بالتقارير الأولية للتفقد الصادرة عن الهيئة

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحتساب عدد التوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها على مستوى التقارير النهائية مقارنة بعدد التوصيات المضمنة بالتقارير الأولية للتفقد الصادرة عن الهيئة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 50%

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

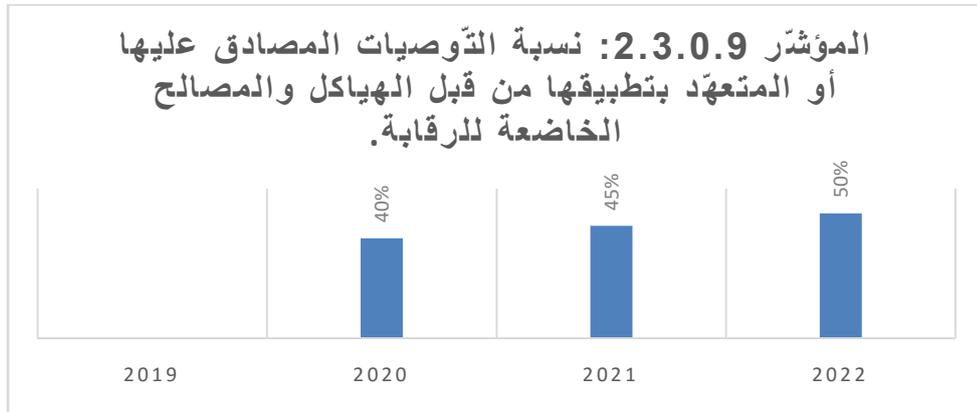
III. قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
50%	45%	40%					المؤشر 2.3.0.9: نسبة التوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها من قبل الهيكل والمصالح الخاضعة للرقابة	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقدير الإتمادات للأنشطة لسنة 2020	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر
	إعداد بطاقة من قبل رئيس الفريق بمناسبة إصدار التقرير	40%		50%

	<p>النهائي للمهمة، تضبط نسبة التوصيات المصادق عليها أو التي تعهد المتصرف بتطبيقها مقارنة بعدد التوصيات الصادرة عن فريق الرقابة على مستوى التقرير الأولي للتفقد.</p>			
--	---	--	--	--

4. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج المهمات الرقابية من طرف الهياكل والمصالح الخاضعة للتفقد.

- مدى تفاعل الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة مع التوصيات الصادرة عن فرق الرقابة على مستوى التقرير

السنوي للنشاط.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقة عدد 1: ديوان مساكن أعوان المالية

البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي: برنامج القيادة و المساندة

I. التعريف

- شراء مساكن مبنية واعدادها للكراء أو البيع لفائدة أعوان وزارة المالية.
- بناء مساكن أو أحياء سكنية للكراء أو البيع لفائدة أعوان وزارة المالية.
- شراء أراضي و تهيئتها و بيعها لبناء مساكن لفائدة أعوان وزارة المالية.

2. ترتيب الفاعل العمومي:

- الصنف "ج".

3. مرجع الاحداث:

- قانون عدد 19 لسنة 1989 مؤرخ في 22 فيفري 1989.
- الجمعية العامة التأسيسية الأولى : 20 سبتمبر 1989

4. مرجع التنظيم الإداري و المالي:

- التنظيم الإداري و المالي :أمر عدد403 لسنة 1989 مؤرخ في 15 مارس 1989 المتعلق بالتنظيم الإداري و المالي لديوان مساكن أعوان المالية

1. الأمر عدد 2051 المؤرخ في 12 جوان 2013 والمتعلق بشروط إسناد الخطط الوظيفية والإعفاء منها بديوان مساكن أعوان المالية،

2. الأمر عدد 3008 لسنة 2012 المؤرخ في 27 نوفمبر 2012 والمتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان مساكن أعوان المالية.

5. تاريخ امضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة و ديوان مساكن أعوان المالية:

- تمّ عرض آخر عقد أهداف ديوان مساكن أعوان المالية على وزارة المالية سنة 2019 ليشمل الفترة 2020-2024 و لم يتمّ امضاؤه بعد.

1. الإستراتيجية العامة:

أساساً، تتمثل الإستراتيجية العامة لديوان مساكن أعوان المالية في القيام بالبعث العقاري من شراء و بناء للعقارات، الموجّه لفائدة أعوان الماليّة أما عن طريق البيع أو التسويغ في إطار الاستجابة لطلباتهم المسبقة . وباعتبار ندرة الأراضي المخصصة للبناء و ارتفاع كلفتها إن توفرت فان مهمّة الديوان في إطار الإستراتيجية المعلنة تتمثل حالياً في اقتناء مساكن و بيعها أو كراءها لفائدة أعوان المالية.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

باعتبار نسبية الصبغة الاجتماعية لنشاط الديوان تعدّ مساهمته في أهداف برنامج القيادة و المساندة مساهمة مباشرة.

3. أهم الأهداف و الأولويات:

إن التدخل الاجتماعي الذي يقوم به الديوان في مجال تمكين أعوان وزارة المالية من الحصول على مسكن، يجعل من أهدافه أولويات في حدّ ذاتها. حيث يعدّ الديوان ثلاثة أهداف ذات أولوية سيتم تحقيقها على مرحلتين كالآتي:

أولاً: في فترة أولى تمكين الأعوان من اقتناء مسكن على وجه الملكية بالتقسيط .

ثانياً: مواصلة سياسة تجديد الرصيد العقاري للديوان بما في ذلك تلك الكائنة على مستوى الجهات بالتفويت في المساكن القديمة وتعويضها بأخرى جديدة.

4. مؤشرات قياس الأداء و أهم الأنشطة:

إن الاستجابة لطلبات أعوان المالية في مجال الحصول على مسكن يعتبر أهم الأنشطة التي يقوم بها الديوان وبالتالي فان نسبة الاستجابة لمطالب الكراء والملكية تعدّ المؤشر الرئيسي لقياس أداء الديوان.

تقديرات		انجازات						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013-2012	
332	312	290	264	249	229	212	177	1- عدد المساكن المقتناة
1050	1000	930	850	764	565	400	350	2- عدد المطالب المقبولة
32	22	26	15	20	17	35	65	3- عدد المساكن المقتناة أو المتوقع اقتناءها
%3	%2.2	2.7%	%1.8	%2.6	3%	8.7%	18.5%	نسبة الاستجابة (2/3)

5. الإجراءات المصاحبة:

- تدعيم قدرات أعوان و إطارات الديوان بتكوينهم في مجال تدخلهم،
- تمكين الديوان من نظام أساسي خاص بأعوانه و إطاراته،

- دعم الديوان بالإطارات الفنية اللازمة لتفعيل دور الديوان كباعث عقاري،
- مواصلة دعم الديوان من قبل ميزانية الدولة حتى يتمكن من استكمال البنية المالية وحتى يتسنى له الاتجاه نحو القطاع البنكي من ناحية وإتمام إعداد المراحل العقارية والقانونية اللازمة لاحالة العقارات الراجعة له بالنظر و تلك التي سيقوم ببيعها من ناحية أخرى.

.III الميزانية:

(جداول تأليفية لأهم موارد و نفقات ديوان مساكن أعوان المالية المنجزة للفترة 2014-2018، المقدره لسنة 2019 المقترحة لسنة 2020)

1-تنفيذ ميزانية التصرف لسنة 2018 تقديرات سنة 2019 و مقترحات 2020:

الايرادات	منجز 2014	منجز 2015	منجز 2016	منجز 2017	مصدق عليه 2018	منجز 2018	تقديري 2019	مقترح 2020
مداخيل الإستغلال	310,7	369,7	430,4	509,5	985	1 392,1	1 090	1870
بيع المساكن الجديدة					150	354.4	240	6501
بيع المساكن القديمة					300	420,7	300	5502
مداخيل الأكرية	233,1	334,0	404,6	471	495	529.4	510	630
مداخيل مختلفة	77,6	35,7	25,8	38,5	40	87.6	40	40
الاعباء								
نفقات التسيير³	70	69,8	121,6	201,8	335,0	337,8	384	400.0
مصاريف الماء والكهرباء	3,3	4,6	3,9	5,0	6	4,809	8	8.5
الإتصالات	4,6	5,9	4,2	4,4	5.8	6,190	5	5.5
مصاريف التأمين	1,7	2,8	2,4	3,2	6.0	4,931	7	7
شراء الوقود و العناية بوسائل النقل	12,4	19,9	15,6	15,3	25.0	24,692	30	32
الإستقبال والتنظيف	1,9	2,4	2,2	3,2	4.0	2,953	4	5
العمولات	9,8	9,5	12,4	17,5	20.0	25,582	35	404
الضرائب والأداءات	21,7	12,6	63,9	98,2	170	175,193	180	185
إكساء العملة	1,1	1,3	1,4	1,3	2.0	1,470	2	2
الصحف والمجلات	1,8	2,5	1,3	1,3	2.5	0,623	1	1
صيانة المعدات	0,9	0,2	0,7	0,8	5.05	0,098	5	5
مصاريف المهمات	0,8	0,2	0,0	0,2	2.0	2,165	5	6

1ايرادات المساكن الجديدة خلال سنة 2020.

2 ايرادات بيع مساكن العقبة (القسط الاول)

3 توقعات سنة 2020 على اساس نفس نسق ارتفاع أسعار البضائع و الخدمات لسنة 2019

4 ارتفاع عدد القضايا المرفوعة لاخلاء المساكن من قبل المتساكنين غير القانونيين (احالة على التقاعد، خرق لفصول عقد الكراء...)

5 تأييث مكاتب ادارية للمنتدبين الجدد و صيانة معدات التدفئة للمقر الاجتماعي

6	5	4,391	5.0	3,3	1,4	5,6	1,4	إقتناء تجهيزات
5	5	18,534	10.05	5,5	0,8	0,0	3,4	تأثيث الإدارة
9	8	4,859	6.0	7,2	3,2	0,9	3,0	لوازم المكاتب
55	50	42,000	456	21,0	5,4	0,0	0	التدخلات الإجتماعية
5	8	0,000	4	4,6	0,0	0,6	0	الإعتناء بالبنائية
4	0	0,000	0	0,0	0,0	0,0	0	إحداث موقع واب
0	10	8,941	10	6,6	0,0	0,0	0	إقتناء منظومة إعلامية
6	4	5,020	2.0	0,7	0,7	0,8	0,8	معاليم الجولان 3
2	1	0,987	1.0	0,3	0,0	0,0	0,5	مصاريف التنقل للأعوان
10	10	3,955	4,5	1,0	1,8	0,0	0,9	مصاريف التكوين
1	1	0,454	0,5	0,2	0,3	0,0	0	نفقات مختلفة

2- تنفيذ ميزانية الاستثمار لسنة 2018 تقديرات سنة 2019 و مقترحات 2020 :

مقترح 2020	تقديري 2019	منجز 2018	مصادق عليه 2018	منجز 2017	منجز 2016	منجز 2015	منجز 2014	الاعباء
70	70	25.3	70,0	155,640	4,4	77,8	44,6	تهيئة مساكن الديوان
2980	2 649	2 247.6	2340,0	2 218,900	1944,1	1731,8	2953,0	إقتناء مساكن
350	900	989,47	1000,0					إقتناء أرض
5	5	23.8	20,0	39,320	0,0		-	معدات
60	60	56.0	70,0		30,3	29,9		وسائل نقل
5	-	161.4	150,0	4,431				تهيئة المقر
3 470.0	3 684,0	3 503.5	3650,0	2 418,292	1948,5	1839,5	2997,6	المجموع :

3- نتائج سنة 2018 تقديرات سنة 2019 و مقترحات 2020 :

6 استخلاصات النفاية الخاصة بال 139 مسكناً الكائنة بالعقبة .
7 تم إقتناء 7 مساكن بالعقبة عوضاً عن قطعة أرض

مقترح 2020	تقديري 2019	منجز 2018	مصادق عليه 2018	منجز 2017	منجز 2016	منجز 2015	منجز 2014	البيانات
1 870	1 090	1 392,1	985,0	509,531	430,4	369,7	310,7	ايرادات الاستغلال
400	384	337,8	335,0	200,907	121,6	69,8	70,0	اعباء الاستغلال
1470.0	706	1 054.3	650,0	308,624	308,8	299,2	240,7	نتيجة الاستغلال
2000.0	2 000,0	2 000,0	2000,0	2 000,000	2000,0	1600,0	400,0	منحة الاستثمار

بطاقة عدد2: مركز الإعلامية لوزارة المالية

البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي: برنامج القيادة و المساندة

1. التعريف:

- النشاط الرئيسي: دراسة وإنجاز واستغلال النظم المعلوماتية لفائدة وزارة المالية.
- ترتيب المنشأة: صنفاً
- مرجع الأحداث: القانون عدد 100 لسنة 1981 المؤرخ في 31 ديسمبر 1981 (الفصول من 78 الى 80).
- مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 799 لسنة 1982 المؤرخ في 17 ماي 1982.

2. إطار القدرة على الأداء:

أ) الاستراتيجية العامة:

من بين مشمولات مركز الإعلامية لوزارة المالية:

- إنجاز المخطط المديرى لوزارة المالية والسهير على تنفيذه،
 - دراسة وتصميم وتطوير نظم المعلومات،
 - التصرف في مراكز البيانات وتأمين حسن استغلالها،
 - إدارة الشبكة المعلوماتية لتراسل المعطيات والتصريف في أسطول التجهيزات الإعلامية الموضوعة على ذمة المستعملين،
 - تقديم الإحاطة التقنية لمختلف الهياكل التابعة للوزارة.
- وفي إطار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية للمالية العمومية والقاضية بإرساء منظومات معلوماتية متطورة تكون أداة للتصرف الناجع وللمساعدة على أخذ القرار وتمكّن من تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة، وبناء على التوجهات الاستراتيجية المرتكزة على:

- تفعيل أحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية الذي يعتمد منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف،
- وضع نظام محاسبي متطور يمكّن من الحصول على معلومة سريعة وصادقة ويحترم المعايير المحاسبية الدولية (محاسبة ميزانيته، محاسبة عامة ومحاسبة تحليلية، بالاعتماد على القيد المزدوج)،
- تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتدعيم الخدمات المسداة للمطالين بالأداء،
- تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد،
- الارتقاء بالخدمات الديوانية،
- التصرف النشط في رصيد الخزينة،

- إرساء نظام معلوماتي مندمج يمكن من التبادل الآلي للمعطيات بين مختلف منظومات المالية العمومية والمنظومات الوطنية الأخرى، يقوم المركز بإنجاز العديد من المشاريع الإستراتيجية.

(ب) أهم الأولويات:

1. بالنسبة للنظام المعلوماتي للتصرف المالي:

- إنجاز نظام معلوماتي للتصرف المالي يكون مندمجا ويشمل العمليات الخاصة ب:
 - إعداد الميزانية: بلورة التقديرات المالية وتحقيق توازنات مشروع الميزانية وإطار الميزانية على المدى المتوسط والإطار السنوي للأداء...
 - تنفيذ الميزانية: متابعة تنفيذ الميزانية (موارد ونفقات)،
 - مسك الحسابية وإعداد القوائم المالية باعتماد القيد المزدوج،
 - التصرف الفعال في الخزينة ومتابعة السيولة.

2. بالنسبة للنظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص:

- تجديد النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص في اتجاه تحديث المسارات العملية وتبسيط الإجراءات للمطالبيين بالأداء وكذلك توفير حلول رقمية متطورة تمكن من مقاومة التهرب الجبائي ومن التوجيه الفعال لعمليات الاستخلاص والمراقبة الجبائية. ويتم حاليا وفي مرحلة أولى تطوير المنظومات الخاصة ب:
 - قاعدة البيانات المرجعية الموحدة لنظام المعلومات الجديد وكذلك عمليات التصرف فيها (المطالبيين بالأداء والواجبات الجبائية والتصنيفات...).
 - الانخراط عن بعد في الخدمات الجبائية،
 - الحساب الجبائي بما يمكن المطالب بالأداء من القيام بكل الإجراءات التي يحتاجها كالإيفاء بالالتزامات الجبائية والاطلاع على الوضعية الجبائية والتواصل مع المصالح الجبائية.
- إنجاز مشروع «RASSEM» الخاص بحوسبة عمليات التعريف بالامضاء وذلك في إطار متابعة الالتزامات الجبائية وتحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف المصالح البلدية والمصالح الجبائية.
- إنجاز مشروع «NACEF» الخاص باعتماد جهاز تسجيل العمليات من طرف المؤسسات التي تسدي خدمات الاستهلاك على عين المكان.

3. بالنسبة للنظام المعلوماتي للديوانة:

- إرساء نظام معلوماتي جديد يكون متطورا ومندمجا ويمكن من رقمنة ولا مادية الأعمال والإجراءات الديوانية وتحديثها.

4. بالنسبة للنظام المعلوماتي للتصرف في الدين:

- تطوير منظومة معلوماتية جديدة لتأمين شفافية وسرعة المناقصات الخاصة بسندات الخزينة والتصرف فيها ومتابعة خلاصها.

- تجديد النظام المعلوماتي للتصرف في الديون الخارجية "SIADE".
- تطوير منظومة جديدة لمتابعة تأدية نفقات التنمية المحمولة على الموارد الخارجية الموظفة لتمويل مشاريع الدولة.

5. بالنسبة للمنظومات المساندة:

- تمكين إدارة الجباية من الولوج للنظم المعلوماتية التابعة للمؤسسات الوطنية بصفة مؤمنة وذلك منظومة للتبادل البيئي المؤمن، وبتطوير ووضع حيز الاستغلال للتطبيقات الخاصة بتبادل واستغلال البيانات من طرف مجموعة من المؤسسات الوطنية التي وقع اختيارها في مرحلة أولى: السجل الوطني للمؤسسات، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الوكالة الفنية للنقل البري، وإدارة الملكية العقارية.
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتقليص من المعاملات النقدية (Decashing) والتشجيع على استعمال وسائل الدفع الالكترونية وتحسين متابعة عمليات التصرف في حساب الخزينة والتحكم في آجال التنزيل والسحب، وذلك باستغلال أجهزة الدفع TPE بالقباضات المالية وكذلك بتطوير التطبيقات الخاصة بخلاص الخطايا المرورية عن بعد باستعمال البطاقات البنكية وباستعمال الهواتف النقالة (USSD) في مرحلة أولى، قبل تعميمها على عمليات خلاص الأداءات والمعاليم الأخرى (التصاريح الجبائية).

3. الميزانية:

تقديرات أهم الموارد لسنة 2020:

مردود الأتاوة على المعالجة الآلية للمعلومات: 11 200 ألف دينار

تقديرات ميزانية التصرف لسنة 2020:

— أعباء التأجير: 9 656 ألف دينار

— أعباء التسيير: 1 801 ألف دينار

تقديرات أهم المشاريع الجديدة لميزانية التجهيز لسنة 2020:

— إقتناء المعدات الخاصة بمنظومة إعلامية للتصرف في عمليات التعريف بالإمضاء وتجريدها من طابعها المادي (2000 ألف دينار تعهدا و1200 ألف دينار دفعا).

— إقتناء وتركيز ووضع حيز الإستغلال لمنصة معلوماتية (معدات وبرمجيات) للتصرف في أجهزة تسجيل عمليات المؤسسات التي تسدي خدمات الإستهلاك على عين المكان (5000 ألف دينار تعهدا و750 ألف دينار دفعا).

بطاقة عدد3: شركة شبكة تونس للتجارة

البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي: برنامج القيادة و المساندة

I-التعريف:

1-الهدف الرئيسي: تسهيل وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية و النقل الدولي للبضائع و ذلك من خلال:

- تجريفها من طابعها المادي
- ربط كل المتدخلين بالشباك الموحد الإلكتروني
- التصرف في منظومة الفوترة الإلكترونية
- الهندسة المعلوماتية
- تكوين مستخدمي الشباك الموحد الإلكتروني

2- ترتيب المنشأة: منشأة عمومية صنف "أ".

3- مرجع الإحداث: كتب تاريخ 02 ديسمبر 1999 مسجل بقباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول بتونس في 5 جانفي 2000 مجلد 24، سلسلة D، خانة 239.

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:

القانون الأساسي للشركة، مجلة الشغل، قانون عدد 78 لسنة 1985 مؤرخ في 5 أوت 1985 والنصوص المتممة والمنقحة له،

5-تاريخ آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:

2010-2011

II- إطار القدرة على الأداء:

1- الإستراتيجية العامة:

تتمحور الخطة الإستراتيجية للشركة للفترة 2020-2022 حول خمسة محاور رئيسية والمتمثلة في ما يلي:

1. تنويع خدمات الشركة من خلال تطوير خدمات جديدة تكميلية ذات علاقة مباشرة بنشاطها

الأساسي والمنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة. تعتزم الشركة في إطار هذا المحور القيام خلال سنة 2020 بدراسات جدوى معمقة لتطوير جملة من الخدمات والمشاريع تحدد المنافع التي ستحققها وتبين المتطلبات والموارد المطلوبة من أجل تنفيذ هذه المشاريع. ومن أهم الدراسات المدرجة في الخطة الإستراتيجية دراسات حول تطوير خدمات إيواء

التطبيقات المهنية وتطبيقات الربط لفائدة الحرفاء والمتدخلين وتركيز نظام للتصرف و إستغلال مستودعات البيانات والتدريب الإلكتروني.

2. تعزيز السلامة المعلوماتية تطبيقا لمعايير استمرارية العمل. تعتزم الشركة الإنطلاق خلال سنة 2020 في الأشغال اللازمة للتحصل على شهادة ISO 27001 و ستتولى الشركة تكليف مكتب مختص لمساندة مصالح الشركة لإعداد مستلزمات هذا المشروع.

3. تحسين جودة الخدمات المقدمة للحرفاء. تعتزم الشركة خلال سنة 2020 وضع ميثاق جودة الخدمات التي تقدمها لحرفائها وتدعيم خدمة الإطلاع وتطوير خدمة تآلية الإحاطة بالحرفاء ووضع سياسة تواصلية للشركة من قبل مكتب مختص والتحصل على علامة مرحبا.

4. تحسين التنظيم الداخلي للعمل ومن أهم المشاريع التي سيتم الشروع في إنجازها خلال سنة 2020 تركيز نظام معلوماتي مندمج داخلي والقيام بدراسة لوضع منظومة جديدة للشباك الموحد الإلكتروني.

5. تطوير الموارد البشرية وتوفير الخدمات اللوجستية. سيحظى هذا المحور الإستراتيجي بعناية خاصة بإعتبار دوره المحوري والحاسم في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار الخطة الاستراتيجية للشركة للسنوات 2020-2021-2022.

وفي هذا الإطار تمت برمجة سلسلة من الأعمال خلال سنة 2020 من أهمها التسريع في مسار المصادقة على النظام الأساسي الجديد للشركة على مستوى سلطة الإشراف حتى يتسنى دخوله حيز التطبيق قبل موفى سنة 2020 وتدعيم ظروف العمل من خلال تدعيم دور الصندوق الإجتماعي للشركة وإقتراح أعمال ترمي إلى تدعيم الإحساس بالإنتماء للشركة.

وبالتوازي مع المشاريع والأعمال المدرجة في الخطة الإستراتيجية للشركة للسنوات 2020-2021-2022 تواصل الشركة في إطار تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للتصدير في ما يخص رقمنة جميع إجراءات التصدير والتوريد وإدراج جميع المتدخلين في عمليات التوريد والتصدير في شبكة تونس للتجارة العمل بالتنسيق مع جميع المتدخلين على إستكمال أشغال رقمنة جملة من الإجراءات فمن المزمع الإنتهاء من أشغال تطوير ستة إجراءات جديدة ودخولها حيز الإستغلال والشروع في فويزة المعالجة الإلكترونية لهذه الخدمات خلال سنة 2020.

2- أهم الأولويات والأهداف:

تم إعداد الميزانية التقديرية للتصرف بعنوان سنة 2020 اعتماداً على المعطيات التقييمية للإنجازات التي تحققت في مختلف أنشطة الشركة منذ دخول الشباك الموحد الإلكتروني في العمل الفعلي من جهة، والتوجهات الإستراتيجية التي رسمتها الشركة للسنوات 2020-2021-2022.

وبناء على ذلك تعزم الشركة الشروع في تنفيذ البرامج التالية:

1. **تويع الخدمات:** ستتولى الشركة تطوير خدمات جديدة تكميلية ذات علاقة مباشرة بنشاطها الأساسي والمنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة. حيث ستقوم الشركة خلال سنة 2020 بدراسات جدوى معمقة لتطوير جملة من الخدمات والمشاريع تحدد المنافع التي ستحققها وتبين المتطلبات والموارد المطلوبة من أجل تنفيذ هذه المشاريع. ومن أهم الدراسات المزمع القيام بها سنة 2020 دراسات حول تطوير خدمات إيواء التطبيقات المهنية وتطبيقات الربط لفائدة الحرفاء والمتدخلين وتركيز نظام للتصرف وإستغلال مستودعات البيانات والتدريب الإلكتروني.
2. **تعزيز السلامة المعلوماتية :** تطبيقاً لمعايير السلامة واستمرارية العمل تعزم الشركة الإنطلاق خلال سنة 2020 في الأشغال اللازمة للتحصل على شهادة المطابقة ISO 27001 وستتولى الشركة تكليف مكتب مختص لمساندة مصالحها ومرافقتها لإعداد مستلزمات هذا المشروع.
3. **تحسين جودة الخدمات المقدمة للحرفاء :** تعزم الشركة خلال سنة 2020 وضع ميثاق جودة الخدمات التي تقدمها لحرفائها وتدعيم خدمة الإطلاع وتطوير خدمة تآلية الإحاطة بالحرفاء ووضع سياسة تواصلية للشركة من قبل مكتب مختص والتحصل على علامة مرحباً.
4. **تحسين التنظيم الداخلي للعمل:** وذلك من خلال تركيز نظام معلوماتي مندمج داخلي والقيام بدراسة لوضع منظومة جديدة للشباك الموحد الإلكتروني.
5. **تطوير الموارد البشرية وتوفير الخدمات اللوجستية:** سيحظى هذا المحور الاستراتيجي بعناية خاصة بإعتبار دوره المحوري والحاسم في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار الخطة الاستراتيجية للشركة للسنوات 2020-2021-2022. وفي هذا الإطار تمت برمجة سلسلة من الأعمال خلال سنة 2020 من أهمها التسريع في مسار المصادقة على النظام الأساسي الجديد للشركة على مستوى سلطة الإشراف حتى يتسنى دخوله حيز التطبيق قبل موفى سنة 2020 وتدعيم ظروف العمل من خلال تدعيم دور الصندوق الإجتماعي للشركة واقتراح أعمال ترمي إلى تدعيم الإحساس بالإنتماء للشركة.

وبالتوازي مع المشاريع والأعمال المدرجة في الخطة الإستراتيجية للشركة للسنوات 2020-2021-2022 تواصل الشركة في إطار تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للتصدير في ما يخص رقمنة جميع إجراءات التصدير والتوريد وإدراج جميع المتدخلين في عمليات التوريد والتصدير في شبكة تونس للتجارة العمل بالتنسيق مع جميع المتدخلين على إستكمال أشغال رقمنة جملة من الإجراءات فمن المزمع الإنتهاء من أشغال تطوير ستة إجراءات جديدة و دخولها حيز الإستغلال والشروع في فوترة المعالجة الإلكترونية لهذه الخدمات خلال سنة 2020.

- بالنسبة لإجراءات التجارة الخارجية "الإضبارة الوحيدة":

إنطلاق العمل بالتبادل الإلكتروني عبر الشباك الموحد لخمس إجراءات جديدة وهي:
- شهادة إقرار بالحصول على علامة المطابقة، فمن المتوقع إدراج الصيغة الإلكترونية لهذا الإجراء في موفى سنة 2019 والشروع في فوترته ابتداء من 1 جانفي 2020،
- مطلب الإمتياز الجبائي، فمن المتوقع إدراج الصيغة الإلكترونية لهذا الإجراء في موفى سنة 2019 و الشروع في فوترته ابتداء من 1 جانفي 2020.
- وصل الخروج المرتبط بمطلب الإذن بالرفع أو الوسق. فمن المتوقع إدراج الصيغة الإلكترونية لهذا الإجراء خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 والشروع في فوترته ابتداء من 1 جويلية 2020.
- شهادة المراقبة الفنية عند التصدير المسداة من طرف الديوان التونسي للتجارة، فمن المتوقع إدراج الصيغة الإلكترونية لهذا الإجراء خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 والشروع في فوترته ابتداء من 1 أكتوبر 2020.
- شهادة المراقبة الفنية عند التصدير المسداة من طرف الديوان التونسي للصناعات التقليدية، فمن المتوقع إدراج الصيغة الإلكترونية لهذا الإجراء خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 والشروع في فوترته ابتداء من 1 أكتوبر 2020.

- بالنسبة لإجراءات النقل الدولي للبضائع "إضبارة النقل":

- العمل بالتنسيق مع مصالح الديوانة على إستكمال تعميم إستغلال الإجراء الأول المتعلق بدخول السفينة ومعالجة بيان الحمولة على مستوى ميناء رادس وذلك من خلال الشروع في إستغلال ملفات "تعديل بيان الحمولة بعد إنتهاء الأجل القانونية" في نسختها المحينة عبر منظومة إضبارة النقل،
- العمل بالتنسيق مع مصالح الديوانة على إدراج بيان الحمولة الخاص بعمليات التصدير عبر المنظومة على مستوى ميناء رادس فمن المتوقع إدراج الصيغة الإلكترونية لهذا الإجراء خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 والشروع في فوترته ابتداء من 1 أكتوبر 2020

- العمل بالتنسيق مع مصالح الديوانة وديوان البحرية التجارية والمواني على إدراج بيان الحمولة المتعلق بالمسافرين والسيارات بميناء حلق الوادي عبر منظومة إضبارة النقل،
- العمل بالتنسيق مع مجموعة النقل واللوجستية على تعميم الإستغلال الإلكتروني لإضبارة النقل على كل المواني التجارية الداخلية للبلاد التونسية،
- تأمين إستقرار نسبة معالجة ملفات سندات التجارة الخارجية والتصاريح المفصلة بالبضائع ومطالب الإذن بالوسق والرفع ومطالب وصل الخروج المرتبطة ببيان الحمولة وبيان الحمولة الجوي والإعلام بدخول السفينة وبيان الحمولة البحري وجدول الفوارق والإذن بالتسليم والترخيص بدخول البضاعة للميناء وصل الإيداع بالميناء في حدود 100% بصفة إلكترونية عبر شبكة تونس للتجارة،
- تنظيم دورات تكوينية مهنية بالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة حول التقنيات الديوانية ينشطها خبراء مختصون في المجال إضافة إلى الدورات التكوينية حول منظومة النفاذ إلى الشباك الموحد الإلكتروني عن طريقة الواب والتطبيقات المهنية،
- تسويق التطبيقات المهنية وتطبيقات الربط التي من شأنها أن تمكن كل المتدخلين من المعالجة الإلكترونية للخدمات الواسطة الوثائقية،
- العمل على صيانة وتحسين التطبيقات المهنية التي تم تركيزها لدى مختلف المتدخلين في التجارة الخارجية والنقل لتواكب التطورات التكنولوجية والمتطلبات الجديدة لكل مهنة وذلك بتطوير صيغ جديدة لهذه التطبيقات،

3- مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

- 2500 حريف ومتدخل عمومي منخرط في منظومة الشباك الموحد،
- 3.8 مليون ملف تم تبادله عبر الشباك الموحد خلال سنة 2018.

4- الإجراءات المصاحبة:

- إحداث لجنة يترأسها ممثل عن وزارة المالية للتنسيق و متابعة أشغال رقمنة جميع إجراءات التجارة الخارجية و النقل بين جميع المتدخلين
- تحسيس وتكوين المشترين العموميين والوزارات ومصالح وزارة ذات العلاقة للتعامل مع منظومة الفاتورة الإلكترونية،

- تفعيل العمل بالفصل 22 من قانون المالية لسنة 2016 الذي يقضي بوجوبية إستعمال الفاتورة الإلكترونية من قبل الشركات الراجعة بالنظر لإدارة المؤسسات الكبرى في معاملاتها مع المشتريين العموميين،
- تفعيل العمل بالفصل 46 من قانون المالية لسنة 2019 الذي يقضي توسيع مجال التعامل بالفاتورة الإلكترونية ليشمل وجوبا المعاملات بين المهنيين بعنوان عمليات بيع الأدوية و المحروقات و ذلك بإستثناء تجار التفصيل
- تعميم إستعمال الفاتورة الإلكترونية من قبل أصناف أخرى من المتعاملين الإقتصاديين،

III- الميزانية:

تقديم عام لتقديرات مشروع ميزانية للسنة المالية لسنة 2020:

- ميزانية التصرف:
تبلغ ميزانية التصرف التقديرية لسنة 2020 ما قيمته 4.9 م د منها 2.9 م د كنفقات أجور و 2 م د كنفقات تسيير.
- ميزانية الإستثمار: تم تقدير الإستثمارات لسنة 2020 بما قيمته 1,150 م د موزعة على النحو التالي:

الإستثمار	
650 000	تجهيزات وبرمجيات اعلامية
250 000	دراسات
150 000	تجهيزات أخرى
100 000	استثمارات غير مبرمجة أو طارئة

وتتمثل التجهيزات والبرمجيات الإعلامية المقدر مبلغها الجملي بحوالي 650 ألف دينار في إنجاز المشاريع التالية :

1. وضع نظام تصريف مندمج للمعلومات (400 ألف دينار)
 2. تطوير خدمة تآلية الإحاطة بالحرفاء من خلال إقتناء برمجيات (100 ألف دينار)
 3. وضع منظومة جديدة للشباك الموحد الإلكتروني (50 ألف دينار)
 4. إقتناء موزعين للموقع الاحتياطي (100 ألف دينار)
- أما في ما يخص الدراسات فإن الشركة تعتمز إنجاز دراسة لتعزيز الأمن المعلوماتي للشركة ISO 27001 (150 ألف دينار) و تركيز نظام للتصرف و إستغلال مستودعات البيانات (100 ألف دينار)

تمويل الإستثمارات: سيتم تمويل كل الإستثمارات المزمع تنفيذها بالإعتماد الكلي على الموارد المالية للشركة.

بطاقة عدد4: البنك التونسي للتضامن

1.التعريف:

- النشاط الرئيسي: النشاط البنكي (تمويل المؤسسات والمشاريع الصغرى)
- ترتيب المنشأة: إستثنائي
- مرجع الأحداث: الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 22 ديسمبر 1997،
- مرجع التنظيم الإداري والمالي: النظام الأساسي للبنك ومجلة الشركات التجارية،

2. إطار القدرة على الأداء:

(أ) الاستراتيجية العامة:

- المساعدة على دعم الإدماج المالي لباعثي المؤسسات والمشاريع الصغرى،
- المساعدة على ترسيخ ثقافة المبادرة والعمل المستقل لبعث المؤسسات الصغرى،
- مزيد تطوير وتعصير أداء البنك وتنويع خدماته خاصة من خلال اعتماد التكنولوجيات الحديثة،
- مزيد تعزيز حوكمة البنك والمحافظة على توازناته المالية،
- تصويب التمويلات للقطاعات ذات القيمة المضافة والتجديد في صيغ التمويل (منظومات إقتصادية، مؤسسات تضامنية...

(ب) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

المساهمة المباشرة:

- رصد وتوفير خطوط وإعتمادات مالية في إطار الإستراتيجية لوطنية للعمل المستقل ومختلف الإستراتيجيات القطاعية،

- مزيد دعم البنك لتعبئة موارد المالية بشروط تفضيلية.

المساهمة غير المباشرة:

- دعم التشريعات لتحسين مناخ الأعمال،
- توفير الحوافز المالية والجبائية الملائمة لباعثي المؤسسات والمشاريع الصغرى.
- أهم الأولويات والأهداف:
- تمويل 13 ألف مشروع ومؤسسة صغرى سنويا،
- تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية لتوفير خدمات مالية متنوعة للحرفاء،
- تركيز صيغ تمويلية جديدة تستهدف القطاعات الواعدة والمجددة،
- المرافقة المالية وغير المالية للباعثين بالتعاون مع مختلف الهياكل الفاعلة في مجال النهوض بالتشغيل الذاتي،
- التمييز الإيجابي لفائدة باعثي المشاريع حسب المستوى التعليمي والنوع الإجتماعي ونسبة التنمية الجهوية،

- مزيد تعبئة موارد مالية بشروط تفضيلية تتماشى مع خصوصيات البنك،
- تقديم خدمات مالية وغير مالية متكاملة ومتنوعة تتلائم مع إحتياجات جميع الفئات المستهدفة،
- تكثيف متابعة الإستخلاص والنزاعات لتحصيل مبلغ لا يقل عن 140 م د وتحقيق نسبة إستخلاص تقدر بـ85%.

(ت) مؤشرات قياس الأداء:

- عدد المؤسسات والمشاريع الصغرى الممولة سنويا،
- عدد مواطن الشغل المزمع إحداثها سنويا،
- حصة حاملي شهادات التعليم العالي،
- حصة المرأة،
- حصة الجهات الداخلية،
- نسبة الإستخلاص السنوية،
- الناتج البنكي الصافي،
- مؤشر ضارب الإستغلال،
- النتيجة الصافية.

(ث) الإجراءات المصاحبة:

- مساندة البنك في توفير وتعبئة موارد وإعتمادات مالية بشروط تفضيلية،
- دعم فاعلية منظومة الضمان الحالية،
- تعيين الهيكل التنظيمي للبنك وتعزيز موارده البشرية،
- تطوير النظام المعلوماتي وتعزيز سلامته.

3. الميزانية:

تتم المصادقة على برنامج نشاط البنك وميزانية التسيير والإستثمار لسنة 2020 من قبل مجلس الإدارة.